

## أسرار الخطاب وأنوار الكتاب (للغز الحنفي) دراسة وتحقيقاً د. أحمد بن محمد بن إبراهيم البريدي

- د. أحمد بن محمد بن إبراهيم البريدي  
أستاذ أذشارك في قسم التف سير وعلوم القرآن - جامعة القصيم.
- حصل على درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى ، بأطروحته: تحقيق الجزء الأخير من كتاب الكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق الثعلبي .
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته : جهود الشيخ ابن عثيمين في التفسير وعلوم القرآن

## المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،  
ومن والاه، وبعد :

فإن تراثنا الإسلامي معين لا ينضب، وبالرغم من تتابع الباحثين ودور النشر على إخراج كنوزه وإبراز مكنونه، فلا زال الكثير منه في عداد المخطوط الذي لم ير النور بعد مصنف ضمن المخطوطات الإسلامية المنتشرة في بقاع الأرض، ومن هذه المخطوطات رسالة اسمها : أسرار الخطاب وأنوار الكتاب للعز الحنفي والذي فسر المؤلف فيه قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾  
المائدة: ٦، وهي نسخة خطية حصلت عليها أثناء زيارتي لمكتبة السليمانية في اسطنبول، وفهرسها مكتبة آياصوفيا ( 1018 ) السليمانية، وهي جزء من الآية السادسة من سورة المائدة إذ لم يرد المؤلف فيما ظهر لي تفسير الآية كاملة، والدليل على ذلك أنه خصص البحث الأخير لإعراب الآية وأعرب فقط إلى كلمة الكعبين، كما أنه لم يتعرض لبقية الآية إطلاقاً<sup>(1)</sup>.

وقد جعل المؤلف مسائلها بعدد كلماتها حيث قال : " الآية مشتملة على سبعة وعشرين بحثاً كعدد كلماتها من فوائدها، محيطه في كل بحث منها جملة من فرائدها، وإن كان فيها غيرها من الأسرار والدقائق والأنوار والحقائق الخارج دركها عن الطوق البشري إذ الاستقصاء والإطلاع لغير علام الغيوب على غوامض معاني كلامه مما لا تدركه العقول والأوهام، ولا تقاربه الأفكار والأفهام" أ. هـ، وهذا العدد إنما يصدق على ما ذكرت دون بقية الآية.

ولا يستغرب كلامه، فهذه الآية بكاملها آية مشهورة بكثرة مسائلها عند أهل العلم، حيث قال ابن العربي: " ذكر العلماء أن هذه الآية من أعظم آيات القرآن مسائل وأكثرها أحكاماً في العبادات، وبحق ذلك، فإنها شطر الإيمان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : [الوضوء شطر الإيمان]<sup>(2)</sup>، في صحيح الخبر عنه .

( 1 ) سياأتي بيان سبب اقتصار المؤلف على هذا الجزء من الآية في مقدمة تحقيق المخطوط .

( 2 ) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب فضل الوضوء (203/1) برقم

ولقد قال بعض العلماء : إن فيها ألف مسألة، واجتمع أصحابنا بمدينة السلام<sup>(1)</sup> فنتبعوها فبلغوها ثمانمائة مسألة، ولم يقدرُوا أن يبلغوها الألف، وهذا التتبع إنما يليق بمن يريد تعريف طرق استخراج العلوم من خبايا الزوايا.<sup>(2)</sup>

و قد بوب البخاري في صحيحه باباً فقال : " بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة : ٦ قال العيني : افتتح كتاب الوضوء بهذه الآية لكونها أصلاً في استنباط مسائل هذا الباب"<sup>(3)</sup>.

- خطة البحث تنقسم إلى قسمين :
- القسم الأول : الدراسة وفيها المطالب التالية :
- المطلب الأول : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه .
- المطلب الثاني : ترجمة المؤلف .
- المطلب الثالث : التعريف بالكتاب، وأهم مصادر مؤلفه فيه .
- المطلب الرابع : وصف النسخة الخطية .
- القسم الثاني : النص المحقق ومنهجي فيه كالتالي :
- 1- قراءة المخطوط بدقة متناهية ؛ إذ هذا هو أهم ما في تحقيق كتب التراث.
  - 2- نسخ المخطوط .
  - 3- عزو الآيات القرآنية إلى سورها .
  - 4- تخريج الأحاديث ونقل حكم العلماء عليها تصحيحاً وتضعيفاً .
  - 5- شرح غريب الألفاظ .
  - 6- توثيق النصوص الواردة في الكتاب .
  - 7- ترجمة الأعلام .
  - 8- التعريف بالأماكن والبلدان .

= (223) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .

(1) مدينة السلام هي : مدينة بغداد، في العراق، وسميت بذلك لقربها من دجلة، وكانت دجلة تسمى : نهر السلام . تهذيب اللغة ( 12 / 309 ) .

(2) أحكام القرآن (47/2) ، وقد ذكر السعدي رحمه الله في تفسيره ( ص 212 ) إحدى وخمسون فائدة حول هذه الآية .

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ( 225/2 )

أسرار الخطاب وأنوار الكتاب، للعلز الحنفى (دراسة وتحقق) د. أحمد بن محمد بن إبراهيم البرىدى

---



### القسم الأول : الدراسة

وفىه المطالب التالية

المطلب الأول : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه .

المطلب الثانى : ترجمة المؤلف .

المطلب الثالث : التعريف بالكتاب، وأهم مصادر مؤلفه فىه

المطلب الرابع : وصف النسخة الخطية .



## المطلب الأول : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه :

هذه المخطوطة وردت في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (صفحة 938) ضمن المخطوطات " مجهولة المؤلف " في فهرس مكتبة أيا صوفيا رقم (1018) الموجود في مكتبة السلیمانیة في اسطنبول .

لكن بعد ذها بي لمكتبة السلیمانیة واطلاعي على المخطوط وجدت أنها منسوبة لمؤلف اسمه : العز الحنفي حيث ورد في صفحتها الرئيسية كما في المصورات : تأليف العبد الفقير إلى لطف الله تعالى الخفي الموسوم بعز الحنفي عفا الله تعالى عنه .

وهذا اللقب لا يُعَيِّن المؤلف بدقة لكنه يُعَيِّن على ذلك ، مع جملة من القرائن ظهرت لي أثناء قراءة المخطوط وهي :

1- المخطوط كتب بالقرن الثامن وتحديداً سنة 777هـ .

2- المخطوط كتب في دمشق .

3- الثناء على الأمير طشتمر الدوادر .

وبمجموع هذه القرائن والرجوع إلى كتب التراجم وجدت شخصين متعاصرين يحملان هذا اللقب ، وكلّيهما يقال له : ابن أبي العز ، كما أن كليهما ممن تولى قضاء دمشق ومصر ، وهما :

الأول : ابن أبي العز الحنفي مؤلف شرح الطحاوية واسمه : علي بن علي بن محمد بن أبي العز ، الحنفي الدمشقي ، فقيه، كان قاضي القضاة بدمشق ، ثم بالديار المصرية ، ثم بدمشق . وامتنح بسبب اعتراضه على قصيدة لابن أبيك الدمشقي<sup>(1)</sup> . له كتب، منها :

التنبيه على مشكلات الهداية، و: النور اللامع فيما يعمل به في الجامع، أي جامع بني أمية، توفي سنة 792 هـ .<sup>(2)</sup>

والثاني هو : أحمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن صالح بن أبي العز وهيب بن عطاء ابن جابر وهيب ، قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس بن قاضي القضاة عماد الدين المعروف بابن أبي العز وبابن الكشك الحنفي الدمشقي المولود سنة 720 هـ ، والمتوفى سنة 799 هـ .

(1) هو : علاء الدين أبو الحسن علي بن أبيك الدمشقي الصفي، شاعر مشهور، كان بارعاً في النظم، وكان له إمام بالتاريخ، ولد سنة 728 هـ بدمشق وتوفي فيها سنة 801 هـ. انظر : إنباء الغمر بأنباء العمر (170/4) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (8/7).

(2) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ( 4 / 103 ) ، الأعلام للزركلي ( 313/4 ).



وبقراءة المخطوط خاصة المبحث الرابع منها تبين لي أن مؤلفها على عقيدة الأشاعرة أو الماتريدية يدل على هذا قوله في هذه الرسالة: "إن إخبار الله تعالى لا يتعلق بالزّمان ولا بالمكان لأنه قديم قائم بذاته تعالى وفي تعلّقه بهما استلزام كون ذات الله تعالى حالاً في الحوادث المتعاقبة وهو محالٌ..." إلى آخر كلامه كما سيأتي، وفحوى هذا الكلام عدم تعلّق صفة الكلام بمشيئة الله وقدرته، كما أنه قد رد على المعتزلة في مواضع متعددة من رسالته، والعناية بالردّ على المعتزلة دون غيرهم اشتغل به الأشاعرة، كما أن مؤلف هذه الرسالة من القائلين بالمجاز، وهذا خلاف عقيدة ابن أبي العزّ شارح الطحاوية القائل بقول أهل السنة والجماعة في صفة الكلام، والذي هو من مدرسة ابن تيمية، وابن القيم، ومن تلامذة الحافظ ابن كثير الدمشقي، وبالتالي فهذه الرسالة ليست له يقيناً، وباستبعاد مؤلف شارح الطحاوية؛ يكون الأقرب أن مؤلف هذه الرسالة هو قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل، لأمرين:

- 1- أنه ذكر في رسالته قدومه على الأمير طشتمر سنة 777 هـ حيث قال: "فلما عريت أوضاع عامّة عراق العرب عن الأمن والأمان، في شهور سنة سبع وسبعين وسبعمائة من المدد والأوان، توجّهت تلقاء ديار الشام المحروسة فدخلتها وهي تنادي بأعلى صوتها داعية لدوام دولة موالي الزّمان، وحليف العدل والكرم والإحسان، معز الإسلام ومعين المسلمين طشتمر الدّوادار الأشرفي أيّد الله تعالى حزبه إلى يوم الدّين، وقرن دولته بالتّصر والتمكين". وقد نص المترجمون له على هذه الواقعة كما سيأتي في ترجمته.
- 2- أن سنة سبع وسبعين وسبعمائة والتي ذكر قدومه إلى دمشق فيها أكثر المترجمون من ذكرها عند الحديث على ترجمته.

## المطلب الثاني : ترجمة المؤلف

هو أحمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن صالح بن أبي العز وهيب بن عطاء بن جبير ابن جابر وهيب، قاضي القضاة، نجم الدين أبو العباس بن قاضي القضاة عماد الدين المعروف بابن أبي العز وبابن الكشك الحنفي الدمشقي.

مولده سنة عشرين وسبعمائة بدمشق تقريباً ، كان إماماً عالماً بارعاً ، فقيهاً مفتياً ، ولي قضاء قضاة الحنفية بدمشق غير مرة ، وحسنت سيرته ، ثم أشخص إلى ديار مصر في سنة سبع وسبعين وسبعمائة ، وولي بها قضاء الحنفية عوضاً عن صدر الدين محمد بن عبد الله التركماني<sup>(1)</sup> بعد موته ، وخلع عليه يوم الخميس العشرين من المحرم سنة سبع وسبعين وسبعمائة ، ثم استعفى بعد مدة ، وتوجه إلى دمشق ، وأعيد إلى قضاء الحنفية بها على عادته ، وقد وليها غير مرة قبل ذلك ، ثم صرف بعد مدة عن القضاء ، ولزم داره إلى أن مات قتيلًا بدمشق في مستهل ذي الحجة سنة تسع وتسعين وسبعمائة<sup>(2)</sup>.

وما تقدم يثبت كونه قدم مصر في محرم سنة 777 هـ ، ولم يطل بها ، وقد أثبتت كتب التراجم أنه مكث مئة يوم فقط ، ثم رجع إلى دمشق حيث قال ابن حجر : " سنة سبع وسبعين وسبعمائة :

وفي العشرين من المحرم اسد تقرر نجم الدين بن الكشك في قضاء الحنفية بالقاهرة نقلاً من دمشق ، واستقر عوضه ابن عمه صدر الدين على دمشق ، ثم استعفى نجم الدين بعد مائة يوم ونقل إلى دمشق ، ونقل ابن عمه إلى القاهرة ، واستقر صدر الدين ابن منصور في قضاء العسكر ، ثم عزل صدر الدين بن الكشك في رمضان و استقر ابن منصور في قضاء الحنفية بالقاهرة"<sup>(3)</sup>.

وقال أيضاً : " فخرج طشتمر الدوادار فوجده ، فأخذه صحبتته إلى منزله ، ثم أمره أن يقيم عنده إلى أن يستدعي به . وعين طشتمر الشيخ جلال الدين التّباني ، فطلب فامتنع . وأصر على ذلك . فطلب نجم الدين أحمد بن إسماعيل ، فقدم في ثامن عشر المحرم سنة سبع وسبعين وسبعمائة ، فقرر في القضاء . وكان المنصب شاغراً بعد موت صدر

(1) لم أقف له على ترجمة .

(2) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي (241/1).

(3) إنباء الغمر بأبناء العمر (103/1).

الدين ابن التركماني شهرين ونصف شهر. وكان نجم الدين قاضياً بدمشق، فاستقر عوضه ابن عمه صدر الدين علي بن أبي العز<sup>(1)</sup>.

وقال يوسف بن تغري بردي: "وتوفي قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس أحمد بن قاضي القضاة عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن صالح بن أبي العز<sup>(2)</sup> وهيب بن عطاء بن جبير ابن جابر بن وهيب الحنفى الدمشقى، المعروف بابن أبي العز، وبابن الكشك قتيلاً دمشق، فى مستهل ذى الحجة بعد أن لزم داره مدة، وكان إماماً فقيهاً بارعاً عالماً، ولى قضاء دمشق استقلالاً غير مرة، وحسنت سيرته، وأشخص فى سنة سبع وسبعين وسبعمائة إلى الديار المصرية، وولى بها قضاء الحنفية بعد قاضى القضاة صدر الدين محمد بن عبد الله التركمانى بعد موته، فلم تطل مدته واستغنى، وألح فى ذلك حتى أعفاه السلطان، وولاه قضاء الحنفية بدمشق على عادته، فدام بها سنين، ثم صرف عنها، ولزم داره حتى مات قتيلاً بدمشق- رحمه الله تعالى-".<sup>(2)</sup>

وقال المقرئى: " سنة سبع وسبعين وسبعمائة فى يوم الثلاثاء ثامن عشر المحرم : قدم قاضى الحنفية بدمشق نجم الدين أبو العباس أحمد ابن قاضى دمشق عما د الدين إسماعيل بن محمد بن أبي العز<sup>(2)</sup> ابن صالح بن أبي العز<sup>(2)</sup> وهيب بن عطا بن جبير بن وهيب الأذرعى الدمشقى المعروف بابن أبي العز<sup>(2)</sup> ودخل على الأمير طشتمر الدوادار والأمير ناصر الدين محمد بن أقبغا أص ومحب الدين محمد ناظر الجيش وقاضى القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة ونزل بصهرىج منجك تحت القلعة وأقبل الأعيان للسلام عليه. وفيه قدم قاضى القضاة برهان الدين إبراهيم الأحنائى المالكي من الحج وسلم على السلطان فخلع عليه وأكرمه. وفي آخره : استدعى نجم الدين بن أبي العز<sup>(2)</sup> إلى القلعة، وفوض إليه السلطان قضاء القضاة الحنفية بديار مصر، وخلع عليه، وقرر عوضه فى قضاء الحنفية بدمشق ابن عمه صدر الدين علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز<sup>(2)</sup> صالح بن أبي العز<sup>(2)</sup>، فنزل قاضى القضاة نجم الدين فى موكب جليل إلى المدرسة الصالحية بين القصرين على العادة. وفى رابع عشر ربه : أنعم على الأمير طيغنا الجمالى الصفوى بإمرة طبلخاناه وخلع على شرف الدين

(1) رفع الإصر عن قضاة مصر (65/1).

(2) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (160/12).

بن منصور واستقر في قضاء العسكر عوضاً عن ابن الصايغ. وفيه قدم النشو الملكي الوزير من الشام باستدعاء ولزم بيته وأنعم على الأمير سراي تمر الخاصكي بتقدمة ألف " (1)

أما سنة وفاته فقد صرح المقرئزي أنه توفي سنة 799 هـ فقال: "سنة تسع وتسعين وسبعمائة: ومات قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي العزّ بن صالح بن أبي العزّ وهيب بن عطا بن جبير بن جابر بن وهيب المعروف بابن أبي العزّ قتيلاً بدمشق في مستهل ذي الحجة. وقد باشر قضاء مصر كما تقدم في سنة سبع وسبعين واستغفى ومضى إلى دمشق، وولى بها قضاء القضاة الحنفية غير مرة، وصرف، فلزم بيته حتى مات، رحمه الله " (2)

(1) السلوك لمعرفة الملوك (387/4)، وانظر أيضاً (201/5).

(2) السلوك لمعرفة الملوك (405/5).

### المطلب الثالث : التعريف بالكتاب وأهم مصادر مؤلفه فيه

الكتاب كما تقدم هو رسالة في تفسير مطلع آية الموضوع في سورة المائدة وقد قسم المؤلف كتابه إلى مباحث مجموعها سبعة وعشرون مبحثاً ذكرها في مقدمة كتابه إجمالاً ثم فصل فيها وهذه المباحث متنوعة ففيها المباحث العقدية والفقهية والبلاغية والنحوية . والمؤلف رحمه الله على مذهب الأحناف ، ولذا حرص على تقرير مذهب أبي حنيفة ، ورد على القائلين بخلافه في المسائل الفقهية التي أوردها خاصة مذهب الشافعية . كما اعتمد المؤلف طريقة الحوار في عرضه لمسائل الكتاب ، ولذا كثرت عنده عبارة : فإن قلت . كما حرص المؤلف على ذكر بعض أراء المعتزلة فيما له صلة ببحثه ، وتولى الرد عليهم . كما اشتمل كتابه على جملة من الآيات والأحاديث والأبيات الشعرية ، والتي أوردها لتقوية ما ذهب إليه .

**أما مصادره في كتابه :**

فهي متنوعة ، وغالب اعتماده على كتب الأحناف ، لكن يلاحظ عليه كثرة النقل عن تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق التنزيل وقد سماه الكاشف ، وهو أحياناً يصرح به ، وأحياناً ينقل منه بلا تصريح ، وقد أثنى عليه في موضع وإن لم يسمه حيث قال بعد ذكره لإحدى المسائل : " وإلى هذا المعنى أشار بعض مهرة المفسرين " . وهو يعني بذلك الزمخشري .

وأما مصادره التي صرح بها فهي :

- 1- شرح مختصر الطحاوي للجصاص .
- 2- المبسوط للسرخسي .
- 3- المختصر للقنبري .
- 4- الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني .
- وهذه الكتب يجمعها المذهب الحنفي .
- 5- سر صناعة الإعراب لابن جني .
- 6- الكتاب لسيبويه .
- 7- المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري .

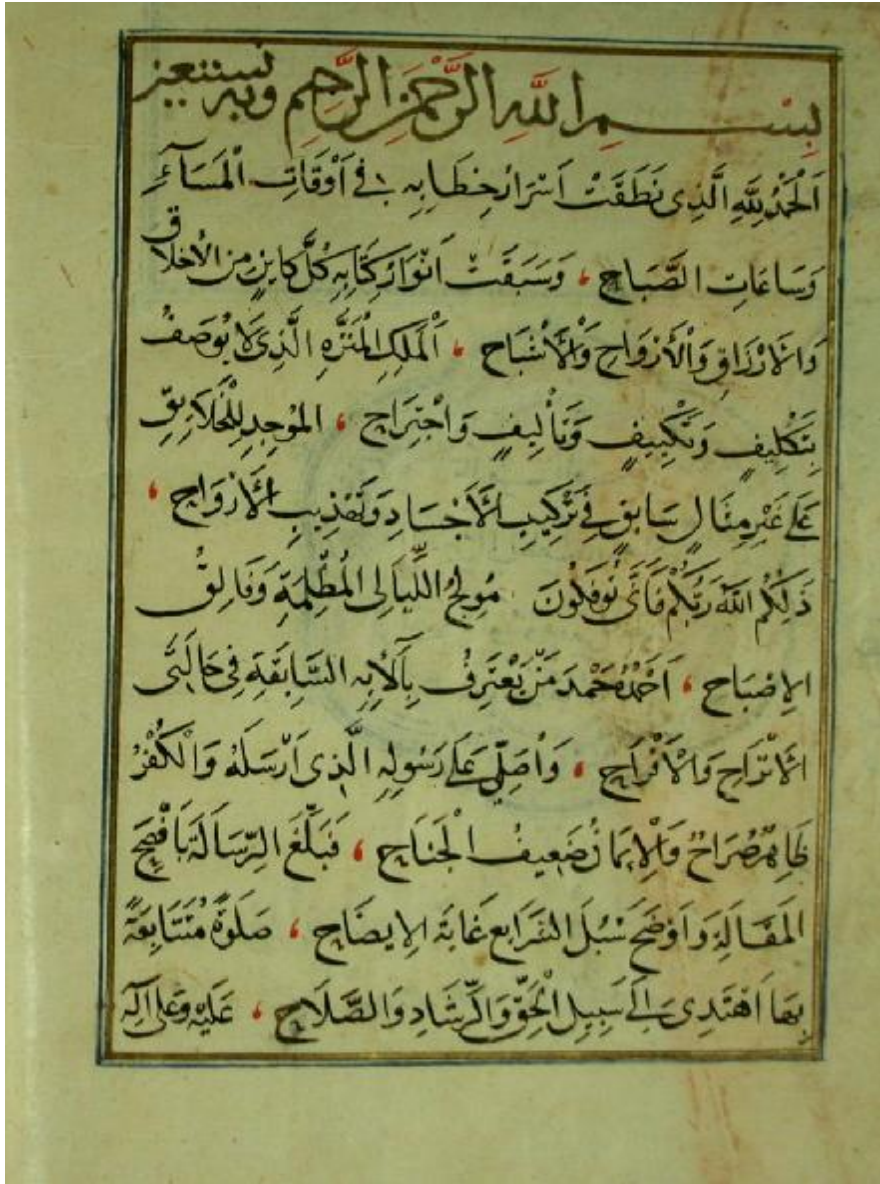
## المطلب الرابع : وصف النسخة الخطية

بعد البحث والسؤال عثرت على نسخة خطية واحدة لكنها نسخة سليمة من أي خرم وكاملة وقد كتبت في عهد المؤلف وبخط واضح وهذه النسخة موجودة في مكتبة السلیمانیة بتركيا وفهرسها : مكتبة آيا صوفيا (1018) السلیمانیة .  
عدد لوحاتها: (42) لوحة .  
عدد صفحاتها: (85) صفحة .  
مقاسها: 15×17 سم .  
وعدد الأسطر في كل لوحة : (24) سطراً .  
وهذه مصوراتها :

صفحة عنوان المخطوط

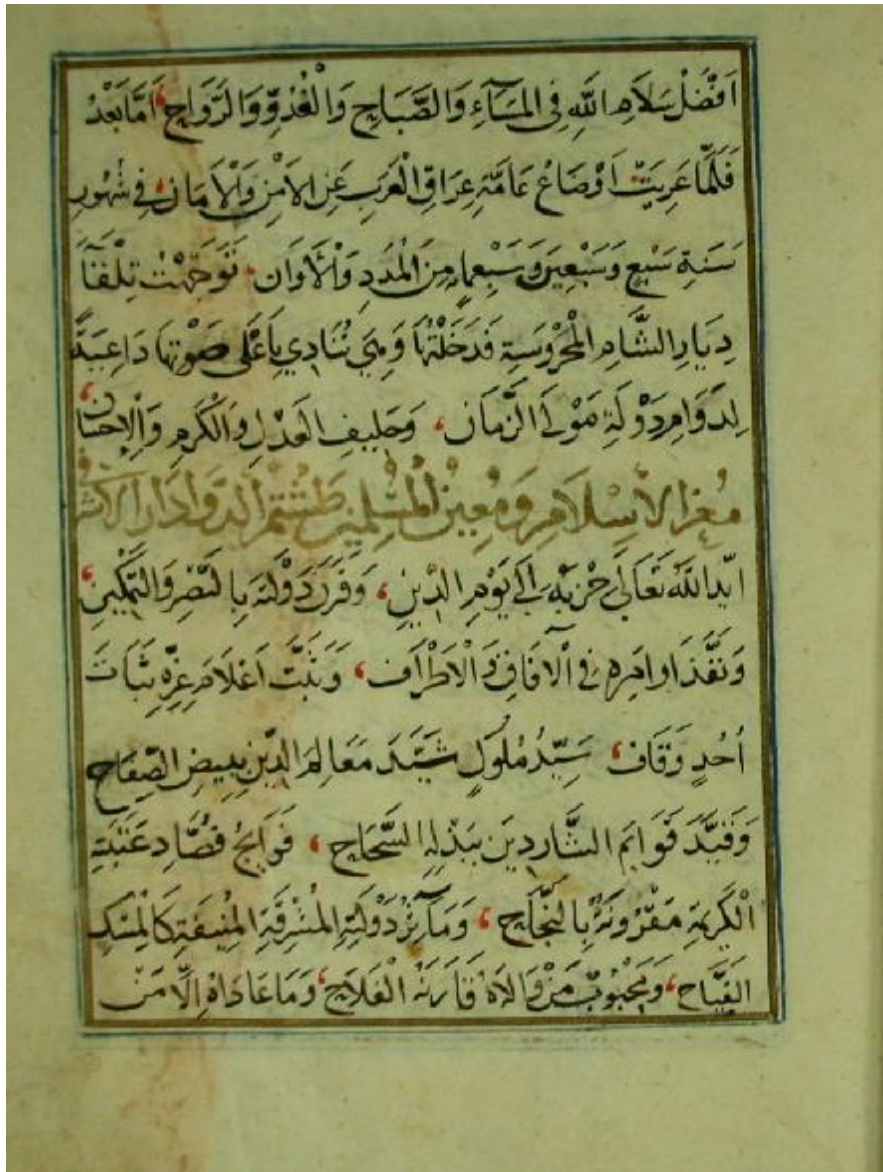
## الصفحة الأولى من اللوح الثاني من المخطوط



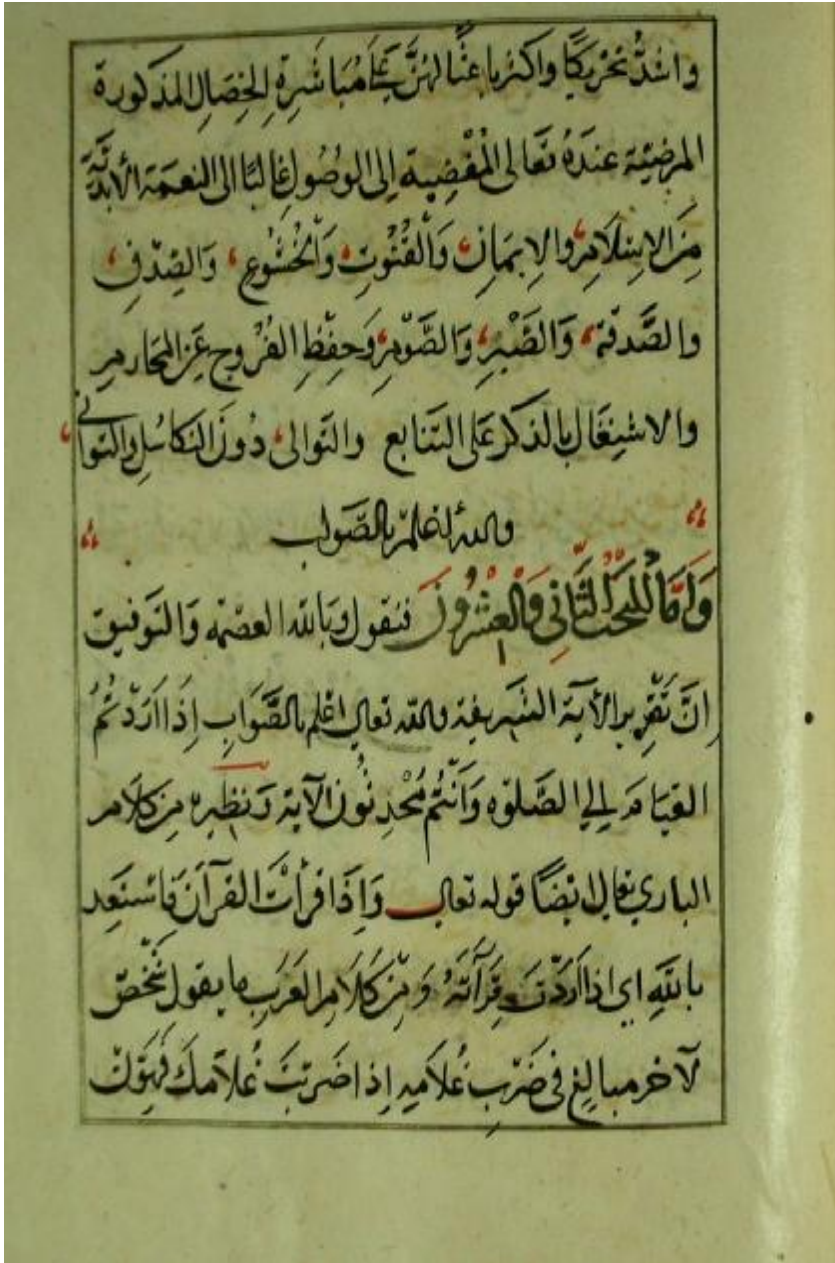




## الصفحة الثانية من اللوح الثاني من المخطوط



## الصفحة الثانية من اللوح الرابع والثلاثون



## اللوحة الأخير من المخطوط

لِعَظَمِ الْجَمَلَةِ عَلَى مَنَلِهَا وَالْبَاءُ صِلَةُ الْمَسِيحِ وَالتَّقْدِيرُ كَمَا أُشِيرَ  
 إِلَيْهِ فِي الْبَحْثِ الثَّلَاثِ عَشَرَ وَاسْتَحْوَا أَيْدِيَكُمْ بِرُؤُوسِكُمْ وَالرُّؤُوسَ  
 جَزْأَ الْبَاءِ وَالْضَّمِيرُ قَدْ مَرَّ غَرَابُهُ وَارْجُلُكُمْ إِنَّمَا بِالْتَّصْبِ عَظَمًا  
 عَلَى الْأَيْدِي أَوْ عَلَى الْوُجُوهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مِثْلِهِ وَإِنَّمَا بِالْجَزْأِ عَظَمًا  
 عَلَى الرُّؤُوسِ إِلَى الْكَفَيْنِ قَدْ مَرَّ مِثْلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصُّوَرِ

تَعْلِيقُ الرَّسَالَةِ الْمُسَمَّاهِ بِأَسْرَارِ الْخَطَابِ  
 وَأَنْوَارِ الْكَلَامِ فِي شَهْرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ  
 وَسَبْعٍ هَائِلَةٍ فِي دِمَشْقِ الْحَرَمِ وَسَرَّ بَقَرٍ  
 الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ الْعَمُورِيِّ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ  
 عَبْدُهُ عَبْدُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحْمَدُهُ تَعَالَى وَحْدَهُ



أسرار الخطاب وأنوار الكتاب، للعلز الحنفى (دراسة وتحقق) د. أحمد بن محمد بن إبراهيم البرىدى

---

القسم الثاني  
النص المحقق

أسرار الخطاب وأنوار الكتاب، للعلز الحنفي (دراسة وتحقيق) د. أحمد بن محمد بن إبراهيم البريدي

---

(1) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَطَقَتْ أَسْرَارُ خُطَابِهِ فِي أَوْقَاتِ الْمَسَاءِ ، وَسَاعَاتِ الصَّبَاحِ ، وَسَبَقَتْ أُنْوَارُ كِتَابِهِ كُلَّ كَائِنٍ مِنَ الْأَخْلَاقِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَرْوَاحِ وَالْأَشْبَاحِ ، الْمَلِكِ الْمُتَنَزِّهِ ، الَّذِي لَا يُوصَفُ بِتَكْلِيفٍ وَتَكْلِيفٍ (2) وَتَأْلِيفٍ وَاجْتِرَاحٍ ، الْمُوْجِدُ لِلْخَلَائِقِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ فِي تَرْكِيبِ الْأَجْسَادِ وَتَهْذِيبِ الْأَرْوَاحِ ، ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَأَنْتِي تُوفِّكُونَ ، مُوَلِّجُ اللَّيَالِي الْمُظْلِمَةِ وَقَالِقُ الْإِصْبَاحِ ، أَحْمَدُهُ حَمْدٌ مَنْ يَعْتَرِفُ بِأَلَايِهِ السَّابِقَةِ فِي حَالَتِي الْأَثْرَاجِ وَالْأَفْرَاجِ ، وَأُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي أَرْسَلَهُ وَالْكَفَرُ ظَاهِرٌ صَرَاحٌ وَالْإِيمَانُ ضَعِيفُ الْجَنَاحِ ، فَبَلِّغْ لِرِسَالَةِ بَأْفَصَحِ الْمَقَالَةِ ، وَأَوْضَحِ سُبُلِ الشَّرَائِعِ غَايَةَ الْإِيضَاحِ ، صَلَاةً مُتَّبَاعَةً بِهَا أَهْتَدِي إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ وَالرَّشَادِ وَالصَّلَاحِ ، عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ (3) أَفْضَلُ سَلَامٍ اللَّهُ فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ ، وَالْعُدُوِّ وَالرَّوَّاحِ ، أَمَا بَعْدُ :

فَلَمَّا عَرِيتْ أَوْضَاعُ عَامَّةِ عِرَاقٍ (4) الْعَرَبِ عَنِ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ ، فِي شُهُورِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ مِنَ الْمُدَدِ وَالْأَوَانِ ، تَوَجَّهْتُ تَلْقَاءَ دِيَارِ الشَّامِ الْمَحْرُوسَةِ ، فَدَخَلْتُهَا وَهِيَ تُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهَا دَاعِيَةً لِدَوَامِ دَوْلَةِ مَوْلَى الزَّمَانِ ، وَخَلِيفِ الْعَدْلِ وَالْكَرَمِ وَالْإِحْسَانِ ، مُعَزِّيًا الْإِسْلَامَ ، وَمُعِينِ الْمُسْلِمِينَ طُشْتَمَرُ الدَّوَادَارِ الْأَشْرَفِي (5) أَيْدِ اللَّهِ تَعَالَى حَزْبَهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَقَدْ رَنَّ دَوْلَتُهُ بِالْبَصْرِ وَالنَّمَكِينَ ، وَتَقَدَّرَ أَوَامِرُهُ فِي الْأَفَاقِ وَالْأَطْرَافِ ، وَتَبَّتْ أَعْلَامُ عِزِّهِ تَبَاتَ أَحَدٍ وَقَافٍ ، سَيِّدِ مُلُوكٍ ، شَيْدِ مَعَالِمٍ

(1) الصفحة 1 / أ

(2) منهج أهل السنة والجماعة الإيمان بـ أسماء الله وصفاته، وإثباتها بلا تكليف ولا تمثيل ولا تعطيل، على الوجه اللائق به سبحانه، وقلنا بلا تكليف المراد به : عدم البحث عن الكيفية، لا نفي الكيفية ؛ لأن في نفي الكيفية نفي للوجود، إذ نفي الكيفية تعطيلٌ محضٌ، وقد جاء عن السلف العبارة المشهورة : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة . وهذا هو مذهب السلف المقرر في كتبهم وتأليفهم .

(3) الصفحة 1 / ب

(4) يقصد بذلك أمصار العرب وأقطارها .

(5) هو : طُشْتَمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَانِي الدَّوَادَارِ ، الأمير سيف الدين، كان من أجلّ الأمراء وأعظمهم ، ولي الدواديرية الكبرى بالديار المصرية، وكان خير ملوك زمانه حزمًا وعزمًا، محبا لأهل العلم والخير والصلاح، كثير الاجتماع بالعلماء والفضلاء، مات سنة 786 هـ .

انظر : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي ( 395 / 6 ) .

الذِّينَ بَبِيضَ الصَّفَاحِ<sup>(١)</sup> وَقَيَّدَ قَوَائِمَ الشَّارِدِينَ بِبَذْلِهِ السَّحَاحِ<sup>(٢)</sup>، فَوَاجِجُ<sup>(٣)</sup> قُصَادِ عَتَبَتِهِ الْكَرِيمَةِ مَقْرُونُهُ بِاللَّجَاحِ، وَمَاثِرُ دَوْلَتِهِ الْمُشْرِقَةِ الْمُنِيفَةِ كَالْمِسْكِ الْفَيَّاحِ، وَمَحْبُوبٌ، مَنْ وَالَاهُ قَارَنَهُ الْفَلَّاحِ، وَمَا عَادَاهُ إِلَّا مَنْ حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ مِنْ غَيْرِ نِكَاحِ<sup>(٤)</sup>، أَسْبَغَ اللَّهُ ظِلَّهُ الظَّلِيلَ وَعَزَّهُ الْأَثِيلَ<sup>(٥)</sup>، مَا طَلَعَ هِلَالٌ وَلَا حِ، وَطَارَ فِي الْأَفْطَارِ طَائِرٌ وَنَاحِ، وَقَصَدَتْ أَنْ أَكُونَ مِنْ جُمْلَةٍ مَنْ كَانَ مَلْحُوظًا يَنْظُرُ عِنَايَتِهِ، وَمَحْظُوظًا بِحِظِّ صَرِيحٍ وَكِنَايَتِهِ، فَالْفَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةَ عَلَى قَوْلِهِ عَزَّ سُلْطَانُهُ، وَعَمَّ عَلَى الْبَرَايَا إِحْسَانُهُ، ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، الْآيَةُ، مُشْتَمِلَةٌ عَلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ بَحْنًا كَعَدَدِ كَلِمَاتِهَا<sup>(٧)</sup>

- (١) الصفاح: هي السيوف العريضة، والبياض صفة لها. انظر: لسان العرب مادة صفح (514/2).
- (٢) بذله السحاح: كناية عن الكثير المتتابع. انظر: لسان العرب مادة سحح (476/2).
- (٣) الفيح: الجماعة من الناس، انظر: لسان العرب مادة فيح (350/2).
- (٤) الصفحة 2 / أ
- (٥) العبارة فيها تجاوز لفظي من المؤلف رحمه الله، كان الأولى تنزيه كتابه عنها.
- (٦) الأثيل: قال ابن منظور: "أثله كل شيء: أصله ... وأثل ملكه: عظمه، وتأثل هو: عظم" لسان العرب (9 / 11) مادة: أثل.
- (٧) سورة المائدة (6)

(٨) المؤلف رحمه الله جعل آية ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ آيتين، الأولى: إلى نهاية ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، والثانية من قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ إلى آخر الآية وقد سماها آية الجنابة؛ ولذا عقد هذا البحث لتفسير الآية الأولى، وهو الواقع؛ إذ لم يتعرض للآية الثانية، كما جعل مسائل بحثه سبعة وعشرين بحثًا بحسب عدد كلمات الآية، وهو يصدق على الآية الأولى عنده. كما نلاحظ أنه في المبحث الأخير والذي عقده لإعراب الآية وصل في إعرابه إلى قوله ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ مكتفيا به وهي نهاية الآية عنده.

ويدل على تبنيه هذا الرأي ما ذكره في البحث التاسع، فهو صريح في تقسيم آية الوضوء إلى آيتين، حيث قال: "البحث التاسع: في بيان حكمة استعمال كلمة إذا في هذه الآية الشريفة واستعمال كلمة إن في الآية التي تليها" ويعني بالآية بقية الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ الآية. وهذا العد لم أجد أحدا من العلماء رحمهم الله جعل هذه الآية آيتين، وإنما كل كتب عد الآية جعلتها آية واحدة، فلينبته لذلك.

وقد قال البقاعي عن سورة المائدة: "أيها مائة وعشرون للكوفي، وثلاث وعشرون للبصري، واثنان وعشرون للباقي، اختلافها ثلاث آيات ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾



مِنْ قَوَائِدِهَا، مُحِيطَةٌ فِي كُلِّ بَحْثٍ مِنْهَا جُمْلَةٌ لَهَا مِنْ قَرَائِدِهَا، وَإِنْ كَانَ فِيهَا غَيْرُهَا<sup>(1)</sup> مِنْ الْأَسْرَارِ وَالْذَّقَائِقِ وَالْأَنْوَارِ وَالْحَقَائِقِ الْخَارِجِ دَرَكُهَا عَنْ الطُّوقِ الْبَشَرِيِّ؛ إِذِ الْاسْتِقْصَاءُ وَالْإِطْلَافُ لِعَبْرِ عِلَامِ الْغُيُوبِ عَلَى غَوَامِضٍ مَعَانِي كَلَامِهِ مِمَّا لَا تُدْرِكُهُ<sup>(2)</sup> الْعُقُولُ وَالْأَوْهَامُ، وَلَا تَقَارِبُهُ<sup>(3)</sup> الْأَفْكَارُ وَالْأَفْهَامُ، لَتَكُونَ حَقَّةً إِلَى الرَّأْيِ الْعَالِي، مُسْتَجْلِبَةً لِلدُّعَاءِ لَهُ إِلَى الْمَالِ / <sup>(4)</sup>

**الْبَحْثُ الْأَوَّلُ:** فِي بَيَانِ حِكْمَةِ الْأَمْرِ بَعْسَلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ.

**الْبَحْثُ الثَّانِي:** فِي بَيَانِ حِكْمَةِ وَرُودِ هَذَا الْخُطَابِ الْعَزِيزِ بِحَرْفٍ ذَالٍ عَلَى بُعْدِ الْمُنَادَى، وَهُوَ كَلِمَةُ يَاءٍ.

**الْبَحْثُ الثَّلَاث:** فِي بَيَانِ حِكْمَةِ تَعْلُقِ هَذَا الْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ بِمَنْ سَيُوجَدُ مِنَ الْمَخَاطِبِينَ حِينَ وُجُودِهِمْ.

**الْبَحْثُ الرَّابِعُ:** فِي بَيَانِ حِكْمَةِ الْإِخْبَارِ بِالْمَاضِي عَنْ إِيْمَانِ الْمَخَاطِبِينَ الْمُفْتَضِّلِي تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ الْمُقَدَّمُ.

**الْبَحْثُ الْخَامِسُ:** فِي بَيَانِ إِزَالَةِ شُبْهَةٍ مَن ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ مُسْتَدَلًّا بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ فِيهَا.

= ﴿وَيَعْقُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ لم يعدّها الكوفي، وبعدها غيره، ﴿فَإِنَّكُمْ غَلِبُونَ﴾ عدّها البصري وحده".  
انظر: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (104/2)، البيان في عد أي القرآن ص (149).

وعند حساب الكلمات من أول الآية إلى قوله تعالى ﴿إِلَى الْكَمْبَيْنِ﴾ وهي نهاية الآية عنده نجدها سبعة وعشرين كما ذكر المؤلف، فمثلاً: ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ تعتبر ثلاث كلمات: الياء كلمة، وأي كلمة، والهاء كلمة، وعلى هذا فاحسب.

(1) قال ابن العربي: "ذكر العلماء أن هذه الآية من أعظم آيات القرآن مسائل، وأكثرها أحكاماً في العبادات، وبحق ذلك، فإنها شطر الإيمان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الوضوء شطر الإيمان" في صحيح الخبر عنه [وسبق تخريجه ص 2].

ولقد قال بعض العلماء: إن فيها ألف مسألة، واجتمع أصحابنا بمدينة السلام فنتبعوها فبلغوها ثمانمائة مسألة، ولم يقدروا أن يبلغوها الألف، وهذا التتبع إنما يليق بمن يريد تعريف طرق استخراج العلوم من خبايا الزوايا. أحكام القرآن (47/2).

(2) في الأصل: يدركه. عوداً على: الاستقصاء، فيما يظهر، وكذا ما بعده في: يقاربه.

(3) في الأصل: يقاربه. والصحيح ما أثبت.

(4) الصفحة 2 / ب

**الْبَحْثُ السَّادِسُ:** في بيان مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ مَذْلُولَاتٍ صِيغَ الْأَوَامِرِ الْإِلَهِيَّةِ . / (1)

**الْبَحْثُ السَّابِعُ:** في بيان أنه إذا حُمِلَ عَلَى شَيْءٍ فِي حَقِّ فَرِيقٍ ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ فِي حَقِّ فَرِيقٍ آخَرِينَ جُمْلَةً أَمْ لَا ؟  
**الْبَحْثُ الثَّامِنُ :** في بيان أنه إذا لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي حَقِّ فَرِيقٍ وَاحِدٍ ؛ فَحَسَبُ ، فَهَلْ يَقْتَضِي تَكَرُّارَ الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ أَمْ لَا

**الْبَحْثُ الثَّاسِعُ:** في بيان حِكْمَةِ اسْتِعْمَالِ كَلِمَةِ إِذَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ، وَاسْتِعْمَالِ كَلِمَةِ إِنْ فِي الْآيَةِ الَّتِي تَلِيهَا . (2)

**الْبَحْثُ الْعَاشِرُ :** في بيان استعمال كلمة إِنْ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ دُونَ كَلِمَةِ الْبَاءِ وَاللَّامِ ؛ بِأَنْ يُقَالَ : بِالصَّلَاةِ أَوْ لِلصَّلَاةِ .

**الْبَحْثُ الْحَادِي عَشَرَ :** في بيان حِكْمَةِ اسْتِعْمَالِ جَمْعِي الْكَثْرَةِ فِي الْوُجُوهِ وَالرُّؤُوسِ ، وَجَمْعِي الْقُلَّةِ فِي الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ .  
**الْبَحْثُ الثَّانِي عَشَرَ:** في بيان حِكْمَةِ اسْتِعْمَالِ الْكَعْبَيْنِ مَثْنَاءً فِي الْأَرْجُلِ وَاسْتِعْمَالِ الْمِرَافِقِ مَجْمُوعَةً فِي الْأَيْدِي . / (3)

**الْبَحْثُ الثَّلَاثَ عَشَرَ:** في بيان حِكْمَةِ اسْتِعْمَالِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ جَ ث جَ ، بَيَانِ مَقْدَارِ الْمَقْرُوضِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ، وَالْخِلَافِ فِيهِ .

**الْبَحْثُ الرَّابِعَ عَشَرَ:** في بيان حِكْمَةِ اسْتِعْمَالِ الصَّلَاةِ فِيهَا مَفْرَدَةً مُعَرَّفَةً ، دُونَ اسْتِعْمَالِهَا مَنْكُرَةً أَوْ مَجْمُوعَةً مَنْكُرَةً أَوْ مُعَرَّفَةً .

**الْبَحْثُ الْخَامِسَ عَشَرَ:** في بيان حِكْمَةِ ذِكْرِ الْغَايَتَيْنِ مِنَ الْمِرَافِقِ وَالْكَعْبَيْنِ، وَبَيَانِ حَكْمَهُمَا فِي الدُّخُولِ فِي الْغَسْلِ وَعَدَمِهِ .

**الْبَحْثُ السَّادِسَ عَشَرَ:** في بيان حِكْمَةِ ذِكْرِ الْمَمْسُوحِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ بِلاَ تَقْدِيمٍ عَلَى الْكُلِّ، أَوْ عَلَى الْأَيْدِي، وَلَا تَأْخِيرٍ عَنِ الْكُلِّ .

**الْبَحْثُ السَّابِعَ عَشَرَ :** في بيان أَنَّ الْقَاءَ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ هَلْ تَوْجِبُ التَّرْتِيبَ فِي الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ أَمْ لَا .

**الْبَحْثُ الثَّامِنَ عَشَرَ:** في بيان سِرِّ تَرْكِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِمَا أَصْلِيهِمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ التَّرْتِيبِ وَعَدَمِهِ فِي آيَةِ الْقَدْفِ .

(1) الصفحة 3 / أ

(2) يعني إذا قمتم الوارد في مطلع الآية ، كما يقصد (إن) الواردة في أثنائها بقوله:

﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ كما سيأتي بيانه، والتنبيه عليه عند الحديث عن هذا البحث

بشكل مفصل .

(3) الصفحة 3 / ب

(1)

**الْبَحْثُ الثَّاسِعَ عَشَرَ :** في بيان أنَّ الآية الشريفة هل يُوجَد فيها ما يُسْتَدَلُّ به على وجوب النية في الوضوء أم لا ؟

**الْبَحْثُ الْعِشْرُونَ :** في بيان ور ود هذا الخطاب ب ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ دون غيره بأن يُقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ .

**الْبَحْثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ :** في بيان حكمة الاختصار في هذه الآية الشريفة على ذكر المكلفين ، مع شمول الخطاب المكلفات أيضاً .

**الْبَحْثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ :** في بيان ما يُقَدَّرُ في هذه الآية الشريفة من المطويِّ لِوُافِقِ الْمَلْفُوظِ الْمُرَادِّ مِنَ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ .

**الْبَحْثُ الثَّلَاثُ وَالْعِشْرُونَ :** في بيان أنَّ سَبَبَ الْوُضُوءِ مَا هُوَ ؟ أَعْنِي أَنَّ سَبَبَهُ هَلْ هُوَ الصَّلَاةُ أَوْ الْقِيَامُ إِلَيْهَا أَوْ الْحَدَثُ .

**الْبَحْثُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ :** في بيان أنَّ شَرْطَ الْوُضُوءِ مَا هُوَ ؟ وَبَيَانُ أَنَّ رَكْنَ الْوُضُوءِ مَا هُوَ ؟ وَبَيَانُ أَنَّ حَكْمَ الْوُضُوءِ مَا هُوَ ؟ / (2)

**الْبَحْثُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ :** في بيان أنَّه هل في الآية الشريفة التَّفَاتٌ ؛ أَيِ عُدُولٍ عَنْ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

**الْبَحْثُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ :** في بيان أنَّ الآية الشريفة هل هي مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِي الْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ أَيْضًا أَمْ لَا ؟

**الْبَحْثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ :** في بيان الْمُنَادَى وَبَيَانُ إِعْرَابِهِ وَبَيَانُ إِعْرَابِ بَقِيَّةِ الْأَفْظَاظِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ إِلَى آخِرِهَا .

### أَمَّا الْبَحْثُ الْأَوَّلُ فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :

إِنَّ أَمْرَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ عَلَتْ كَلِمَتُهُ وَدَقَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حِكْمَتُهُ لَخَيْرِ رُسُلِهِ وَخَوَاصِّ السَّالِكِينَ لَسُبُّهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيمَا فَرَضَهُ عَلَيْهِ، بَعْدَمَا رَفَعَهُ عَلَى الْبَرَقِ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ، تَعَالَى وَتَقَدَّسَ ؛ بَغْسَلْ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ أَمْرًا تَعَبْدِيًّا ؛ أَيِ غَيْرِ مَعْقُولٍ لَنَا مَعْنَاهُ ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَلَى ظَاهِرِ الْأَعْضَاءِ الْمَقْرُوضِ /<sup>(٢)</sup> غَسَلَهَا شَيْءٌ مُوجِبٌ لَهُ عَقْلًا ، فَمَقْتَضَى الْعَقْلُ الْبَشَرِيُّ كَانَ إِمَّا الْاِقْتِصَارَ عَلَى غَسْلِ الْمَخْرَجَيْنِ ؛ أَوْ اسْتِيعَابَ جَمِيعِ الْبَدَنِ بِالْغَسْلِ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَقُولُ وَيَفْعَلُ ، لَا يَخْلُو<sup>(٣)</sup> عَنْ سِرِّ الْهَيِّ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أَقْوَالِهِ تَعَالَى وَأَفْعَالِهِ مُبْنِيَّةٌ عَلَى الْحُكْمِ ، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ السِّرُّ وَجُوهًا مِنْهَا<sup>(٤)</sup> :

- أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَهُمْ بِالْقِيَامِ إِلَى الْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ مَقَامُ الْمُنَاجَاةِ وَمَحَلُّ الْقُرْبِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَمَرَهُمْ بِتَطْهِيرِ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ لِيُذَكَّرَ هُمْ بِتَطْهِيرِ الْبُيُوتِ عَمَّا لَا يَلِيقُ أَنْ يُضْمِرَهُ الْقَائِمُ بَيْنَ يَدَيِ حَضْرَةِ عَالِمِ السِّرِّ وَالْخَفِيَّاتِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ ، مِنَ الْغُلِّ ، وَالْغَشِّ ، وَالْغِيْبَةِ ، وَالْحَسَدِ ، وَالْحَقْدِ ، وَالْكِبَرِ ، وَالرِّيَاءِ ، وَالسُّمْعَةِ ، وَسُوءِ الظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَلِدُهُ قُلُوبُ بَعْضِ بَنِي آدَمَ .
- وَمِنْهَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ أَدَا

- (١) البراق هي الدابة التي ركبها النبي ﷺ ليلة الإسراء والمعراج ، كما ثبت ذلك في صحيح مسلم في كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ (١٤٥/١) برقم (١٦٢) من حديث أنس بن مالك ﷺ حيث قال : " أتيت بالبراق وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه ... " الحديث (٢) الصفحة ٥ / ٥
- (٢) العبارة هنا تحتاج إلى إيضاح ؛ نظرًا لبعدها برباطها ، إذ مراده والله أعلم : أن أمر علي العظيم بغسل هذه الأعضاء أمر تعبدية لا يخلو عن سر إلهي ، فطالت الجملة المعترضة فأصبحت العبارة كما ترى .
- (٣) يراجع في هذه الحكم ما يلي : بدائع الصنائع في أحكام الشرائع (٣٦/١) ، كشف القناع عن متن الإقناع (٨٣/١) ، التحرير والتنوير لابن عاشور ( ٦ / ١٣٠) .
- (٤) وزاد العيني في كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري حكمة أخرى فقال : " وإذا ثبت أن البدن كله موصوف بالحدث ، كان القياس غسل كله ؛ إلا أن الشرع اقتصر على غسل الأعضاء الأربعة التي هي الأمهات للأعضاء تيسيرًا ، وأسقط غسل الباقي فيما يكثر وقوعه ، كالحدث الأصغر دفعا للحر ، وفيما عداه وهو الذي لا يكثر وجوده كالحدث الأكبر مثل الجنابة والحيض والنفاس أقر على الأصل حيث أوجب غسل البدن فيها " . عمدة القاري (٣١٣/١) .

أَرَادَ التَّوَجُّهَ إِلَى خِدْمَةِ مَلِكٍ وَجَبَ / (١) عَلَيْهِ أَنْ يُجَدِّدَ نِظَافَةً وَأَهْوَنَهَا عَلَيْهِ وَأَيَسِّرَهَا لَدَيْهِ تَنْقِيَةً الْأَطْرَافِ الَّتِي تَنْكَشِفُ كَثِيرًا فَمَتَى شُوهِدَتْ وَأُبْصِرَتْ نَقِيَّةً مِنَ الْوَسَخِ نَظِيفَةً مِنَ الدَّرَنِ قَبْلُوثِهَا الْقُلُوبُ وَاسْتَحْسَنَتْهَا (٢) الْعُقُولُ ، فَاللَّهُ تَعَالَى مَالِكُ الْمَلِكِ دُو الْعِزِّ وَالْكَبْرِيَاءِ لَمَّا شَرَعَ لَنَا دِينًا رَضِيًّا وَثُورًا مُضِيًّا وَبَيَّنَ أَنَّهُ فِطْرَتُهُ الَّتِي فِطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَدَعَانَا بِفَضْلِهِ إِلَيْهَا، شَرَعَ لَنَا مَا أَلْفَنَاهُ، وَاسْتَحْسَنَّا فِي عُقُولِنَا ، وَرَغَبْنَا فِيهِ ، وَارْتَضَيْنَاهُ لِمَلَأَمَةٍ مَعْقُولِنَا .  
- وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لِيَكُونَ تَكْفِيرًا لِمَا ارْتَكَبُوا فِيهَا (٣)، وَآكْتَسَبُوا هـ وَمَالُوا إِلَيْهِ بِهَذِهِ الْحَوَاسِّ مِنَ الْآثَامِ، وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ مِنْ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَالْأَخْيَارِ فِي كَوْنِ الْوُضُوءِ مَكْفَرًا لِلْمَآثِمِ وَالْمَعَاصِي ؛ مِنْهَا مَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [ مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ / (٤) جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ ] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَوَايَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥) .

### أَمَّا الْبَحْثُ الثَّانِي فنقول وبالله التوفيق :

إِنَّمَا وَرَدَ خِطَابُ مَالِكِ الْمَلِكِ تَعَالَى كِبْرِيَاؤُهُ بِحَرْفِ الدَّاءِ الدَّالَّةِ عَلَى بُعْدِ الْمُنَادَى مِنَ الْمُنَادِي (٦)

- (١) الصفحة 5 / ب
- (٢) في الأصل : قبلها القلوب واستحسنها العقول ، وما أثبت هو المناسب كون الفاعل مؤنثا .
- (٣) في الأصل : " لِيَكُونَ تَكْفِيرًا لِمَا ارْتَكَبُوا عَلَيْهِ، وَآكْتَسَبُوا هـ وَمَالُوا إِلَيْهِ بِهَذِهِ الْحَوَاسِّ " ، ويلاحظ عليها ما يلي :  
1- أن الفعل : ارتكب ، لا يتعدى بـ (على) وإنما بـ (في)، فتم التعديل إلى : فيها .  
2- سقوط حرف من كلمة : وَمَالُوا إِلَيْهِ، فآثبته، والله أعلم بالصواب .
- (٤) الصفحة 6 / أ
- (٥) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء (216/1) برقم (245) .
- (٦) هذا البحث مستفاد من كلام الزمخشري في تفسيره (89/1) ومبني على أن حرف النداء " يا " مختص بالبعيد ، وهو قول لجمع من أهل اللغة ، وذهب ابن الحاجب وغيره أنها تستعمل في المنادى القريب والبعيد ، قال ابن هشام : " (يا) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد يُنادى بها القريب توكيداً ، وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد ، وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً " . مغني اللبيب عن كتب الأعراب (373/2) . وقال الزمخشري : " (يا) حرف وضع في أصله لنداء البعيد، صد وت يهذف به الرجل بمن يناديه . وأما نداء القريب فله أي والهمزة " الكشف (89/1)، وللاستزادة انظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ( 2 / 34 ) .

دُونَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى قُرْبِهِ مِنْهُ أَغْنِي بَهَا أَيُّ وَالْهَمْزَةُ<sup>(1)</sup> مَعَ قَوْلِهِ  
تَعَالَى<sup>(2)</sup>: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾<sup>(3)</sup> بَعْدَ حَدِيثِ الْإِنْسَانِ وَذِكْرِ خَلْقِهِ ؛  
إِذْ هُوَ أَيُّ حَبْلِ الْوَرِيدِ مَثَلٌ فِي فَرْطِ الْقُرْبِ كَقَوْلِهِمْ : هُوَ مِثِّي مَقْعَدَ  
الْقَابِلَةِ وَمَقْعَدَ الْإِزَارِ<sup>(4)</sup> ، لَكُونَ الْمُخَاطَبُ الْمُرَادُ تَكْلِيفُهُ بَعْدَ تَكْوِينِهِ  
وَتَقْوِيمِهِ مَجْبُولًا عَلَى الْعَقْلَةِ وَالنَّسْيَانِ ، وَيَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا كَوْنُ أَوَّلِ  
النَّاسِ أَوَّلَ النَّاسِي<sup>(5)</sup> فَاسْتَعْمَلَ الْخَطَابُ الْإِلَهِيَّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْبُعْدِ فِي  
مَنَادَاةٍ مَنْ عَقَلَ وَسَهَا وَإِنْ قُرْبٌ وَدَنَى بِالْمَجَازِ تَنْزِيلًا لَهُمْ مَنْزِلَةً مِنْ  
بَعْدَ ، وَتَبْيِيحًا لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْعَقْلَةِ /<sup>(6)</sup> وَالنَّسْيَانِ<sup>(7)</sup> .  
فَإِنْ قُلْتُ : الْمُرَادُ بِالْقُرْبِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا  
قُرْبُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ<sup>(8)</sup> دُونَ الْقُرْبِ الْمَكَانِيِّ ؛ لِأَنَّ اتِّصَافَ الْبَارِئِ تَعَالَى

(1) الهمزة حرف نداء مختص بالقرب ، وأما "أي" فهو يأتي لنداء البعيد والقريب والمتوسط على خلاف في ذلك، انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب (76,13/1).

(2) البحث الثاني ساقه المؤلف لبيان سبب نداء المؤمنين بحرف النداء (يا) الدال على البعد ؛ لأن المنادى غافل ساه فَنَزَلُوا مَنْزِلَةً مِنْ بَعْدَ مَعْنَى ، ثُمَّ أُرِدَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ الدالة على قرب الرب من عبده مع أن العبد عند الدعاء يقول : يَا اللَّهُ ، مُسْتَعْمَلًا (يا) المختصة بنداء البعيد . وللاستزادة ينظر : البناية شرح الهداية للعيني (143/1).

(3) سورة ق الآية (16)  
(4) يعني هو مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة ، وبالمكان الذي يعقد عليه الإزار ، كناية عن شدة القرب . ينظر الكشاف للزمخشري (4/383) ، والقابلة هي المولدة ، والمعنى أنه قريب كقرب قعود القابلة عند ولادة المرأة .  
(5) يعني آدم أبا البشر عليه السلام إذ قد ورد في الحديث : فَنَسِيَ آدَمُ وَنَسِيتَ ذُرِّيَّتَهُ ... أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بَابُ : وَمِنْ سُورَةِ الْمُعَوَّدَتَيْنِ (453/5) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(6) الصفحة 6 / ب  
(7) هذا الكلام مستفاد من الزمخشري في تفسيره الكشاف (89/1) ، وهو ينقل عنه كثيراً .

(8) وهذا هو قول عامة أهل التفسير في تفسير القرب ، ولابن كثير في تفسيره رأي مختلف حيث يرى أن القرب في الآية للملائكة فقال : " ملائكته تعالى أقرب إلى الإنسان من حبل وريده إليه . ومن تأوله على العلم فإنما فر لنلا يلزم حلول أو اتحاد ، وهما منفيان بالإجماع ، تعالى الله وتقدس ، ولكن اللفظ لا يقتضيه فإنه لم يقل : وَأَنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وإنما قال : ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ق :  
١٦ كما قال في المحتضر : ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ الواقعة : ٨٥ ،

وَتَقْدَسُ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى التَّشْبِيهِ وَيُفْضِي إِلَى التَّمَثِيلِ مَمْتَنٌّ فِي الْعُقُولِ  
وَمَرْدُودٌ فِي الْمَعْقُولِ فَتَكُونُ الْكَلِمَةُ مُسْتَعْمَلَةً فِيهَا وَضِعَتْ لَهُ غَيْرُ  
مَحْمُولَةٍ عَلَى الْمَجَازِ <sup>(1)</sup> قُلْتُ : فَعَلَى مَا ذَكَرْتُ أَيْضًا يَجِبُ الْحَمْلُ عَلَى  
الْمَجَازِ لَا الْحَقِيقَةَ ، لِأَنَّهُ كَمَا يَجِبُ اتِّصَافُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمُهُ تَعَالَى  
الْأَزَلِيِّينَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ وَجِبَ اتِّصَافُ خِطَابِهِ  
أَيْضًا بِالْقُرْبِ مِنَ الْمَخَاطِبِينَ ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَهُ ، وَهُوَ  
فِيهِ لَا فِي الْبُعْدِ ، فَيُنَائِي مَا قُلْنَا مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَجَازِ وَالْعُقْلَةِ .  
فَإِنْ قُلْتُ : فَعَلَى مَا ذَكَرْتُ مِنْ أَنَّ الْخِطَابَ بـ (يَا) إِنَّمَا وَرَدَ بِنَاءً عَلَى  
الْعُقْلَةِ / <sup>(2)</sup> وَالنِّسْيَانِ فِي حَقِّ الْمَخَاطِبِينَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُسْتَعْمَلَ هَذِهِ  
الْكَلِمَةُ فِي مَنَادَاةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ لِانْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى  
وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الْقَائِلُ عُلْتُ كَلِمَتَهُ : ﴿ أَمْ يَحْسُبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى  
وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ <sup>(3)</sup> مَعَ أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا <sup>(4)</sup> أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَخْصِيَ وَأَبْعَدُ  
مِنْ أَنْ يُسْتَقْصَى ، قُلْتُ : نَعَمْ إِلَّا أَنَّ الْعَبْدَ لَمَّا اسْتَقْصَرَ نَفْسُهُ ، وَاسْتَبْعَدَهُ  
عَنْ مِظَانِ الزُّلْفَى وَمَنَازِلِ الْمُقَرَّبِينَ ، كَسَرًا لِنَفْسِهِ ، وَاعْتِرَاقًا عَلَيْهَا  
بِالنَّقْصِيرِ وَالتَّقْرِيطِ فِي جَنْبِ اللَّهِ ، مَعَ قَرُطِ النَّهَالِكِ عَلَى اسْتِجَابَةِ  
دَعْوَتِهِ وَالْأَذْنِ لِنَدَائِهِ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِظْهَارًا لِبُعْدِ رُتْبَتِهِ ،

= يعني ملائكته . وكما قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر: ٩ ،  
فالملائكة نزلت بالذكر - وهو القرآن - بإذن الله ، عز وجل . وكذلك الملائكة أقرب  
إلى الإنسان من حبل وريده إليه بإقدار الله لهم على ذلك . تفسير ابن كثير ( 398/7 ) ،  
وعلى هذا فالضمير إما أنه عائد إلى الله سبحانه وتعالى كما هو قول  
عامة المفسرين ، ولذا فالقرب معناه العلم ، وإما أنه عائد إلى الملائكة كما هو رأي  
ابن كثير ، والمراد به قرب الملائكة ، وهما وجهان في الآية لا تعارض بينهما .  
( 1 ) الم - جاز هو قسيم الحقيقة عند المتكلمين ويعنون به : استعمال الكلمة لغير ما  
وضعت له ، و - تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز ، هو اصطلاح حادث ، بعد انقضاء  
القرون الثلاثة .

وحمل الآية على المجاز عند المؤلف هنا وفي مواضع أخرى في كتابه دلالة على  
قوله به ، وهو مذهب طائفة من أهل العلم ، ونسبه بعض الأصوليين إلى الجمهور ،  
وعارضهم آخرون نافين وقوع المجاز في القرآن على رأسهم : شيخ الإسلام ابن  
نيمية ، وتلميذه ابن القيم ، وألف الشنقيطي كتاباً في منع وجوده في القرآن ،  
والمسألة مشهورة .

( 2 ) الصفحة 7 / أ

( 3 ) سورة الزخرف الآية ( 8 )

( 4 ) أي استعمال حرف النداء (يا) في مناداة العبد ربه .

وحملًا للكلمة على المجاز في نأي مرتبته<sup>(1)</sup> والله تعالى أعلم بالصواب

### وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّالِثُ<sup>(2)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :

إِنَّمَا خَاطَبَ رَبُّ الْعِبَادِ - عَالِمُ الْخَفِيَّاتِ وَالْبَادِ تَعَالَى / <sup>(3)</sup> ، فِي الْأَزَلِ -  
إِيَّاهُمْ أَمْرًا بَعْسَلًا وَمَسَحَ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ ؛  
لَأَنَّ الْمَعْدُومَ الْمُمْكِنَ الْمُقَدَّرَ فِي الْأَزَلِ وَجُودَهُ كَالْمَوْجُودِ الْمُتَحَقِّقِ ،  
لَتَيَقَنَّ ظُهُورِهِ وَعَدَمَ تَخَلُّفِ وَجُودِهِ إِذَا أَرَادَ إِيجَادَهُ بِجُودِهِ ، فَجَازَ أَنْ  
يُخَاطَبَ وَيُؤَمَّرَ وَيُنْهَى لَا لِلانْتِمَارِ وَالْانْتِهَاءِ فِي الْحَالِ ، بَلْ لِلامْتِثَالِ  
وَالانْقِيَادِ فِي الْمَالِ ، كَمَا نَشِيرُ إِلَيْهِ ثَانِيًا ، وَاسْتِدْلَالُ الْمُعْتَزَلَةِ<sup>(4)</sup> عَلَى  
مَذْهَبِهِمُ الْمَرْدُودِ وَهُوَ النُّقُولُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحُدُوثِ<sup>(5)</sup> قَانِلِينَ :  
بأنه لو كان قديمًا لزم الأمرُ والنهيُ للمعدوم وهو غيرُ جائزٍ في  
الشَّاهِدِ ، فليكن كذلك فيما لا شَّاهِدَ ، مردودٌ بما أُشِيرَ إِلَيْهِ أَوَّلًا ، وببيان  
الفرق بين الأمرين بوجهين<sup>(6)</sup> ثانياً :

الأوّل: أَنَّ الْأَمْرَ لِلْمَعْدُومِ فِي الشَّاهِدِ بَأَنَّ قَالَ زَيْدٌ مَثَلًا : اسْقِنِي يَا  
عَمْرُو مُخَاطَبًا لِابْنِهِ الْمَعْدُومِ بِنَاءً  
عَلَى أَنَّهُ إِنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ سَمَّاهُ عَمْرًا / <sup>(7)</sup> غَيْرُ عَالِمٍ بِبَقَاءِ  
نَفْسِهِ إِلَى تَنْقُصِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ مُوقِنًا بِوُجُودِ غَيْرِهِ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الزَّمَانِ ،  
وَيُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَوَانِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي حَقِّ الْبَارِي عَزَّ سُلْطَانُهُ ،  
لَتَحَقَّقَ وَجُودُ الْمَأْمُورِ وَتَيَقَّنَ فِيهِ لَا مَحَالَةَ كَمَا مَرَّ .

(1) هذا الكلام مستفاد من الزمخشري في تفسيره الكشاف (89/1) .

(2) ويقصد به : بيان حكمة تعلق هذا الأمر بالأزلي بمن سيوجد من المخاطبين حين وجودهم

(3) الصفحة 7 / ب

(4) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء تلميذ الحسن البصري، وكان زمنه بين أيام عبد الملك بن مروان وأولاده الثلاثة وعمر بن عبد العزيز، وكان اعتزل الحسن البصري بسبب قوله في مرتكب الكبيرة . للاستزادة في أصولهم ومذهبهم ينظر : الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار لأبي الحسين العمراني (68/1) .

(5) للرد على المعتزلة ومن وافقهم في هذه الشبهة ينظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (103/1) وما بعدها، وينظر أيضاً: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (484/2) .

(6) وهما ما سيذكره بقوله : الأول ، والثاني .

(7) الصفحة 8 / أ



والثاني : أن الأمر الصادر في الشاهد من بني آدم عَرَضٌ لا بقاء له ، فلا يتصور الإِبْدَ جَابٌ لا وَقْتُ وجود الأمر لكون المأمور مَعْدُومًا ، ولا وَقْتُ وجود المأمور لِعَدَمِ بقاء الأمر إليه ، وليس الأمر كذلك في حَقِّ كلام الله تعالى لوجود الأمر الأخير فيه ؛ لوجود كلام الله تعالى وَقْتُ وجود المأمور حتَّى لو وُجِدَ مثله في الشاهد بأن قال زيدٌ مثلاً مُوصِيًا إلى الناس : **بأنه إن ولد لي ولدٌ وعقلٌ بعدي فأمروه بأن يُحْسِنَ إلى فلان ويتصدق عني أحيانًا ببعض ماله ويذكرني بصالح دعواته لجاز أيضًا؛ بل كان حكمة وصوابًا لا سفهاً وسرَقًا لِتَصَوُّرِ وُصُولِ أمره إليه فكذا القول فيما نحن فيه / (1)** لأنه تعالى إنما أمر ونهى في الأزل

المَعْدُومِينَ مِنْ عِبَادِهِ ؛ لَا لِيَمْتَثِلُوا وَيَنْتَهُوا حِينَ وجود الأمر لهم وَاللَّهْي ؛ بَلْ لِيَجِبَ عَلَيْهِمُ الامْتثال والانتهاه حِينَ وجودهم ، ويحقق ما قلنا: أن المعتزلة يجعلون للأوامر والنواهي الإلهية النازلة على سيد الرسل والصادرة عنه صلى الله عليه وسلم عُمُومًا وشُمُولًا لمن سُبُوحٌ مَنْ أَمَّته صلى الله عليه وسلم إلى انقراض الدنيا وانقضائها ، مع كونهم مَعْدُومِينَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ قَطْعًا وَبَقِيًّا ، فَالتَّسْنِيعُ عَلَى الْخَصْمِ بِشَيْءٍ يَرَى الْمَشْعُوعَيْنِ ذَلِكَ الشَّيْءَ حِكْمَةً وَصَوَابًا عُدُولٌ عَنْ عَادَاتِ الْعُقَلَاءِ ، وَتَنَاقُضٌ فِي الْكَلَامِ وَانْقِطَاعٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْخَطَابَ النَّازِلَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ - فِي عَصْرِهِ وَالصَّادِرَ عَنْهُ ، كَانَ لِلْحَاضِرِينَ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَلِلْغَائِبِينَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ ، وَلَا كَذَلِكَ فِي الْأَزَلِ ، حَيْثُ كَانَ الْكُلُّ مَعْدُومِينَ حِينَئِذٍ ، قُلْتُ : إِنَّ عَنِيتَ بِالتَّبَعِيَّةِ / (2) الْمَذْكُورَةَ أَنَّ الْأُمَّةَ الْمَعْدُومَةَ

مُخَاطَبُونَ تَبَعًا لِلْأُمَّةِ الْمَوْجُودَةِ مَعَ كَوْنِهِمْ مَعْدُومِينَ ، فَهَذَا مُحَالٌ ، وَإِنْ عَنِيتَ بِهَا أَنَّ الْأُمَّةَ الْمَعْدُومَةَ صَارُوا مُخَاطَبِينَ بَعْدَ أَنْ صَارُوا مَوْجُودِينَ ، وَالْحَالُ أَنَّ الْأَوَّلِينَ قَدْ انْقَرَضُوا وَانْقَضُوا ، فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ أَيْضًا بِالتَّبَعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّبَعِيَّةِ وَلَا مَتَّبِعٍ ، كَالْقَوْلِ بِالصَّفَةِ وَلَا مَوْصُوفٍ وَلَا يَجُوزُ ؛ فَلَا يَجُوزُ (3) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

(1) الصفحة 8 / ب

(2) الصفحة 9 / أ

(3) هذه المسألة يبحثها الأصوليون تحت عنوان : تعلق الأمر بالمعدوم ، وتحرير محل النزاع : أن توجه الأمر إلى المعدوم إن كان بمعنى طلب فعله حال عدمه فهو محال وباطل ، وإن كان بمعنى توجه الخطاب له عند وجوده ووجود شروط التكليف فنعم .  
قال الطوفي : " وخطاب الشرع الوارد في زمن النبوة عام للموجودين في ذلك

### وَأَمَّا الْبَحْثُ الرَّابِعُ<sup>(١)</sup> فنقول وبالله التوفيق :

إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ءَامِنُوا﴾ بِصِغَةِ الْمَاضِي فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ مُقْتَضٍ لَوْجُودِ إِيْمَانِ الْمَخَاطَبِينَ سَابِقًا عَلَى هَذَا الْخَبَرِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ السَّابِقُ ؛ لَمَا سَبَقَ مِنْ أَرْزَلِيَّةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْإِعْتِرَالِ بِهِ أَيْضًا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْحُدُوثِ /<sup>(٢)</sup> الْمَذْكُورِ قَائِلِينَ: بَأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ لَكَ إِنْسَانٌ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الَّذِي أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَأَعْلَمْ بَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ، فَإِنَّمَا يَقُولُهُ بَعْدَ سَبْقِ الْإِحْسَانِ مِنْكَ إِلَيْهِ، فَهَاهُنَا أَيْضًا يَجِبُ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى الْمَقَرَّرِ، فَيُثَبَّتُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْحُدُوثِ لَا مَا وَجَدْنَاكُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعَدَمِ هُنَا، فنقول نَحْنُ :

أَوَّلًا : يَا مَعْاشِرَ الْمُعْتَزِلَةِ أَيْنَ أَنْتُمْ عَنِ الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقَاضَةِ عَنْ حَضْرَةِ الرِّسَالَةِ فِي بَيَانِ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ [مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَفَقِيزَهَا<sup>(٣)</sup> وَمَنْعَتِ الشَّامُ مَدْيَهَا وَدِينَارَهَا وَمَنْعَتِ مِصْرُ إِرْدَبَهَا<sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup> حَيْثُ صَدَرَ هَذَا الْخَبَرُ عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعِمِائَةٍ وَسَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَالْحَالُ أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ لَمْ تَظْهَرْ بَعْدُ وَسَتَظْهَرُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى فَهَلْ أَنْتُمْ قَائِلُونَ بِصِدْقِ هَذَا

= الوقت ومن بعدهم خلافاً لأكثر الشافعية والحنفية والمعتزلة ؛ احتجوا بأن المعدوم ليس أهلاً للخطاب ؛ فلا يكون الخطاب متناولاً له . ولنا الإجماع على تناول الخطاب الشرعي جميع الأمة على اختلاف طبقاتها إلى يوم القيامة . وأما المعدوم ؛ فيصح توجه الخطاب إليه بشرط وجوده ؛ فهو مكلف بهذا الاعتبار، والله تعالى أعلم بالصواب " . شرح مختصر الروضة ( 2 / 542 )

وللاستزادة ينظر : روضة الناظر ( 1 / 597 ) ، العدة في أصول الفقه ( 2 / 387 ) .

( 1 ) وهو في بيان حكمة الإخبار بالماضي عن إيمان المخاطبين المقتضي تقدمه عليه مع أنه هو المقدم .

( 2 ) الصفحة 9 / ب

( 3 ) الفقيز : مكيال لأهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربعين ذراعاً . لسان العرب مادة قفز ( 5 / 395 ) .

( 4 ) الإردب : مكيال معروف لأهل مصر، قيل يضم أربعة وعشرين صاعاً . لسان العرب مادة رذب ( 1 / 416 ) .

( 5 ) الحديث رواه مسلم في كتاب : الفتن وأشراط الساعة باب : لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب ( 4 / 2220 ) برقم ( 2896 ) من حديث أبي هريرة ؓ .

الخَبَرِ بَعْدَ الاعْتِرَافِ بِصُدُورِهِ عَنْ هَذَا<sup>(1)</sup> الْقَائِلُ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَدْ سَاعَدُونَا وَأَبْطَلُوا قَوْلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ، وَإِنْ قَالُوا: لَا، فَقَدْ أَخْرَجُوا أَعْنَاقَهُمْ عَنْ رِبْقَةِ الْإِسْلَامِ وَالْعِيَاذِ بِاللَّهِ. فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّمَا قَالَ الرَّسُولُ ذَلِكَ لِجِئِئِهِ بِالْوُقُوعِ جَزْماً فِي الْمُسْتَقْبَلِ، قُلْتُ: فَإِذَا جَازَ فِي حَقِّهِ بِنَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرْتَ فَجَوَّازُهُ فِي حَقِّ مَنْ عِلْمُهُ وَأَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمُهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ أَوْلَى وَأَحْرَى.

وَتَانِيًا: أَيْنَ أَنْتُمْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّوْنَ إِلَى قَوْمِ أُولَى بِأَسْ سَدِيدٍ﴾<sup>(2)</sup> الْآيَةِ، حَيْثُ إِنَّ مَا ذَكَرْتُمْ كَمَا يَتَأْتِي فِي الْمَاضِي يَتَأْتِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَيْضًا، فَلَوْ كَانَ الدُّعَاءُ لِلْأَعْرَابِ الْمَذْكُورِينَ لَمْ يُوجَدْ فِي أَحَدٍ خِلَافَةَ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ أَوْ فَارِسٍ كَمَا هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ<sup>(3)</sup>، وَفِيهِ أَيْضًا إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ خِلَافَةِ الشَّيْخَيْنِ يُعْرَفُ بِالنَّامِلِ<sup>(4)</sup>. وَأَمَّا مَا قَالِ فِي الْكَاشِفِ/ <sup>(5)</sup> عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ<sup>(6)</sup>: وَمَا نُقِلَ عَنْ قِتَادَةَ أَنَّ الْمَرَادَ دَعْوَتُهُمْ إِلَى هَوَازَنَ وَثَقِيفٍ إِنَّ صَحَّ عَنْهُ، فَالْمَعْنَى لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا مَا دُمْتُمْ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ مَرَضِ الْقُلُوبِ وَالْاضْطِرَابِ فِي الدِّينِ، أَوْ عَلَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: كَانَ الْمَوْعِدُ بَيْنَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا

(1) الصفحة 10 / أ.

(2) سورة الفتح الآية (16)

(3) انظر هذه الأقوال في: تفسير ابن جرير (219/22)، المحرر

الوجيز (132/5)، تفسير ابن كثير (338/7).

قال ابن جرير بعد ذكره لهذه الأقوال: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء المخلفين من الأعراب أنهم سيدعون إلى قتال قوم أولي بأس في القتال، ونجدة في الحروب، ولم يوضع لنا الدليل من خبر ولا عقل على أن المعنى بذلك هوازن، ولا بنو حنيفة ولا فارس ولا الروم، ولا أعيان بأعيانهم، وجائز أن يكون عني بذلك بعض هذه الأجناس، وجائز أن يكون غني بـ هم غيرهم، ولا قول فيه أصح من أن يقال كما قال الله جل ثناؤه: إنهم سيدعون إلى قوم أولي بأس شديد".

(4) قال ابن عطية: "وقال منذر بن سعيد: يتركب على هذا القول أن الآية مؤذنة بخلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، يريد لما كشف الغيب أنهما دعوا إلى قتال أهل الردة. وحكى الثعلبي عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: والله لقد كنا نقرأ هذه الآية فيما مضى ولا نعلم من هم، حتى دعا أبو بكر إلى قتال بني حنيفة فعلمنا أنهم أريدوا". المحرر الوجيز (132/5)

(5) الصفحة 10 / ب

(6) يعني الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري، وقد صرح به في أكثر من موضع في كتابه.

مَنْطَوِّعِينَ لَا نَصِيبَ لَهُمْ فِي الْمَغْنَمِ<sup>(1)</sup>، ففيه نَظَرٌ عُنْدِي : لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْمَخْلُوفِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ : هُمُ الْمُتَخَلِّفُونَ مِنْ قِبَائِلِ الْأَعْرَابِ، وَمِنَ الْمَخْلُوفِينَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُخَاطَبِينَ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا﴾<sup>(2)</sup> مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ فِي غَزْوَةٍ تَبَوَّكَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ<sup>(3)</sup>، فَلَا يُدْتَاجُ إِلَى التَّوَلِّيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؛ بَلْ انْقَرَضُوا قَبْلَ الدَّعَاءِ لَهُمْ عَلَى مُفْتَضِي الْمَضَارِعِ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِقْبَالِ لَزِمِ الْإِخْبَارِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وُجُودَ لِلدَّعَاءِ لَهُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ الْانْقِرَاضِ وَالْانْقِضَاءِ وَالْتَرَدِيدِ الَّذِي قَدْ مَرَّ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ الْإِلْزَامُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِقْرَارِ، أَوْ التَّكْفِيرِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْكَارِ<sup>(4)</sup>، أَتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ/ <sup>(5)</sup> أَيْضًا .

ثُمَّ الْجَوَابُ الْبُرْهَانِيُّ لَهُمْ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ إِخْبَارَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّمَانِ وَلَا بِالْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَفِي تَعَلُّقِهِ بِهِمَا اسْتِنْزَامٌ كَوْنُ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى حَالًا فِي الْحَوَادِثِ الْمُتَعاقِبَةِ وَهُوَ مُحَالٌ، فَيَكُونُ جَمِيعُ الْأَزْمَنَةِ مِنَ الْأَزْلِ إِلَى الْأَبَدِ كَامِدَادٍ وَاحِدٍ مُتَّصِلٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ<sup>(6)</sup>، وَنَظِيرُ هَذَا فِي الشَّاهِدِ : الْأُسْطُوَانَةُ<sup>(1)</sup>

(1) الكشف للزمخشري (4/338) .

(2) سورة التوبة الآية (83)

(3) انظر : تفسير ابن كثير (339/6).

(4) يعني به ما تقدم من قوله : فهل أنتم قائلون بصِدْقِ هذا الْخَبَرِ بَعْدَ الْاعْتِرَافِ بِصُدُورِهِ عَنْ هَذَا الْقَائِلِ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَدْ سَاعَدُونَا وَأَبْطَلُوا قَوْلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ، وَإِنْ قَالُوا : لَا، فَقَدْ أَخْرَجُوا أَعْنَاقَهُمْ عَنْ رِبْقَةِ الْإِسْلَامِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ .

(5) الصفحة 11 / أ

(6) ما قرره المصنف هنا جارٍ على مذهب الأشاعرة و الماتريدية، فهو يقول مبيناً قَدَّمَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ لَهُ بِمَشِيئَةٍ وَإِرَادَتِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ : " مع أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ السَّابِقُ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَزَلِيَّةِ كَلَامِ اللَّهِ " ثُمَّ يَقُولُ مُسْتَدَلًّا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: " يَا مَعْشَرَ الْمُعْتَزِلَةِ، أَيْنَ أَنْتُمْ عَنِ الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِفَاضَةِ عَنْ حَضْرَةِ الرَّسَالَةِ فِي بَيَانِ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ [ منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام مدينها ودينارها ومنعت مصر إردبها ] حيث صدر هذا الخبر عن سيّد البشر صلوات الله عليه قبل هذا قريبا من سبع مائة وسبع وسبعين سنة والحال أن هذه العلامة لم تظهر بعد وستظهر بإذن الله تعالى " وهكذا استدلاله بآية الأعراب ، ثم قال مؤكداً ما ذهب إليه " ثم الجواب البرهاني لهم أن نقول : إن إخبار الله تعالى لا يتعلق بالزَّمَانِ وَلَا بِالْمَكَانِ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى وَفِي تَعَلُّقِهِ بِهِمَا اسْتِنْزَامٌ كَوْنُ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى حَالًا فِي الْحَوَادِثِ الْمُتَعاقِبَةِ وَهُوَ مُحَالٌ... " وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَزَلِيَّةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ لَا يَتَجَدَّدُ، وَلَا يَحْدُثُ بِاعْتِبَارِ أَحَادِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ مَعْنَى وَاحِدٍ قَائِمٍ فِي نَفْسِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا حَرْفَ وَلَا صَوْتَ، لِأَنَّهُمَا مَخْلُوقَانِ، وَذَلِكَ تَبَعًا لِأَصْلِهِمُ الْفَاسِدِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، لِأَنَّهُمَا تَسْتَلْزِمُ حُلُولَ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا

المنصوبة إذا توجه إلّٰيها إنسانٌ كانت قدّامه، وإذا حول ظهره إليها كانت خلفه، وإذا حول يمينه إليها كانت عن يمينه، وإذا حول شماله إليها كانت عن شماله، فلا تُغيّر على الأسطوانة، وإنما التّغير على هذا الإنسان، فكذا فيما نحن فيه، فأخبار الله تعالى إخبارٌ عن المخبرات بأحوالها على أوصافها، فإذا لم يوجد مُخبره، وجب علينا القول بأنّه خبرٌ عنه أنه يكون، وإذا وجد وجب القول بأنّه خبرٌ عنه أنّه ثابت، وإذا انعدم ومضى وجب القول بأنّه خبرٌ عنه أنه كان، فالتّغير على المخبر لا على<sup>(2)</sup> الخبر، كعلمه تعالى بالمعلومات، فإنّ علمه تعالى بوجود آدم الصّفي صلوات الله عليه مثلاً قبل وجوده علم بأنّه يوجد، وبعدما وجد علم بأنّه موجود، وبعد انقراضه علم بأنّه كان وكذا في كلّ موجود، فالتّغير على المعلوم لا على العلم عندنا، ولا على الدّات عندهم والله تعالى أعلم بالصّواب .

= المعتقد الذي قرّره في كلام الله تعالى جعلهم يقولون في القرآن: إنه عبارة أو حكاية عن كلام الله تعالى. وأول من أحدث هذا القول وابتدعه في كلام الله تعالى: ابن كلاب وقد تبعه عليه الأشعري والماتريدي وغيرهما، وقد أوقعه في هذا القول أنه التزم بعض أصول المعتزلة وأراد الرد عليهم، فالجاء ذلك لمثل هذا القول.

قال ابن تيمية: " لا خلاف بين الناس أن أول من أحدث هذا القول في الإسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، واتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري، ومن نصر طريقتهم، وكانا يخالفان المعتزلة ويوافقان أهل السنة في جمل أصول السنة، ولكن لتقصيرهما في علم السنة، وتسليمهما للمعتزلة أصولاً فاسدة؛ صار في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالف به السنة، وإن كانا لم يوافقا المعتزلة مطلقاً " انظر: الاستقامة (212/1)

والذي عليه أهل السنة والجماعة: أن الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي، متى شاء، بما شاء، كيف شاء، بحرف وصوت، على ما يليق بجلاله وعظمته، فلا تعطيل ولا تمثيل، وقالوا: إن كلامه تعالى قديم النوع حادث الأحاد، وقالوا: إن صفة الكلام ذاتية فعلية، فهي باعتبار أصلها ذاتية، وباعتبار أحادها وتعلقها بمشيئة الله تعالى صفة فعلية، وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ يس:

٨٢

وللاستزادة ينظر: مجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية (35/3) (91/3)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (2/ 484) خاصة باب: منهج الماتريدي وعقيدته.

(1) الأسطوانة. بالضم: السارية، والغالب عليها أنها تكون من بناء بخلاف العمود، فإنه من حجر واحد، وهو (معرب أستون) عن الأزهرى، وهي فارسية، معناها المعتدل الطويل، ونون الأسطوانة من أصل بناء الكلمة. ينظر تاج العروس للزبيدي باب: سطن (35/ 186). قلت: قال الأزهرى: " لا أحسب الأسطوانة معرباً، والفرس تقول: أستون ". تهذيب اللغة باب: سطن (237/12).

(2) الصفحة 11/ ب

## وأما البحث الخامس<sup>(١)</sup> فنقول وبالله التوفيق:

إنَّ وظيفة الرجلين الغسلُ في الوضوء حالة النَّعْرِي<sup>(٢)</sup> لا المسحُ  
عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وقال بعضُ النَّاسِ<sup>(٣)</sup> :

(١) والبحث هو : في بيان إزالة شبهة من ذهب إلى جواز المسح على الرجلين ؛  
مستنداً بقراءة الجر فيها .

(٢) يعني عند عدم وجود ما يستترها من خُفٍ ونحوه .

(٣) يعني بذلك الرافضة ، وقد رُوي عن بعض السلف ما يُوهم القول به ، كما نسب  
القول به إلى ابن جرير الطبري، لكن حرر ذلك ابن كثير رحمه الله بقوله : " فقد  
احتج بها الشيعة في قولهم بوجوب مسح الرجلين ؛ لأنها عندهم معطوفة على مسح  
الرأس. وقد روي عن طائفة من السلف ما يُوهم القول بالمسح ، ... ثم ذكر بعض  
هذه الآثار وعلق عليها بقوله : " هذه آثار غريبة جداً، وهي محمولة على أن  
المراد بالمسح هو الغسل الخفيف؛ لما سنذكره من السنة الثابتة في وجوب غسل  
الرجلين . وإنما جاء ت هذه القراءة بالخفض إما على المجاورة وتناسب الكلام،  
كما في قول العرب: " جحر ضب خرب " ، وكقوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ مِّنْ سُندُسٍ خُضْرٍ

وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ الإنسان: ٢١ وهذا سائغ ذائع، في لغة العرب شائع. ومنهم من قال: هي  
محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما الخفان، قاله أبو عبد الله الشافعي،  
رحمه الله. ومنهم من قال: هي دالة على مسح الرجلين، ولكن المراد بذلك الغسل  
الخفيف، كما وردت به السنة. وعلى كل تقدير فالواجب غسل الرجلين فرضاً، لا  
بد منه للآية والأحاديث التي سنوردها... إلى أن قال : " ومن أوجب من الشيعة  
مسحهما كما يمسح الخف، فقد ضل وأضل. وكذا من جوز مسحهما وجوز  
غسلهما فقد أخطأ أيضاً، ومن نقل عن أبي جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما  
للأحاديث، وأوجب مسحهما للآية، فلم يحقق مذهبه في ذلك، فإن كلامه في  
تفسيره إنما يدل على أنه أراد أنه يجب ذلك الرجلين من دون سائر أعضاء  
الوضوء؛ لأنهما يليان الأرض والطين وغير ذلك، فأوجب ذلكهما ليذهب ما  
عليهما، ولكنه عبر عن ذلك بالمسح، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب  
الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما، فحكاه من حكاه كذلك؛ ولهذا يستشكله كثير  
من الفقهاء، وهو معذور؛ فإنه لا معنى للجمع بين المسح والغسل، سواء تقدمه أو  
تأخر عليه؛ لاندراج فيه، وإنما أراد الرجل ما ذكرته، والله أعلم. ثم تأملت كلامه  
أيضاً فإذا هو يحاول الجمع بين القراءتين، في قوله: ﴿ وَأَرْجُلَاكُمْ ﴾ خفصاً على  
المسح وهو الدلك، ونصباً على الغسل، فأوجبهما أخذاً بالجمع بين هذه وهذه".

تفسيره (52/3) وما بعدها.

قلت : وتأكيداً لما قاله ابن كثير في توجيه كلام الطبري ما جاء عن الطبري نفسه  
حيث قال : " فإن قال قائل: وما الدليل على أن المراد بالمسح في الرجلين العموم،  
دون أن يكون خصوصاً، نظير قولك في المسح بالرأس؟

فيل: الدليل على ذلك، تظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه  
قال: "ويل للأعقاب وبُطون الأقدام من النار" ولو كان مسح بعض القدم مجزئاً  
عن عمومها بذلك لما كان لها الويل بترك ما ترك مسحها منها بالماء بعد أن يُمسح  
بعضها؛ لأن من أدّى فرض الله عليه فيما لزمه غسله منها لم يستحق الويل، بل

أرشدهم الله تعالى إلى سواء السبيل : إنَّ وظيفتهما المسح، مستدلين بقراءة الجر<sup>(1)</sup> في قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ لأنَّ الأرجل فيها معطوفة على الرؤوس فتمسح مثلها، وقائلين بأنَّ قراءة النصب أيضاً دليلنا ؛ لأنَّ الأرجل فيها معطوفة على المحل، ومحلُّ الرؤوس النصب ؛ لأنَّ الفعل متعدِّ بنفسه، حيثُ يُقالُ : مسحته، فيكون التقدير : وَاَمْسَحُوا /<sup>(2)</sup> رؤوسكم وأرجلكم فتمسح كالرؤوس، وهذا أي العطف على المحل شائع في كلام الفصحاء قال :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(3)</sup>

وهذا أي العطف على المحلَّ أولى من العطف على اللفظ، لوجود الفاصل في الثاني دون الأول، وقائلين أيضاً: لا تعويل على الأحاديث المروية في غسل الرجلين ؛ لأنها أخبارٌ آحادٌ فلا يجوز ترك ظاهر الكتاب بها ، هذا ما قالوا، وإليه مالوا .

وتمسكت العامة بما تواترت الأخبار من غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغسل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ومداومتهم على ذلك، وقالوا: إنَّ ذكر الغاية أيضاً في هذه الوظيفة دليلٌ على ما قلنا من الغسل، لأنَّ المسح لم يضرب له غاية في الشرع، وما نُقِلَ من

= يجب أن يكون له الثواب الجزيل". تفسيره (64/10)، وحديث الأعمش رواه البخاري في كتاب العلم، باب : من رفع صوته بالعلم (21/1)، ورواه مسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما (213/1) برقم (240) .

(1) لفظة ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ ورد فيها قراءتان متواترتان :

الأولى : بنصب اللام، وقرأ بها نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم. الثانية : بجر اللام، وقرأ بها بقية القراء .

ينظر : التيسير في القراءات السبع (ص82)، تفسير القرطبي (342/7) .

(2) الصفحة 12 / أ

(3) هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب، ونسبه لعقبة الأسدي، وتعقبه ابن عبد ربه في العقد الفريد حيث قال : " كذا رواه سيبويه على النصب، وزعم أن إعرابه على معنى الخبر الذي في «ليس» ، وإنما قاله الشاعر على الخفض، والشعر كله مخفوض، - يعني أن القصيدة قافيتها على الخفض- فما كان يضطره أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة، ومن العلماء من نسبته لابن الزبير " .

ومن العلماء من وجه هذا الاختلاف : بأنه قد وقع في شعرين مختلفين لعقبة الأسدي، أو يكون قد وقع في شعر لعقبة مخفوض القوافي، وشعر لابن الزبير منصوب القوافي .

ومعاوي ترخيم معاوية، واسجح معناه : أرفق وتسهل . ينظر الكتاب لسيبويه (67/1)، العقد الفريد لابن عبد ربه (237/6) .

المَسْحُ لم يثبت إلا شأداً بجهاتٍ ضعيفةٍ، فلا يَصْلَحُ مُعَارَضاً لما ثبتَ بالتواتر.

فإن قلت: يجوز الغسل بالأخبار المروية ولكن المسح أفضل لدلالة ظاهر الكتاب عليه قلت<sup>(١)</sup>: ما ذكرت يُؤدِّي إلى أن النبي صلى الله

عليه وسلم داوم على ترك الأفضل وهو غير جائز.

فإن قلت: يجوز كل واحد منهما إلا أن الغسل أفضل لأنه جمع بين

الأمرين قلت: هذا أيضاً لا وجه له، لأن العضو الذي فرضه المسح لا

يكون غسله أفضل بلا خلاف كالرأس والخف، وبقرعة التصب أيضاً

لأن الأرجل فيها معطوفة على الأيدي والوجوه لفظاً ومعنى، وهو

أولى من جعلها معطوفة على المحل، لأن العطف على المحل بالنسبة

إلى العطف على اللفظ بمنزلة المجاز من الحقيقة، وفيه أيضاً أي

العطف على اللفظ عمل بالنص من كل وجه؛ لأن المسح بعض

الغسل إذ المسح هو الإصابة، والغسل هو الإزالة، فكان الحمل عليه

أولى؛ ولأن المقصود من شرعية الوضوء هو التطهير قال تعالى:

﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ يُطَهِّرْكُمْ﴾ والغسل هو المطهر حقيقة وحكما فكان العمل

به أولى، وما ذكروا من العطف على المحل إنما يجوز<sup>(٢)</sup> إذا لم يكن

مُلبساً كما في قولك: مررتُ بزيدٍ وبكرًا، لأن زيدا منصوباً محلاً

بخلاف ما إذا قلت: ضربتُ زيدا ومررتُ بعمراً وبكرًا حيث لم يجز

إذا أردتَ عطفه على الثاني محلاً، للإلباس إذ لا يعلم حينئذ أنه

مَضْرُوبٌ أم مَمْرُورٌ به فيجب عطفه على اللفظ، وفيما نحن فيه أيضاً

لو جعلت<sup>(٣)</sup> الأرجل معطوفة على المحل لالتبس أنها ممسوحة أو

مغسولة، فيجب العطف على ما تقدم دفعاً للالتباس، ولئن سلمنا أن

الأرجل معطوفة على الرؤوس محلاً فذلك أيضاً دليلنا، لأن المسح

أريد به الغسل وإنما قدر المسح لأجل المشاكلة وهي: أن يذكر الشيء

أو يُقدَّر بلفظ غير له لوقوعه في صحبته<sup>(٤)</sup>، قال تعالى: ﴿وَحَزُونًا سَيِّئَةً

سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾<sup>(١)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: [غير خزايا ولا ندامي]<sup>(٢)</sup>،

(١) الصفحة ١٢ / ب

(٢) الصفحة ١٣ / أ

(٣) في الأصل: جعل. والصواب ما أثبت.

(٤) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفاتيح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي

(588/4)

(١) سورة الشورى: الآية: ٤٠



والقياسُ نَادِمِينَ فذكر نَدَامَى لِأَجْلِ المشاكلة، وقال الشاعر :  
 قالوا اقترح شيئاً نُجِدَ لَكَ طَبْخُهُ قُلْتُ : اَطْبَحُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصاً<sup>(2)</sup>  
 وللتقاربِ بَيْنَ الفعلَيْنِ ، إذ كُلُّ<sup>(3)</sup> واحدٍ منهما إمساسُ العَضْوِ بالماءِ ،  
 والمُتَوَضِّئِ لَا يَقْتَعُ بَصَبَ الماءِ عَلَى الأَعْضاءِ حَتَّى يَمْسَحَهَا فِي الغَسَلِ  
 وَيُقَالَ : تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ أَي تَوَضَّأْتُ .  
 فَإِنْ قُلْتُ : يَلْزَمُ مِمَّا ذَكَرْتُ الجَمْعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ والمَجَازِ بلفظٍ وَاحِدٍ وَهُوَ  
 غَيْرُ جَانِزٍ ، قُلْتُ : لَا نَسْلَمُ لَزُومَهُ لِأَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ اسْتِفِيدَ مِنَ المَسْحِ  
 المَذْكُورِ ، وَغَسَلَ الأَرَجُلَ مِنَ المَسْحِ المَقْدَرِ الدَّالِّ عَلَيْهِ العَطْفُ ، فَلَمْ  
 يَلْزَمْ الجَمْعُ بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ بلفظٍ وَاحِدٍ بَلْ بلفظَيْنِ مذكُورِ أَحَدُهُما  
 وَمَقْدَرِ الآخرِ ، أَوْ لِأَنَّ الأَرَجُلَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ الرُّعُوسِ فِي الظَّاهِرِ  
 لَا فِي المَعْنَى والتَّقْدِيرُ : وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ وَقَدْ  
 يُعْطَفُ الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُمَا قَالَ :  
 عَقَلْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا<sup>(4)</sup>  
 وقال :

وَرَأَيْتُ بَعْلَكَ فِي الوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا<sup>(5)</sup>  
 أَي وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا وَحَامِلًا رُمَحًا ، لِأَنَّ الماءَ لَا يُعْلَفُ وَالرَّمْحَ لَا  
 يُتَقَلَّدُ<sup>(1)</sup> .  
 وَأَمَّا القِرَاءَةُ بِالْجَرِّ ، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الأَيْدِي<sup>(2)</sup> إِلَّا أَنَّهُا انْجَرَّتْ  
 عَلَى الجَوَارِ وَذَلِكَ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَيْثُ يُقَالُ : جُرُ ضَبٌّ

(1) هذا جزء من حديث طويل لوفد عبد القيس ، رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب : أداء الخمس من الإيمان (19/1) ، ورواه مسلم في كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين (47/1) برقم (17) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .  
 (2) أي: خيطوا لي جبة وقميصاً، فذكر الخياطة بلفظ الطبخ لوقوعه في صفة طبخ الطعام، والبيت منسوب لأبي الرِّقْعَمَقْ أحمد بن محمد الأنطاكي . ينظر : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لـ عبد الرحيم بن عبد الرحمن أبو الفتح العباسي (252/2) .

(3) الصفحة 13 / ب

(4) البيت من شواهد ابن جني في الخصائص (433/2) ، وابن مالك في أوضح المسالك (216/2) ولم ينسبوه لأحد .

(5) البيت منسوب لعبيد الله بن الزبيري، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص (433/2)، والمبرد في الكامل في اللغة والأدب (291/1) .

(1) ينظر : الخصائص لابن جني (433/2) .

(2) الصفحة 14 / أ

خرب، وماء شرب بارد، حيث إن الخرب والبارد هما الجحر والماء،  
دون الضب والشن<sup>(1)</sup>.

فإن قلت: وجود الجرّ بالجوار إنما هو في الوصف كما ذكرت دون  
غيره من العطف وغيره، قلت: بل هو موجود في غيره أيضاً، ألا  
تري أن حوراً في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ كأمثال اللؤلؤ المكنون<sup>(2)</sup>؟

مجرورٌ بالجوار في قراءة الجر<sup>(3)</sup>، وكذا قوله تعالى: ورَسُولُهُ فِي أَنْ  
اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(4)</sup> مجرورٌ بالجوار في القراءة بالجر<sup>(5)</sup> نص  
عليه في الكاشف<sup>(6)</sup> عن حقائق التنزيل وعين المعاني.

ويجوز أيضاً أن يراد ههنا من المسح الغسل للم شاكلة المذكورة في  
القراءة بالتصّب عطفاً على المحلّ هنا.  
فلما احتملت القراءة بالتصّب العطف على ما تقدّم وهو لا يحتمل إلا  
الغسل، واحتملت العطف على الرؤوس محلاً، وهو يحتمل الغسل  
بوجه ثلاثة: من المشاكلة والتقارب والعطف على الاختلاف<sup>(1)</sup>/  
والمسح بوجه واحد، وجب الحمل على الغسل.

والقراءة بالجرّ لما احتملت الغسل بوجهين: أي الجرّ على الجوار  
وعلى المشاكلة، والمسح بوجه واحد، وجب الحمل على الغسل  
ترجيحاً للكثرة، ودفعاً للاختلاف بين القارئتين، وموافقة للجماعة،  
وتحصيلاً للطهارة المقصودة من نزول الآية الشريفة، وخروجاً عن

(1) وتوجيه قراءة الجر بأنها على الجوار كما ذكر المؤلف أحد الأوجه التي وجهت  
بها الآية، وهناك توجيهات أخرى ذكرها ابن كثير رحمه الله بقوله: "وإنما جاءت  
هذه القراءة بالخفض إما على المجاورة وتناسب الكلام، كما في قول العرب:

"جر صب خرب"، وكقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ الإنسان:

٢١ وهذا سائغ ذائع، في لغة العرب شائع. ومنهم من قال: هي محمولة على مسح  
القدمين إذا كان عليهما الخفان، قاله أبو عبد الله الشافعي، رحمه الله. ومنهم من  
قال: هي دالة على مسح الرجلين، ولكن المراد بذلك الغسل الخفيف، كما وردت  
به السنة" تفسير ابن كثير (52/3)

(2) سورة الواقعة الأيتان (22-23).

(3) قرأ بها حمزة والكسائي، ينظر التيسير في القراءات السبع (ص168)

(4) سورة التوبة الآية (3).

(5) قراءة شاذة، قرأ بها الحسن وبني إبراهيم. ينظر شواذ القراءة للكرماني  
(ص209)

(6) يعني الكشف للزمخشري، وانظر قوله في (245/2).

(1) الصفحة 14 / ب

عُهِدَ التَّكْلِيفُ بَيَقِين<sup>(1)</sup>، والله تعالى أعلم بالصَّواب .

وَأَمَّا الْبَحْثُ السَّادِسُ<sup>(2)</sup> فَنَقُولُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْأُصُولِ عَلَى كَوْنِ مُوجِبِ أَمْرِ الْوُضُوءِ الْوُجُوبَ فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِينَ<sup>(1)</sup>، وَإِنْ اسْتَعْمَلْتُ صِيغَةَ لِمَعَانٍ أُخَرِ غَيْرَهُ بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ الدَّالَّةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا<sup>(2)</sup> :

كَالْتَدْبِ، ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(3)</sup>

وَالْإِرْسَادِ، ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(4)</sup>

(1) من المفيد هنا تأكيداً لما قرره المؤلف نقلُ كلام نفيس في هذه المسألة لشيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : " غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي ﷺ نقلاً متواتراً منقول عمله بذلك وأمره به كقوله في الحد يث الصحيح من وجوه متعددة؛ كحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة: [ ويل للأعقاب من النار ] وفي بعض ألفاظه: [ ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار ] [وسبق تخريجه]. فمن توضأ كما تتوضأ المبتدعة - فلم يغسل باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرهما - فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار. وتواتر عن النبي ﷺ المسح على الخفين، ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة، مثل أن يكون في قدميه نعلان يشق نزعهما. وأما مسح القدمين مع ظهورهما جميعاً فلم ينقله أحد عن النبي ﷺ وهو مخالف للكتاب والسنة. أما مخالفته للسنة فظاهر متواتر. وأما مخالفته للقرآن فلأن قوله تعالى : ﴿وَأَسْحَوْا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ فيه قراءتان مشهورتان: النصب والخفض فمن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدين، والمعنى : فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم. ومن قرأ بالخفض فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس؛ لأوجه: أحدها: أن الذين قرعوا ذلك من السلف قالوا: عاد الأمر إلى الغسل. الثاني: أنه لو كان عطفاً على الرؤوس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها، والله إنما أمر في الوضوء والتميم بالمسح بالعضو لا مسح العضو؛ فقال تعالى: ﴿وَأَسْحَوْا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وقال: ﴿فَتَيْمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيمم وأيديكم بالنصب كما قرعوا في آية الوضوء فلو كان عطفاً لكان الموضعان سواء؛ وذلك أن قوله: ﴿وَأَسْحَوْا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وقوله: ﴿فَأَسْحَوْا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ يقتضي إصباح الممسوح؛ لأن الباء للإصباح وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة... إلى آخر كلامه رحمه الله، حيث استفاد في تقريره بكلام طويل ونفيس يحسن الرجوع إليه. انظر: مجموع الفتاوى (128/21).

(2) وهو: في بيان ما يحمل عليه هذا الأمر من مدلولات صيغ الأوامر الإلهية.

(1) ينظر: البرهان في أصول الفقه (76/2)، أحكام القرآن لأبن العربي (51/2).

(2) ينظر: البرهان في أصول الفقه (108/1).

(3) سورة النور الآية (33).

- وَالْإِبَاحَةَ، ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ (2)  
 وَالْإِكْرَامَ، ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ (3)  
 وَالْإِمْتِنَانَ، ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ (4) / (5)  
 وَالْإِهَانَةَ، ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (6)  
 وَالنَّسْوِيَةَ، ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (7)  
 وَالتَّعْجِبَ، ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (8)  
 وَالتَّكْوِينَ، ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (9)  
 وَالْإِحْتِقَارَ، ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ (10)  
 وَالْإِخْبَارَ، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ (11)  
 وَالتَّهْدِيدَ، ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (12)  
 وَالتَّعْجِيزَ، ﴿فَأَتُونَا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ (1)  
 وَالتَّسْخِيرَ، ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (2)  
 وَالتَّنَادِيْبَ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [ كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ ] (3)

(1) سورة البقرة الآية (282).

(2) سورة المائدة الآية (4).

(3) سورة الحجر الآية (46).

(4) سورة الأنعام الآية (142).

(5) الصفحة 15 / أ

(6) سورة الدخان الآية (49).

(7) سورة الطور الآية (16).

(8) سورة مريم الآية (38).

(9) سورة النحل الآية (40).

(10) سورة يونس الآية (80).

(11) سورة التوبة الآية (82).

(12) سورة فصلت الآية (40).

(1) سورة البقرة الآية (23).

(2) سورة البقرة الآية (65).

(3) الحديث رواه البخاري في كتاب الأطعمة باب: الأكل مما يليه (196/6)، ورواه مسلم في كتاب الأشربة باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما (1599/2) برقم (2022) من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه.

وَالدُّعَاءَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِي  
والتَّمْنِي ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :  
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَجْلِي<sup>(1)</sup>

إِلَّا أَنْ الْأَصْلُ فِي مَطْلَقِهِ الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْمَلِ وَالْأَعْلَى وَهُوَ الْوَجُوبُ ،  
أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿فَيَكُونُ﴾ كَيْفَ ذَكَرَ حُكْمًا لِقَوْلِهِ : ﴿كُنْ﴾ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(2)</sup> وَذَالَا عَلَى  
الْوُجُودِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُوجَدَ الْمَأْمُورُ بِهِ بِمَجَرَّدِ أَمْرِ الْبَارِي  
تَعَالَى وَتَقَدَّسَ فِي الْمَشْرُوعَاتِ ، مِثْلُهُ فِي غَيْرِهَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، قُلْتُ :  
/ <sup>(3)</sup> نَعَمْ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَمَّا لَزِمَ مِنْ وَجُودِهِ انْتِفَاءُ الْاِخْتِيَارِ الْمُبْنِي عَلَيْهِ  
الْاِخْتِبَارُ وَثَوَابُ الْأَعْمَالِ وَعِقَابُهَا وَإِثْبَاتُ الْإِجْبَارِ ، تُرِكَ إِلَى الْوُجُوبِ  
الْمَفْضِي إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِ الْمُؤْمِنِ الْمَكْلَفِ الْمَطِيعِ ظَاهِرًا لِأَمْرِ مَنْ  
أَوْجَدَهُ وَأَخْرَجَهُ مِنْ كَثَمِ الْعَدَمِ إِلَى حَيَزِ الْوُجُودِ بِفَيْضَانِ الْكَرَمِ وَالْجُودِ، وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وَأَمَّا الْبَحْثُ السَّابِعُ<sup>(4)</sup> فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ :

لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ الْأَمْرُ الْمَذْكُورُ عَلَى النَّدْبِ أَيْضًا فِي حَقِّ غَيْرِ  
الْمُحَدِّثِينَ، بَأَنَّ تَكُونَ صِيغَةً الْأَمْرِ شَامِلَةً لِلْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا ؛ أَعْنِي  
الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرَهُمْ، لَهُوْلَاءُ أَعْنِي الْأَوَّلِينَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ، وَلَهُوْلَاءُ  
أَعْنِي الْآخَرِينَ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ، لِأَنَّ تَنَاوُلَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لِمَعْنَيْنِ  
مُخْتَلَفَيْنِ مِنْ بَابِ الْإِلْغَازِ وَالتَّعْمِيَةِ<sup>(1)</sup> ، وَإِنْ زَالُ<sup>(2)</sup> الْكَ تَابَ الْعَزِيزُ

لِلإِبْضَاحِ وَالتَّيْبِينَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(3)</sup> .  
وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمْ<sup>(4)</sup> .<sup>(5)</sup>

(1) ديوان امرئ القيس ص (48)، وهو أحد أبيات معلقته المشهورة.

(2) سورة النحل الآية (40).

(3) الصفحة 15 / ب

(4) وهو : في بيان أنه إذا حُمِلَ - يعني الأمر - على شيء في حق فريق، فهل  
يجوز أن يحمل على شيء آخر في حق فريق آخرين جملة أم لا .

(1) قال أبو البقاء الكفوي : " التعمية : يقال : عميت البيت تعمية : إذا أخفيت، ومنه  
المعمى، والغز في كلامه إذا عمى مراده، والاسم للغز " . الكليات ص ( 310 ) .

(2) الصفحة 16 / أ

(3) سورة النحل (89)

(4) سورة النحل (64)

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنْ لَمْ يَجْزِ شَمُولُ الصَّيْغَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْفَرِيقَيْنِ مَعًا بِالْمَعْنِيَيْنِ لِمَا ذَكَرْتَ ، بَلْ حَمَلْتَ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ أَعْنِي الْوُجُوبَ فِي حَقِّ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ أَعْنِي الْمَحْدِثِينَ فَحَسْبُ ؛ فَقُلْ لِي : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى الْآخَرِ أَعْنِي النَّدْبَ فَتَكُونَ الصَّيْغَةُ شَامِلَةً لِلْفَرِيقَيْنِ غَيْرَ قَاصِرَةٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ، حَيْثُ إِنَّ النَّدْبَ مُنْذَرَجٌ تَحْتَ الْوُجُوبِ ، لِأَنَّهُ نَدْبٌ وَزِيَادَةٌ قُلْتُ : نعم ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ (2) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا حُمِلَ عَلَى النَّدْبِ فِي حَقِّهِمَا مَعًا فَمَنْ أَيْنَ يُعْلَمُ وَجُوبُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَحْدِثِينَ قُلْتُ : بَيَّانُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِعْلًا بِالْمَوَاطِئِ بَلَا تَرْكٍ . فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ يَتَبَيَّنُ الْفَرَضِيَّةُ بِهَا ، وَالْفَرَضُ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا شُبْهَةٍ فِيهِ ، قُلْتُ : يَتَبَيَّنُ الْفَرَضِيَّةُ (3) بِفِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ مَبِينًا لِمَجْمَلِ الْكِتَابِ ، وَهَهُنَا كَذَلِكَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قُلْتَ : بِجَوَازِ حَمَلِ هَذَا الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ فِي حَقِّ الْفَرِيقَيْنِ لِئَلَّا يَكُونَ الْخِطَابُ غَيْرَ قَاصِرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ؛ فَقُلْ لِي : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِمَا لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ أَيْضًا أَمْ لَا ؟ قُلْتُ : نعم يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ فِي حَقِّهِمَا ، ثُمَّ عَلَى النَّسْخِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمَحْدِثِينَ ، وَإِلَيْهِ أَشِيرُ فِي عَيْنِ الْمَعَانِي (4) بِقَوْلِهِ : وَقِيلَ : كَانَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَاجِبًا أَوَّلَ مَا فُرِضَ ثُمَّ نُسِخَ ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ قَلَمًا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ مَسْحَ عَلَى خُفَيْهِ فَصَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَنَعْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [ عَمْدًا فَعَلْتُ يَا عُمَرُ كَيْلًا تَحَرَّجُوا ] (1) يَعْنِي بَيَانًا لِلْجَوَازِ ، هَذَا وَيَجُوزُ أَنْ

(1) وردت الآيتان في المخطوط هكذا : " { وأنزلنا إليك الكتابَ نبياً لكل شيء } ، { وأنزلنا إليك الكتابَ لتبين لهم } ، وقد تم تصحيحهما .

(2) ينظر : الكشف للزمخشري (610/1) وهذا البحث مستفاد في غالبه من الكشف ، بل هناك جمل نقلها بنصها منه .

(3) الصفحة 16 / ب

(4) يقصد الكشف للزمخشري وعبارته تجدها في (610/1) .

(1) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة ، باب : جواز الصلوات كلها بوضوء واحد (232/1) برقم (277) وليس فيه زيادة " كيلاً تحرّجوا " ، وكذا لم أجدها في أمهات كتب السنة .

يُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى الْوُجُوبِ فِي حَقِّ الْمَحْدِثِينَ خَاصَّةً، وَيَثْبُتَ (1) النَّدْبُ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ بِفَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَتَرْكِهِ مَرَّةً أُخْرَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّامِنُ (2) فنقول وبالله العصمة والتوفيق :

قال عامّة العلماء : الأمر المذكور في الآية الشريفة وسائر صيغ الأوامر الدالّة على الوجوب لا يقتضي التكرار ، لأنّ الائتثار يحصل بالإتيان بالمأمور به مَرَّةً واحدةً فلا يُصار إلى التكرار .  
فإن قلت : فكيف تكررّت الصلاة والزكاة والصوم في كلّ يوم وكلّ سنة بالأوامر المقتضية لفرضيّتها من قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (3) ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (4) قلتُ إنّما تكررّت هذه الأشياء لتكرّر أسبابها من الوقت في الأول ، ونموّ المال في الثاني ، وشهود الشهر في الثالث ، وإنّما قولنا الأمر لا يقتضي التكرار في مأمور به خالٍ عن السبب (5) المتكرر كالحجّ ، فإنّ سببه وهو البيت لمّا لم يتكرّر صار وظيفه العمر ، وفيما نحن فيه أيضاً إنّما تكررّ المأمور به في حقّ المحدث بتكرّر سببه الذي هو الصلاة المتكرّرة هي أيضاً بتكرّر سببها كما مرّ آنفاً ، فنثبت بما قلنا أنّ فرض الغسل لكلّ عضو في الوضوء مَرَّةً واحدةً ، وإليه الإشارة النبويّة حيث قال صلى الله عليه وسلم بعد ما توضأ فغسل أعضاءه مَرَّةً مَرَّةً : [ هَذَا وَضُوءٌ مِنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاتَهُ إِلَّا بِهِ ] وتوضأ مرتين مرتين وقال [ هَذَا وَضُوءٌ مِنْ يُضَاعَفُ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ ] وتوضأ ثلاثاً وقال [ هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ ] نَقْلِي فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ [ ذكر الجصاص (1) ] هَذَا الْحَدِيثُ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ (2) بِرَوَايَةِ ابْنِ

(1) الصفحة 17 / أ

(2) هو : في بيان أنه إذا لم يجز إلا أن يحمل على شيء واحد في حق فريق واحد فحسب فهل يقتضي تكرار الغسل والوضوء أم لا .

(3) سورة البقرة الآية (43).

(4) سورة البقرة الآية (185).

(5) الصفحة 17 / ب

(1) الجصاص هو : أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، فاضل من أهل الري ، سكن بغداد ، ومات فيها سنة 370 هـ ، انتهت إليه رئاسة الحنفية . انظر : سير أعلام النبلاء (340/16) ، الأعلام للزركلي (171/1).

(2) الكتاب حقق في رسائل دكتوراه في جامعة أم القرى ثم طبع فيما بعد في دار البشائر الإسلامية.

عُمَرَ رضي الله عنه <sup>(1)</sup>، ولهذا قال العلماء: المرّة الأولى فرض،  
والثانية واجبة، والثالثة سنّة، ومنهم من عكس  
الأمر في الأخيرين / <sup>(1)</sup> والله تعالى أعلم بالصواب .  
وأما البحث التاسع <sup>(2)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق:

(1) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (433/3) برقم (2036)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (130/1) برقم (380)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وليس فيه " فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم "، وقال الزيلعي: " قلت: غريب بجميع هذا اللفظ، وقد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة عبد الله ابن عمر، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة، رضوان الله عليهم، وليس فيه: [ فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم ] ولكنه مذكور في حديث آخر... وقال في المعرفة: المسيب ابن واضح غير محتج به، وقد روي هذا الحديث من أوجه كلها ضعيفة ". نصب الراية (27/1)  
وقال ابن حجر في تخريج هذا الحديث والإجابة عن الزيادة: " هو مركب من حديثين: فالأول أخرجه ابن ماجة من حديث أبي بن كعب [ أن رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة فقال هذا وظيفة الوضوء أو قال: وضوء من لم يتوضأ لم يقبل الله له صلاة ثم توضأ مرتين مرتين وقال: هذا وضوء من توضأ أعطاه الله كفلين من الأجر ثم توضأ ثلاثا ثلاثا وقال: هذا وضوئي ووضوء المرسلين من قبلي ] وإسناده ضعيف، وهو من طريق زيد بن الحواري عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي، وأخرجه ابن ماجة أيضا من طريق عبد الرحيم ابن زيد عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر كذلك قال وقال في المتن في التثنتين [ هذا وضوء القدر من الوضوء، وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا أسبغ الوضوء وهو وضوئي ووضوء خليل الله إبراهيم ]، وأخرجه الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فقلا في التثنتين [ هذا وضوء من أوتي أجره مرتين ]، وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن معاوية ابن قرة عن أبيه عن جده، قال أبو زرعة الرازي: معاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر، وقال أبو حاتم: عبد الرحيم بن زيد متروك، وأبوه ضعيف، ولا يصح هذا الحديث، قلت: ولحديث ابن عمر طريق أخرى أخرجه الدارقطني ثم البيهقي وليس فيه إلا المسيب بن واضح وهو صدوق كثير الخطأ، ولعله دخل عليه حديث في حديث وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وزيد بن ثابت نحو الأول، أفرد به علي بن الحسين الشامي وكان ضعيفا.  
والحديث الثاني أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [ أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف الطهور، فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثا فذكر صفة الوضوء ثلاثا ثلاثا إلا الرأس ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو ظلم وأساء ]، وفي رواية ابن ماجة [ فقد تعدى وظلم ] وللنسائي [ فقد أساء وتعدى وظلم ]. انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (25/1).

(1) الصفحة 18 / 1

(2) هو: في بيان حكمة استعمال كلمة (إذا) في هذه الآية الشريفة، واستعمال كلمة (إن) في الآية التي تليها.



في هذه الآية إِنَّمَا وَرَدَ الأَمْرَ الأَزَلِيَّ القديم الإلهيِّ تعالى وتقدس مُصَدَّرًا بكلمة "إذا"، وَوَرَدَتْ الآية الدَّالية لها وهي آية الجنابة<sup>(1)</sup> مُصَدَّرَةً بكلمة "إِنْ" لسِرِّ لطيفٍ وهو :

أَنَّ الأَصْلَ في اللِّسَانِ العَرَبِيِّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ إذا في مواقع الجَزْمِ بوقوع الشرط في الاستقبال، كما يقال إذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ صَلَّيْتُ صَلَاةَ الإِشْرَاقِ، وَإِذَا احْمَرَّتِ البُسْرُ عَزَمْتُ عَلَى بَيْعِهِ، وَأَنَّ الأَصْلَ في إِنْ اسْتَعْمَلَهَا في مَوَاقِعِ عَدَمِ الجَزْمِ بوقوع الشرط في الاستقبال، فلا يُقَالُ : إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا إِنْ احْمَرَّتِ البُسْرُ ؛ لِأَنَّ طُلُوعَهَا واحْمَرَارَهُ مِمَّا يَقَعُ لَا مَحَالَةَ<sup>(2)</sup>، بَلْ يُقَالُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ وَجَدْتُ نَاقَتِي الضَّالَّةَ تَصَدَّقْتُ بِهَا ؛ لِأَنَّ إِكْرَامَ المُخَاطَبِ، وَوَجْدَانَ الضَّالَّةِ غَيْرَ مَجْزُومٍ وَقُوعُهَا، إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا<sup>(3)</sup> فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الكَلِمَتَيْنِ قَدْ اسْتَعْمِلَتْ في مجزومهما ، لِأَنَّ القِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ في حَقِّ المُسْلِمِ الْمُقْتَضِي إِسْلَامَهُ الانْقِيَادَ لِأَمْرِ مَنْ أَوْجَدَهُ، وَأَلْبَسَهُ لِبَاسَ الإِيمَانِ وَالْعَافِيَةِ في العَاجِلِ، وَوَعَدَ لَهُ النِّعَمَ الدَّائِمَ في الآخِلِ، مَجْزُومُ الوُقُوعِ بِالنَّظَرِ إِلَى المَذْكُورِ، بِخِلَافِ الجَنَابَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الأُمُورِ العَارِضَةِ الغَيْرِ المَجْزُومِ وَقُوعُهَا، حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَنْقُضِيَ عُمُرُ الشَّخْصِ وَلَا يَحْصُلَ لَهُ الجَنَابَةُ بَعْدَ أَنْ صَارَ مُخَاطَبًا بِالتَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.<sup>(4)</sup>

**وَأَمَّا الْبَحْثُ الْعَاشِرُ فنقول وبالله العَصْمَةُ والتَوْفِيقُ :**  
إِنَّمَا اسْتَعْمِلَتْ كَلِمَةُ إِلَى فِي آيَةِ الشَّرِيفَةِ دُونَ كَلِمَةِ الْبَاءِ وَاللَّامِ

(1) هذا البحث مبني على رأي المؤلف بتقسيم آية الطهارة إلى آيتين، كما تقدم التنبيه على ذلك عند قوله : الآية مشتملة على سبعة وعشرين مبحثاً كعدد كلماته. ولا دليل يدل على جعلها آيتين.

(2) انظر : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ( 1 / 440 ) .

(3) الصفحة 18 / ب

(4) قال الشيخ محمد مفتي المالكي في كتابه تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية : " لا فرق بين ( إِنْ ) و ( إِذَا ) في كونهما لمطلق الربط، سواء كان ما دخلا عليه مشكوكاً فيه أو غير مشكوك، غير أَنَّ ( إِنْ ) ليست بظرف، و ( إِذَا ) ظرف ؛ فلذا يقال : إذا غربي الشمس، ولا يقال : إِنْ غربت، ومن استعمال ( إِنْ ) في المشكوك : إِنْ يَكُنِ الواحد نصف العشرة أو نصف الخمسة ... إلى أن قال : فظهر أن ليس الأمر على ما نص عليه النحاة والأصوليون من أن ( إِنْ ) لا يعلق عليها إلا المشكوك فيه، و ( إِذَا ) يعلق عليها المشكوك والمعلوم ". الفروق للقرافي وبحاشيته التهذيب للمالكي ( 1 / 103 ).

(١) اللَّتَانِ لِلتَّعْذِيبَةِ وَالتَّغْلِيلِ بَأَن يُقَالَ : مثلاً بالصَّلَاةِ أَوْ لِلصَّلَاةِ لِسِرِّ خَفِيِّ وَهُوَ الْإِشَارَةُ الْإِلَهِيَّةُ بِالطَّفِ الْوُجُوهِ إِلَى أَنَّ الصَّدَلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةَ مَحَلٌّ إِقَامَتِهَا الْمَسَاجِدُ بِالْجَمَاعَةِ دُونَ (٢) الْمَنَازِلِ فُرَادَى، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : إِذَا قُمْتُمْ ذَاهِبِينَ إِلَى الصَّلَاةِ أَيْ مَحَلِّ أَدَائِهَا، ذِكْرًا لِلْحَالِ وَإِرَادَةً لِلْمَحَلِّ، وَوُقُوعُ مِثْلِهِ غَيْرُ عَزِيزٍ إِلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بَيْنَ حَارِثَةَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ عَرَفَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُزْدَلَفَةَ [ الصَّلَاةُ أَمَّا مَكَّ ] (٣) أَيْ مَحَلُّهَا وَوَقْتُهَا، وَقَدْ يُذَكِّرُ الْمَحَلُّ وَيُرَادُ الْحَالُ أَيْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (٤) أَيْ مَحَلَّ زِينَتِكُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .

فَالْآيَةُ الشَّرِيفَةُ كَمَا تَرَى مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ (٥) فَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ظَرْفًا مُسْتَقَرًّا مَنْصُوبَ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ - كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عُدُوٌّ﴾ (١) أَيْ مُقَدِّرِينَ الدَّهَابَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَالْمُعَادَاةَ بَيْنَكُمْ - لَا لِعَوَا صِلَةً لَقُمْتُمْ . (٢)

( ١ ) يعني أن الفعل : قام، يتعدى عادة بالباء أو اللام، فلما تعدى هنا بـ (إلى) فلا بد من تضمينه فعلاً مناسباً له وهو الذهاب لمحل الصلاة . وللعلماء في الفعل المضمن هنا أقوال : قال ابن عاشور : " ومعنى إذا قمتم إلى الصلاة إذا عزمتم على الصلاة، لأن القيام يطلق في كلام العرب بمعنى الشروع في الفعل ... وعلى العزم على الفعل ... والقيام هنا كذلك بقرينة تعديته بـ (إلى) لتضمينه معنى عمدتم إلى أن تصلوا . وروى مالك في الموطأ [ في كتاب الطهارة باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ] عن زيد بن أسلم ؓ أنه فسر القيام بمعنى الهبوب من النوم، وهو مروي عن السدي . فهذه وجوه الأقوال في تفسير معنى القيام في هذه الآية " .  
التحرير والتنوير (128/6)

والقول بالتضمين هو قول البصريين وعليه المحققون كسيبويه وغيره ، وأما الكوفيون فلا يلزم عندهم ذلك ويقولون بجواز تعاقب الحروف، كما ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله في مقدمة التفسير صـ ( ١٨ ) .

( ٢ ) الصفحة 19 / أ  
( ٣ ) الحديث رواه البخاري في كتاب الوضوء باب إسباغ الوضوء (40/1)، ورواه مسلم في كتاب الحج باب استحباب إدامة الحاج (931/2) برقم (1280) من حديث ابن عباس .

( ٤ ) سورة الأعراف الآية (31).  
( ٥ ) الأمر الأول : هو ذكر الحال وإرادة المحل .  
الأمر الثاني : ذكر المحل وإرادة الحال .

( ١ ) سورة البقرة الآية (36).  
( ٢ ) طول الجملة المعترضة جعل العبارة قلقة، وهي على هذا النسق : فيكون الجار والمجرور ظرفاً مستقراً منصوب الحال على المحل لا لعوا صلة لقمتم.

وَلِهَذَا لِحَقِّ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ النَّبَوِيَّانِ بَمَنْ يُصَلِّي مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ لَا يَشْهَدُهَا، حَيْثُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ <sup>(1)</sup> تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ] <sup>(2)</sup> وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبٍ فَيُحْتَطَبُ ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَدَّنَ لَهَا ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ ] <sup>(3)</sup>، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى بَعْدَمَا دَعَاهُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ قَائِلًا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يُقَوِّدُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَخَّصَ لَهُ وَوَلَّى: [ هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَاجِبٌ ] <sup>(4)</sup>.

وَلِهَذَا ذَهَبَ دَاوُدُ الطَّائِي <sup>(5)</sup> وَأَبُو ثَوْرٍ <sup>(6)</sup> وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ <sup>(7)</sup> إِلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةٌ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ <sup>(1)</sup> إِلَى أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَسَدُّ وَجِبُ تَارِكُهَا إِسَاءَةً، وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ إِذَا تَرَكَهَا اسْتِخْفَافًا، أَمَّا إِذَا تَرَكَهَا بِتَأْوِيلٍ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَوْ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ الْمُقْتَدِي غَيْرِ مُرَاعٍ لِمَذْهَبِهِ فَلَا

(1) الصفحة 19 / ب

(2) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة (131/1)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة (450/1) برقم (650) عن ابن عمر رضي الله عنهما.(3) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان باب وجوب صلاة الجماعة (131/1)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة (451/1) برقم (650) عن أبي هريرة رضي الله عنه.(4) الحديث رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء (452/1) برقم (653) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(5) هو: داود بن نصير الطائي، أبو سليمان، أخذ عن أبي حنيفة وغيره، ولد في الكوفة، ومات فيها سنة 165 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (422/7)، الأعلام للزركلي (335/2).

(6) هو: إبراهيم بن خالد الكلبي، أبو ثور، ال فقيه صاحب الشافعي، مات ببغداد سنة 240 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (72/12)، الأعلام للزركلي (37/1).

(7) هو: أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبدالله الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة، وصاحب المسند، مات سنة 241 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (177/11)، الأعلام للزركلي (203/1).

(1) هو: محمد بن إدريس الشافعي الهاشمي، إمام المذهب الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، له كتاب الأم، مات سنة 204 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (5/10)، الأعلام للزركلي (26/6).

يُسْتَوْجِبُ الإِسَاءَةَ <sup>(1)</sup> / وَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ <sup>(2)</sup> والله تعالى أعلم بالصواب .  
**وَأَمَّا الْبَحْثُ الْحَادِي عَشَرَ فنقول وبالله العصمة والتوفيق:**  
 إِنَّمَا ذَكَرَ الْوُجُوهَ وَالرُّؤُوسَ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ الدَّالَّةِ  
 عَلَى الْكَثَرَةِ، وَذَكَرَ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلَ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقَلَّةِ،  
 وَإِنْ كَانَ تَعَاوُرُ بَعْضِ الْجُمُوعِ مَوْقِعَ بَعْضِ جَانِزًا لِاتِّقَانِهِمَا فِي  
 الْجَمْعِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ <sup>(3)</sup> كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ <sup>(4)</sup>  
 مَوْضِعَ جَنَانٍ لِمَكَانِ كَمِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكَثِيرِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ  
 سَبَّالٍ﴾ <sup>(5)</sup> مَوْضِعَ سُبُلَاتٍ لَوْقُوعِهِ ، لِتَمْيِيزِ الْجَمْعِ الْقَلَّةِ لِسِرِّ لَطِيفٍ  
 وَهُوَ :

التَّنَاسُبُ الْوَاجِبُ رِعَايَتُهُ فِي الْجُمُوعِ مِنَ الْقَلَّةِ وَالْكَثَرَةِ ؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ  
 الْإِنْسَانِيَّةَ كَمَا نَعْرِفُ لَا بَقَاءَ لَهَا بِذُنُ الْعُضُوءَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِجَمْعِ  
 الْكَثَرَةِ وَهُمَا الْوَجْهَ وَالرَّأْسَ، وَلَهَا بَقَاءٌ بِذُنُ الْعُضُوءَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ  
 بِجَمْعِ الْقَلَّةِ ، فَتَنَاسَبَ أَنْ يُذَكَرَ الْأَوَّلَانِ بِصِيغَةِ الْكَثَرَةِ، وَالْآخِرَانِ <sup>(1)</sup> /  
 بِصِيغَةِ الْقَلَّةِ، لِأَنَّ الْأَطْرَافَ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوُجُوهِ وَالرُّؤُوسِ بِحَسَبِ  
 الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، فَأَعْطِيَ الْقَلِيلُ الْقَلِيلَ، وَالْكَثِيرُ الْكَثِيرَ <sup>(2)</sup>، فَكَانَ كَمَا

(1) الصفحة 20 / أ

(2) اختلف الأئمة في حكم صلاة الجماعة على أقوال ذكر بعضها المؤلف ، والذي  
 عليه المحققون ويدل عليه الدليل هو القول بوجوبها . قال ابن رشد : " فإن العلماء  
 اختلفوا فيها، فذهب الجمهور إلى أنها سنة أو فرض على الكفاية ، وذهبت  
 الظاهرية إلى أن صلاة الجماعة فرض متعين على كل مكلف .  
 والسبب في اختلافهم: تعارض مفهومات الآثار في ذلك .... ثم ذكر المسألة  
 وخلاف العلماء وأدلتهم إلى أن قال : " فسلك كل واحد من هذين الفريقين مسلك  
 الجمع بتأويل حديث مخالفه، وصرفه إلى ظاهر الحديث الذي تمسك به " .  
 ينظر : بداية المجتهد لابن رشد (150/1) ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (267/2)

(3) انظر : الكشف للزمخشري ( 1 / 272 ) .

(4) سورة النخان الآية (25).

(5) سورة البقرة الآية (261).

(1) الصفحة 20 / ب

(2) حاول المؤلف رحمه الله تلمس سبب الاختلاف في جمع أعضاء الوضوء ، حيث  
 جُمِعَ الرَّأْسُ وَالْوَجْهَ جُمُوعَ كَثَرَةٍ، وَجُمِعَتِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلَ جُمُوعَ قَلَّةٍ، وَهَذَا عَلَى  
 اعْتِبَارِ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَعِيشُ بِوُجُودِ الْأَوَّلِينَ مَعَ فَقْدِ الْآخَرِينَ، وَلَا عَكْسَ، وَهَذَا  
 التَّخْرِيجُ يَصِحُّ بِشَرْطِ جَعْلِ الْيَدَيْنِ عَضْوًا وَاحِدًا لَا عَضْوَيْنِ، وَكَذَا الرَّجْلَيْنِ، أَمَّا لَوْ  
 اعْتَبَرْنَا الْيَدَيْنِ عَضْوَيْنِ وَكَذَا الرَّجْلَيْنِ فَلَا وَجْهَ لِهَذَا التَّخْرِيجِ لِأَنَّهُ يَنَاقِي الْوَاقِعَ  
 فَلِأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ أَكْثَرَ مِنَ الرُّؤُوسِ وَالْوُجُوهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

تَرَى كُلَّ آيَةٍ مِنْ آيِ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ حَاوِيَةً جَامِعَةً لِلطَّائِفِ وَالْمَزَايَا  
فَسُبْحَانَ مَنْ دَقَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَكْمَتُهُ، وَجَلَّتْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قُدْرَتُهُ  
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

**وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّانِي عَشَرَ فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ :**  
إِنَّمَا ذَكَرَ الْمِرَافِقَ فِي آيَةِ الشَّرِيفَةِ مَجْمُوعَةً وَالْكَعْبَانَ مُنْتَأَةً، لِأَنَّ لِكُلِّ  
يَدٍ مِرْفَقًا وَاحِدَةً، وَلِكُلِّ رَجُلٍ كَعْبَيْنِ، وَأَنَّ مُقَابِلَةَ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ تَقْتَضِي  
انْقِسَامَ الْأَحَادِ عَلَى الْأَحَادِ، كَمَا يُقَالُ : رَكِبَ الْقَوْمُ دَوَابَّهُمْ، مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَكِبَ دَابَّتَهُ.

فَجُمِعَ الْمِرْفَقُ لِيُقَابَلَ كُلُّ يَدٍ بِمِرْفَقٍ وَاحِدَةٍ، وَتَنَى الْكَعْبَانِ لِيُقَابَلَ كُلُّ  
رَجُلٍ بِهِمَا، فَلَوْ قِيلَ : إِلَى الْكَعَابِ لَفُهِمُ أَنَّ الْوَاجِبَ غَسْلُ كُلِّ رَجُلٍ إِلَى  
كَعْبٍ وَاحِدٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ <sup>(1)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ : فَعَلَى <sup>(2)</sup> مَا ذَكَرْتَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَغْسَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ  
الْمَخَاطِبِينَ يَدًا وَاحِدَةً، وَرَجُلًا وَاحِدَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، قُلْتَ : نَعَمْ هُوَ كَمَا  
قُلْتَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ قَدْ يُثْرِكُ لِذَلِيلٍ خَارِجِيٍّ كَمَا ثَرَكُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ <sup>(3)</sup> وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ هَهُنَا أَيْضًا وَهُوَ فِعْلُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجْتِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَا قُلْنَا، مَعَ أَنَّ  
الْأَحْوَطَ أَيْضًا فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

**وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّالِثُ عَشَرَ <sup>(1)</sup> فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ :**

إِنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ بُرِّئُوا سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ لِلإِلصَاقِ ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَلْصِقُوا  
الْمَسْحَ بِرُؤُوسِكُمْ وَمَاسِخُ بَعْضِ الرَّأْسِ مُلْصِقُ الْمَسْحِ بِهِ كَمَا سِخَ  
كُلُّهُ <sup>(2)</sup>، فَذَهَبَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ إِلَى أَنَّ مَسْحَ كُلِّ الرَّأْسِ فَرَضٌ بِمَا قُلْنَا،  
وَبِالْقِيَاسِ عَلَى الْعَضْوِ الَّذِي لَمْ يُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الْغَسْلِ - أَعْنِي

( 1 ) قال ابن عطية : " ويظهر ذلك من الآية، من قوله في الأيدي ﴿ إِلَى الْمِرَافِقِ ﴾ أي  
: في كل يد مرفق، ولو كان كذلك في الأرجل لقليل : إلى الكعوب، فلما كان في  
كل رجل كعبان خُصَّ بالذكر " . المحرر الوجيز ( 2 / 164 ) .

وللاستزادة ينظر : الذخيرة للقرافي ( 1 / 269 )، حاشية البجيرمي على الخطيب

( 1 / 147 )، كشف القناع ( 1 / 101 ) .

( 2 ) الصفحة 21 / أ

( 3 ) سورة البقرة الآية (8).

( 1 ) في بيان حكمة استعمال الباء في قوله ﴿ بُرِّئُوا سَيِّئَاتِكُمْ ﴾، وبيان مقدار المفروض في

مسح الرأس، والخلاف فيه .

( 2 ) ينظر الكشف (610/1)

الْوَجْهَ -، وللاحتياط في باب العبادة إلا أنا نقول: إنَّ الباء إذا دخلت في آلة المسح كان الفعل<sup>(١)</sup> متعدّيًا إلى محلّه كما تقول: مسحْتُ رأسَ اليتيم بيدي، وإذا دخلت على ا لمحَلِّ بَقِيَ الفعلُ مُتَعَدّيًا إلى الآلة كما تقول: مسحْتُ يَدِي بالحائط فلا يقتضي إلا إصاقَ المسحِ ببعض الحائط، فكذا نقول في الآية الشريفة؛ لأنَّ تقديره: وامسحوا أيديكم برؤوسكم فلا يقتضي استيعاب الرأس، لأنَّ الاستيعاب ضرورة إضافة الفعل إليه وهو غير مضاف إليه فلا يقتضيه، لكن يقتضي وضع آلة المسح، وذلك لا يستوعبه عادة، أو غير ممكن، فيكون المراد به البعض، ومطلق البعض غير مراد بالإجماع؛ لأنَّ مسحَ بعض الرأس مطلقًا يحصلُ بغسل الوجه لا محالة وذلك لا ينوب عن الواجب بالاتفاق فيكون المراد بعضًا مقدّرًا، ولهذا قدره الإمام الشافعي بثلاث شعرات ولم يجوز بما دونها وذلك البعض غير معلوم فيكون فعله صلى الله عليه وسلم بيانًا له حيث مسح على ناصيته<sup>(٢)</sup> وهي مقدّرة بالرُّبُع فعرفنا أنَّ القرضَ<sup>(٣)</sup> مقدّر بهذا المقدار ولم يتعيّن الناصية للمسح لأنَّ الإجمال في المقدار دون المحل<sup>(١)</sup>، فإنَّ المحلَّ هو جميع الرأس لقوله تعالى ﴿رُءُوسُكُمْ﴾ فلا يصلح خبر الواحد أن يكون معيّنًا للناصية لتأديّه إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد<sup>(٢)</sup>، بخلاف المسح على الخف لأنَّ فعله صلى الله عليه وسلم فيه لا يتدأ الشروع لا لبيان الإجمال فيصلح معيّنًا ومقدّرًا، ولكنَّ الإمام الشافعي لما لم يسلم الإجمال وقال: مطلق البعض هو المراد؛ إذ لا دلالة للكلام على البعض المقدّر، وهو ممّا يمكن العمل به، فلا يكون فيه إجمال، فلا

(١) الصفحة 21 / ب

(٢) الحديث رواه أبو داود في سننه كتاب الطهارة باب المسح على الخفين (38/1)، ورواه النسائي في سننه كتاب الطهارة باب المسح على العمامة (76/1)، والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (256/1) برقم (137) من حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه، والناصية هي مقدم الرأس، وهي رواية مسلم حيث رواه في كتاب الطهارة باب المسح على الناصية (321/1) برقم (247) ولفظه: [مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته] من حديث المغيرة رضي الله عنه أيضًا.

(٣) الصفحة 22 / أ

(١) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (390/1).  
(٢) نسخ الكتاب بخبر الواحد، اختلف العلماء في وقوعه كما اختلفوا في جوازه، وللانفراد في بحث هذه المسألة ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (67/2).

يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالتَّقْدِيرُ بِثَلَاثِ شَعْرَاتٍ أَيْضًا غَيْرُ مُسْلَمٍ، بَلْ لَا وَاجِبَ أَقَلِّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ، وَلَنْ قُلْتُ بِالتَّقْدِيرِ الْمَذْكُورِ، فَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْمَسْحِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى مَا دُونَهَا عُرْفًا، كَمَا أَنَّ قِرَاءَةَ بَعْضِ الْقُرْآنِ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَكُمْ مُطْلَقًا ثُمَّ ذَلِكَ لَا يَتَأَدَّى بِمَا دُونَ الْآيَةِ<sup>(1)</sup> وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ التَّلْقِظَ بِهِ لَا يُسَمَّى قِرَاءَةً عُرْفًا سَلَكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا طَرِيقَةً أُخْرَى قَالُوا: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَسْحِ يَقْتَضِي آتِيَهُ ضَرُورَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تِلْكَ الْآلَةُ مَذْكُورَةً فِي الْآيَةِ، وَاللَّهُ الْكَفِّ مِنَ الْبِدْ فَصَارَ كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ أَكْفَكُمْ، وَالْكَفُّ اسْمٌ لَجْمِيعِهَا أَوْ لِأَكْثَرِهَا وَثَلَاثَةُ أَصَابِعٍ أَكْثَرُ الْكَفِّ فَهَذِهِ زِيَادَةٌ ثَبَتَتْ بِمُقْتَضَى النَّصِّ لَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَجِبُ التَّقْدِيرُ بِهَا<sup>(2)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَأَمَّا الْبَحْثُ الرَّابِعُ عَشَرَ<sup>(1)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق:

إِنَّمَا ذُكِرَتِ الصَّلَاةُ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ مُفْرَدَةً مُعْرِفَةً بِاللَّامِ إِشَارَةً إِلَى الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(2)</sup>، إِذِ الْمَعْرِفَةُ إِذْ أَعِيدَتْ مَعْرِفَةً تَكُونُ الثَّانِيَةَ عَيْنَ الْأُولَى، فَعُرِفَتْ مِثْلُهَا وَأُفْرِدَتْ. فَإِنْ قُلْتُ: فَكَمْ ذُكِرَتِ الصَّلَاةُ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مُفْرَدَةً<sup>(3)</sup>، مُعْرِفَةً

(1) الصفحة 22 / ب

(2) قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: "اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مِنْ فُرُوضِ الْوُضُوءِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَدْرِ الْمَجْزِئِ مِنْهُ. فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ مَسْحَهُ كُلَّهُ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ مَسْحَ بَعْضِهِ هُوَ الْفَرَضُ، وَمِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ مَنْ حَدَّثَ هَذَا الْبَعْضُ بِالثَّلَاثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّثَ بِالثَّلَاثِينَ، وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَحَدَّثَهُ بِالرَّبْعِ ... إِلَى أَنَّ قَالَ وَأَصْلُ هَذَا الْإِخْتِلَافِ الْأَشَدُّ تَرَكَ الَّذِي فِي الْبَاءِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ... فَمَنْ رَأَاهَا زَائِدَةً أَوْجَبَ مَسْحَ الرَّأْسِ كُلَّهُ ... وَمَنْ رَأَاهَا مَبْعُوضَةً أَوْجَبَ مَسْحَ بَعْضِهِ". بِدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ (1 / 19)

وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ يَرَى وَجُوبَ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ، وَقَالَ: "لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ" وَرَدَّ عَلَى الْقَائِلِينَ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ. مَجْمُوعُ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ (122/21)

وَلِلَّاسْتِزَادَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ لِأَبِي حَيَّانٍ (190/4)، عَمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (235/2)، الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ (175/1).

(1) هُوَ: فِي بَيَانِ حِكْمَةِ اسْتِعْمَالِ الصَّلَاةِ فِيهَا مُفْرَدَةً مُعْرِفَةً دُونَ اسْتِعْمَالِهَا مُنْكَرَةً أَوْ مَجْمُوعَةً مُنْكَرَةً أَوْ مُعْرِفَةً.

(2) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ (43).

(3) الصفحة 23 / أ

ذُكِرَتْ أَيْضًا مَجْمُوعَةٌ مَعْرِفَةٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ <sup>(١)</sup> فَلَمْ لَمْ تُجْمَعِ إِشَارَةٌ إِلَى تِلْكَ وَأُفِرِدَتْ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذُكِرَتْ، قُلْتُ: لَأَنَّ فِيهِ الْإِطْنَابَ الْغَيْرَ الْمُنَاسِبَ لِإِجَازِ الْقُرْآنِ . فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ أُطْنِبَ فُكِّرَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامَ، قُلْتُ: لَا نَسْلَمُ الْإِطْنَابَ بِالتَّكْرَارِ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ ، لَأَنَّ أَدَاءَ الْمُرَادِ فِيهِ وَهُوَ الْأَمْرُ بِمَحَافِظَةِ الصَّلَوَاتِ الْمُنْدَرَجَةِ تَحْتَهَا الْوُسْطَى مَعَ الْأَمْرِ ثَانِيًا بِمُحَافِظَتِهَا مَبَالِغَةً فِي حَقِّهَا، بِهَذَا الطَّرِيقِ كَانَ حُصُولُهُ، فَأَوْتِرَ الْجَمْعُ عَلَى الْإِفْرَادِ، لِهَذَا هَذَا. <sup>(٢)</sup>

فَإِنْ قُلْتُ: فَعَلَى مَا ذُكِرَتْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الْوُضُوءُ فِي الْفَرَائِضِ دُونَ النَّوَافِلِ قُلْتُ: نَعَمْ إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تَوَابِعَ وَمَكْمَلَاتٍ لَهَا، لَأَنَّ الْعِبْدَ وَإِنْ اجْتَهَدَ فِي إِقَامَةِ مَا فُرِضَ عَلَيْهِ كُلَّ الْاجْتِهَادِ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ حَقَّ الْمَدَاوِمَةِ فَلَا يَخْلُو عَنْ وُفُوعٍ / <sup>(٣)</sup> تَقْصِيرٍ فِيهِ فَشَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ عِبَادَةٌ مِنْ جِنْسِ مَا فُرِضَ عَلَيْهِ لَتَكُونَ جَابِرَةً لَهُ لَمْ يَخْتَلَفْ حُكْمُهَا، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بَعْضُ مَهَرَّةِ الْمَفْسَّرِينَ <sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ <sup>(٥)</sup> بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا عَلَّقَ تَعَالَى أَمْرَهُ بِهِمَا جَمِيعًا لَأَنَّ الْفَرَضَ وَهُوَ الْعَدْلُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَقَعَ فِيهِ تَقْرِيطٌ فَيَجْبِرُهُ النَّدْبُ، وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِمَّنْ عَلَّمَهُ الْفَرَائِضَ حِينَ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ [ أَلْفَحَ إِنْ صَدَقَ ] <sup>(٦)</sup>، فَعَقَدَ الْفَلَاحَ بِشَرْطِ الصَّدَقِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْفَرَائِضِ كَافِيَةٌ فِي نَيْلِ الزُّلْفَى عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَقَعْ فِيهَا تَقْرِيطٌ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [ اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا ] <sup>(٧)</sup> أَيِ لَنْ

(١) سورة البقرة (238)

(٢) هكذا في المخطوط ولعله يريد: لهذا كان أو حصل هذا .

(٣) الصفحة 23 / ب

(٤) يعني به الزمخشري في الكشف (629/2) وقد نقله بنصه منه .

(٥) سورة النحل (90)

(٦) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان باب الزكاة من الإسلام (18/1) ورواه

مسلم في كتاب الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أهم أركان الإسلام (40/1)

برقم (11) من حديث طلحة بن عبيد الله .

(٧) الحديث رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها باب المد افضة على الوضوء

(101/1) ورواه أحمد في مسنده (60/37) من حديث ثوبان ، والحديث رجاله

ثقات وفيه انقطاع بين سالم بن أبي الجعد وبين ثوبان إلا أنه توبع والحديث

صححه الألباني في كتابه صحيح الجامع برقم ( 952 )، وانظر: تخريج أحاديث



نُطِيقُوا ، حَيْثُ إِنَّ هَذَا أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى وَفُوعِ التَّقْصِيرِ فِي الاسْتِقَامَةِ  
الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْإِقَامَةِ لِلْفَرَائِضِ ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا الْإِشَارَةُ النَّبَوِيَّةُ  
أَعْنِي قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ /<sup>(1)</sup> :

[ شَيَّبَنِي هُوَذَا ]<sup>(2)</sup> مُشِيرًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي تِلْكَ السُّورَةِ: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا  
أُمِرْتَ ﴾<sup>(3)</sup> حِينَ قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ : قَدْ أَسْرَعَ فِيكَ الشَّيْبُ .

هَذَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُ الْوُضُوءِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ نَوَافِلَهَا  
وَوَاجِبَاتِهَا بِتَعْلِيمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(4)</sup> قَوْلًا ، أَوْ بِمَوَاضِيئِهِ بَلَا تَرَكِ فِعْلًا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ لِلْجَنَسِ ، مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ :  
الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ قُلْتَ : نَعَمْ يَجُوزُ وَيَشْمَلُ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ الصَّلَاةِ  
لِوُجُودِ الْجَنَسِ ، وَهُوَ وَالْحَقِيقَةُ وَالْمَاهِيَّةُ بِمَعْنَى فِي ضَمْنِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ لِلْإِسْتِعْرَاقِ ، مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ ﴿  
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴾<sup>(5)</sup> قُلْتَ : لَا يَجُوزُ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْقِيَامِ إِلَى جَمِيعِ  
الصَّلَوَاتِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ لَيْسَ فِي وَسْعِ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

/<sup>(1)</sup> وَأَمَّا الْبَحْثُ الْخَامِسُ عَشَرَ<sup>(2)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :

قد ذهب عامة العلماء إلى أن الغائتين تدخلان في الغسل ، وذهب  
زُفَر<sup>(3)</sup> رحمه الله تعالى إلى أنهما لا تدخلان فيه<sup>(4)</sup> ، لأن الله تعالى غيًّا

= الكشاف للزيلعي ( 2 / 232 ) .

( 1 ) الصفحة 24 / أ

( 2 ) الحديث رواه الترمذي في كتاب التفسير باب ومن سورة الواقعة (402/5)

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه باب ما جاء في صعب السور (152/6) من  
حديث ابن عباس رضي الله عنهما والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع

برقم (3723)

( 3 ) سورة هود الآية (112)

( 4 ) جرت العادة زيادة لفظ : وسلم . وهو غير موجود بالمخطوط .

( 5 ) سورة العصر الآية (2)

( 1 ) الصفحة 24 / ب

( 2 ) وهو : في بيان حكمة ذكر الغائتين من المرافق والكعبين ، وبيان حكمهما في  
الدخول في الغسل وعدمه .

( 3 ) هو زُفَرُ بْنُ الْهَذِيلِ بْنِ قَيْسِ الْعَنْبَرِيِّ ، مِنْ تَمِيمٍ ، أَبُو الْهَذِيلِ : فقيه كبير ، مِنْ  
أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ . أَصْلُهُ مِنْ أَصْبِهَانَ . أَقَامَ بِالْبَصْرَةِ وَوَلِيَ قَضَاءَهَا وَتُوفِيَ  
بِهَا . وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الَّذِينَ دُونُوا ( الْكُتُبِ ) جَمَعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ . وَكَانَ مِنْ  
أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فَغَلَبَ عَلَيْهِ (الرأي) وَهُوَ قِيَّاسُ الْحَنَفِيَّةِ ، انظر : سير أعلام

الْعَسَلُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ ﴿إِلَى الْمَرَفِقِ﴾ وَ﴿إِلَى الْكَمْبَيْنِ﴾، وَالْغَايَةُ لَا تَدْخُلُ فِي الْمَغْنَى، كَالْبَيْعِ، وَاللَّيْلُ فِي الصَّوْمِ<sup>(2)</sup> فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: بَعْتُ مِنْكَ مِنْ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى ذَلِكَ الْحَائِطِ لَمْ تَدْخُلِ الْغَايَتَانِ فِي الْبَيْعِ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَا اللَّيْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا بِالْغَيْمِ إِلَى آيِلٍ﴾<sup>(3)</sup> لَمْ يَدْخُلْ فِي الصَّوْمِ بِالِاتِّفَاقِ. وَلِعَامَّةِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ كَلِمَةَ إِلَى مُفِيدَةٌ لِمَعْنَى الْغَايَةِ مُطْلَقًا، فَأَمَّا دُخُولُهَا فِي الْحُكْمِ وَخُرُوجُهَا عَنْهُ فَأَمْرٌ يَدُورُ مَعَ الدَّلِيلِ، فَمِمَّا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْخُرُوجِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(4)</sup> لِأَنَّ عِلَّةَ الْإِنْظَارِ هُوَ الْإِعْسَارُ وَبُجُودُ الْمَيْسَرَةِ تَزُولُ الْعِلَّةُ فَلَوْ دَخَلَتْ الْمَيْسَرَةُ فِيهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُنْظَرًا فِي الْحَالِينِ جَمِيعًا مُوسِرًا /<sup>(2)</sup> وَمُعْسِرًا وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَمِمَّا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الدَّخُولِ قَوْلُكَ: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ حَيْثُ إِنَّ الْكَلَامَ مَسْقُوقٌ لِحِفْظِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ فَجَعَلَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ هَذِهِ الْغَايَةَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لَا مِنَ الْقَبِيلِ الْأَوَّلِ، لَوْجُودِ دَلِيلِ الدَّخُولِ هَهُنَا أَيْضًا عَقْلًا وَنَقْلًا. أَمَّا الْأَوَّلُ<sup>(3)</sup>: فَلَأَنَّ الْيَدَ تُطْلَقُ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْآبَاطِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ<sup>(4)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِئَءَآذَانَهُمْ

= النبلاء ( 8 / 38 )، الأعلام للزركلي (45/3).  
(1) أبحاث المسألة وأدلتها: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (4/1)، المجموع شرح المذهب (386/1)

(2) قال النووي: "ذكر ابن قتيبة والأزهري وآخرون من أهل اللغة والفقهاء في كيفية الاستدلال بالآية كلاماً مختصره أن جماعة من أهل اللغة منهم أبو العباس ثعلب وآخرون قالوا: إلى بمعنى مع، وقال أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وآخرون: إلى لل غاية وهذا هو الأصح الأشهر فإن كانت بمعنى مع فدخل المرفق ظاهر، وإنما لم يدخل العضد للإجماع، وإن كانت لل غاية فالحد يدخل إذا كان التحديد شاملاً للحد والمحدود كقولك: قطعت أصابعه من الخنصر إلى المسبحة، أو بعثت هذه الأشجار من هذه إلى هذه، فإن الأصبعين والشجرتين، داخلان في القطع والبيع بلا شك؛ لشمول اللفظ، ويكون المراد بالتحديد في مثل هذا: إخراج ما وراء الحد مع بقاء الحد داخلاً، فكذا هنا اسم اليد شامل من أطراف الأصابع إلى الإبط، ففائدة التحديد بالمرفق إخراج ما فوق المرفق مع بقاء المرفق". المجموع شرح المذهب (386/1)

(3) سورة البقرة الآية (187)

(1) سورة البقرة الآية (280)

(2) الصفحة 25 / أ

(3) وهو الدليل العقلي، وسيأتي قوله: "ثانياً" مشيراً به إلى الدليل النقلي.  
(4) ذكره الزمخشري في تفسيره الكشاف (84 / 1)، والنقل منه إلى قوله: الرسغ.

مِنَ الصَّوْعِ ﴿١﴾ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِسَاعَاتِ فِي اللُّغَةِ الَّتِي لَا يَكَادُ الْحَاصِرُ يَحْصُرُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ (٢) وقوله تَعَالَى : ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٣) حَيْثُ أُرِيدَ الْبَعْضُ الَّذِي هُوَ إِلَى الْمَرْفَقِ وَإِلَى الرِّسْغِ ، وَكَذَا الرَّجُلُ تُطْلَقُ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى أَصُولِ الْأَفْخَاذِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ ذِكْرُ الْغَايَتَيْنِ لِإِسْقَاطِ مَا وَرَاءَهُمَا إِذْ لَوْلَا ذِكْرُهُمَا لَوَجِبَ غَسْلُهُمَا إِلَى الْآبَاطِ / (٤) وَأَصُولُ الْأَفْخَاذِ فَتَكُونَانِ غَايَتَيِ الْإِسْقَاطِ لَا الْإِثْبَاتِ (٥) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ صَدْرَ الْكَلَامِ إِنْ كَانَ لَهُ شُمُولٌ بِدُونِ ذِكْرِهَا لَهَا وَلِمَا وَرَاءَهَا، كَانَتْ غَايَةَ الْإِسْقَاطِ ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ ثَابِتًا فِيهَا بِصَدْرِ الْكَلَامِ كَمَا كَانَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ ذِكْرُهَا لِإِمْدَادِ الْحُكْمِ إِلَيْهَا كَاللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ فَتَكُونُ غَايَةَ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِيمَا قَبْلُهَا ، وَأَمَّا الْغَايَتَانِ اللَّتَانِ تَمَسَّكُ بِهِمَا زُفْرٌ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلَا لِأَنَّهُ حَصَلَ الشَّكُّ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ عَنْ مَلِكِ الْبَائِعِ فِي مَلِكِ الْمُشْتَرِي وَكَانَ الْمَلِكُ ثَابِتًا لِلْبَائِعِ فَلَمْ يَخْرُجْ بِالشَّكِّ وَلَمْ يَدْخُلْ .

وَأَمَّا الثَّانِي (١) : فَهُوَ مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [ أَنَّهُ كَانَ يُدِيرُ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ (٢) ، أَوْ نَقُولُ : إِنَّ الْغَايَةَ قَدْ تَدْخُلُ وَقَدْ لَا تَدْخُلُ كَمَا فِي قَوْلِهِ : حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَنَظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٣) ]

وَالْحَدِيثُ يَقِينٌ فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ .

فَإِنْ قُلْتُمْ : فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْقَرَضُ بِالشَّكِّ قُلْتُمْ : قَدْ زَالَ الشَّكُّ بِفِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَيْثُ تَوَضَّأَ / (٤) كَمَا رَوَيْنَا وَأَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ تَرَكُّ غَسْلِ الْمَرْءِ أَفَقَ وَالْكَعْبَيْنِ فَلَوْ كَانَ تَرَكُّهُ جَائِزًا لَتَرَكَّهُ تَعْلِيمًا لِأَمَّتِهِ ، حَيْثُ إِنَّ الْكِتَابَ كَانَ مُجْمَلًا فِي حَقِّ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ جَمِيعًا

(1) سورة البقرة الآية (19)

(2) سورة المائدة (6)

(3) سورة المائدة الآية (38)

(4) الصفحة 25 / ب

(5) للاستزادة ينظر المبسوط للسرخسي (7/1)

(1) وهو الدليل النقلي .

(2) الحديث رواه الدارقطني في سننه (142/1) ورواه البيهقي في السنن الكبرى

(93/1) من حديث جابر بن عبد الله ؓ والحديث صححه الألباني في صحيح

الجامع برقم (4698)

(3) سورة البقرة الآية (280)

(4) الصفحة 26 / أ

فَالْتَحَقَ أَعْمَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيَانًا لَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .  
وَأَمَّا الْبَحْثُ السَّادِسَ عَشَرَ<sup>(١)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :

إِنَّمَا أُدْخِلَ الْمَمْسُوحُ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ وَلَمْ يُذَكَّرْ مُتَقَدِّمًا عَلَى جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ وَلَا مُتَأَخِّرًا عَنْهَا ، كَالْتَرْتِيبِ الْفِطْرِيِّ بَلْ ذَكَرَ بَيْنَهَا ، وَفُتِّمَ عَلَى الْأَرْجُلِ دُونَ الْأَيْدِي ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَيْنِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ لَمَّا كَانَتَا مَظْنَتَيْنِ لِلْإِسْرَافِ الْمَذْمُومِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ ، ذَكَرَ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ الرَّجُلَيْنِ وَعُطِفَتْ عَلَيْهِ ، لِيُنَبِّهَ عَلَى وَجُوبِ الْاِقْتِسَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِمَا .<sup>(٣)</sup>

وَقِيلَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِمَاطَةُ لُظُنِّ ظَانٍّ يَحْسِبُهَا مَمْسُوحَةً ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ الْفَرْضُ لَمْ يُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الشَّرْعِ ، كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْبَحْثِ الْخَامِسِ ، وَأَمَّا مَسْحُ الْخُفِّ فَسُنَّةٌ .

هَذَا<sup>(٤)</sup> وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ هَكَذَا إِشَارَةً إِلَى انتِدَابِ<sup>(٥)</sup> هَذِهِ الْهَيْئَةِ أَوْ افْتِرَاضِهَا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَنَزَلَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْفِطْرِيِّ وَهُوَ التَّنَازُلُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الرَّجْلِ أَوْ التَّصَاعُدُ مِنْهَا إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ الْأَصْقُ بِالطَّبَاعِ وَأَسْوَعُ لِلنَّفُوسِ ، فَلَمَّا عُذِلَ عَنْهُ وَأُدْخِلَ بَيْنَ الْمَغْسُولَاتِ دَلَّلْنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ رِعَايَةَ هَذِهِ الْهَيْئَةِ أَمْرٌ مَقْصُودٌ فِي الشَّرْعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الْبَحْثُ السَّابِعَ عَشَرَ<sup>(٦)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :

إِنَّ الْفَاءَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْسِلُوا ﴾ لَا تُوجِبُ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ فِي الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، بَلْ يَجُوزُ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَبْدَأَ بِوَضِئَةِ أَيِّ عُضْوٍ أَرَادَ غَسْلًا وَمَسْحًا ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ تَارِكًا لِلْسُّنَةِ أَوْ الِاسْتِحْبَابِ<sup>(٧)</sup> عَلَى رِوَايَةِ الْمُبْسُوطِ<sup>(٨)</sup>

(١) هو : في بيان حكمة ذكر الممسوح بين الأعضاء المغسولة بلا تقديم على الكل ، أو على الأيدي ، ولا تأخير عن الكل .

(٢) أي الممسوح ، وهو الرأس .

(٣) إدخال الممسوح بين المغسولات ، جعله بعض أهل العلم دليلاً على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء ، وذهبت الحنفية والمالكية إلى عدم الوجوب ، والمؤلف لما ذكر أن من الأحناف القائلين بعدم الوجوب ؛ كما سبق في ذلك في المبحث التالي ؛ جعل الحكمة هي وجوب الاقتصاد في الماء عند غسل الرجلين .

(٤) الصفحة ٢٦ / ب

(٥) يعني كونه مندوباً ومستحباً .

(٦) هو : في بيان أن الفاء في الآية الشريفة هل توجب الترتيب في الغسل والمسح بين الأعضاء أم لا .

(٧) الفرق بينهما عند الأحناف أن المستحب : ما يثاب على فعله ولا يلام على تركه

والقدوري<sup>(2)</sup> والأول اختاره المرغيناني<sup>(3)</sup> صاحب الهداية<sup>(4)</sup>.  
وعند الإمام الشافعي يُوجب الترتيب، حيث قالوا: إِنَّ الْفَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ/ <sup>(1)</sup> لِلتَّعْقِيبِ، فَيَقْتَضِي تَعْقِيبَ غَسْلِ الْوَجْهِ الدَّخْلَ مِنْ عَلَيْهِ إِرَادَةَ الصَّلَاةِ مُحْدَثًا<sup>(2)</sup>، وَإِذَا ثَبَتَ التَّرْتِيبُ فِي الْوَجْهِ ثَبَتَ فِي غَيْرِهِ أَيْضًا لِعَدَمِ الْقَائِلِ بِالْفَصْلِ.  
وَقَالَ أَصْحَابُ مَذْهَبِهِ: إِنَّ ذِكْرَ الْمَمْسُوحِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى وُجُوبِ التَّرْتِيبِ، وَنَقُولُ نَحْنُ: التَّرْتِيبُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْفَاءُ وَهُوَ الْغَسْلُ وَالْمَسْحُ لَا الْمَغْسُولُ وَالْمَمْسُوحُ مِنْ أَعْضَاءِ الْوَضُوءِ إِذْ هِيَ أَيْ أَعْضَاءُ الْوَضُوءِ مَعْطُوفٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِحَرْفِ الْوَائِ الْمَفِيدَةِ لِلجَمْعِ الْمَطْلُوقِ دُونَ الْفَاءِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّرْتِيبِ وَالْعُطْفُ بِحَرْفِ الْوَائِ، وَكَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجُلٌ، وَرَجُلٌ، وَرَجُلٌ، وَقَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجَالٌ، سَوَاءٌ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا الْأَعْضَاءَ الثَّلَاثَةَ، وَامْسَحُوا الْعُضْوَ الْوَاحِدَ، فَالتَّرْتِيبُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ هُوَ تَرْتِيبُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ لَا الْمَغْسُولِ وَالْمَمْسُوحِ، وَنَحْنُ أَيْضًا قَائِلُونَ بِهِ

= ، والسنة ما يثاب على فعله ويلازم على تركه . انظر : العناية شرح الهداية (32/1) .

(1) المبسوط من كتب الحنفية ومؤلفه: محمد بن أحمد السرخسي، قاض من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس في خراسان، أشهر كتبه: المبسوط، ثلاثون جزءاً، أملاه وهو سجين بالجب في أوزجند (بفرغانة) توفي سنة 483. انظر: الفوائد البهية ص (158)، الأعلام (315/5)

(2) القدوري من أئمة الحنفية واسمه: هو أحمد بن محمد بن جعفر القدوري، ولد سنة 362 هـ وتوفي سنة 428 هـ ببغداد. انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، وصنف المختصر المعروف باسمه (القدوري) في فقه الحنفية. انظر: سير أعلام النبلاء (574/17)، الأعلام (212/1)

(3) المرغيناني من أئمة الحنفية واسمه: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحد سن برهان الدين من أكابر فقهاء الحنفية نسبته إلى مرغينان (من نواحي فرغانة) كان حافظاً مفسراً محققاً أديباً، من المجتهدين (المتوفى: 593 هـ) واسم كتابه: الهداية في شرح بداية المبتدي. انظر: سير أعلام النبلاء (232/21)، الأعلام (266/4)

(4) انظر: المبسوط للسرخسي (55/1)، الهداية في شرح بداية المبتدي (16/1)، بدائع الصنائع (21/1)

(1) الصفحة 27 / أ  
(2) هكذا في المخطوط، ولعل مراده والله أعلم: أن الآية أوجبت غسل الوجه عقب من قام إلى الصلاة محدثاً من غير فصل فيفيد ترتيب غسل الوجه على القيام إلى الصلاة.

فَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَعْلَامِهِ<sup>(١)</sup> مُرْسِلًا إِلَى السُّوقِ: إِذَا دَخَلْتَ السُّوقَ فَاشْتَرِ اللَّحْمَ، وَالشَّحْمَ، وَالْحَطْبَ، وَالْفَحْمَ، حَيْثُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَتَحْصِيلُهَا مُطْلَقًا . وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> فِي سُنَنِهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَيْمَمَ، وَلَمْ يُرَتِّبْ، وَمَسَحَ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَجَّهَهُ<sup>(٣)</sup>، وَتَرَكَ التَّرْتِيبَ فِيهِ تَرْكًا فِي الْوُضُوءِ، حَيْثُ إِنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَسِيَ مَسْحَ الرَّأْسِ فِي وُضُوءٍ فَذَكَرَ بَعْدَ فَرَاغِهِ فَمَسَحَ بِبَلَلٍ فِي كَفِّهِ<sup>(٤)</sup>، فَلَوْ كَانَ التَّرْتِيبُ فِيهِ فَرَضًا لَأَعَادَ الْوُضُوءَ .

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّ شَخْصًا لَوْ انْغَمَسَ فِي الْمَاءِ عَلَى نِيَّةِ الْوُضُوءِ يَجُوزُ إِجْمَاعًا؛ وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا لِأَنَّ الرِّكَنَ هُوَ التَّطْهِيرُ لَا غَيْرُهُ، وَقَدْ حَصَلَ بَدُونِ التَّرْتِيبِ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ ذِكْرِ الْمَسْجُوحِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ فَقَدْ تَضَمَّنَتْهُ الْبَحْثُ السَّابِقُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّامِنُ عَشَرَ<sup>(٢)</sup> فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ<sup>(٣)</sup> :

إِنَّ الْحَنْفِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ جَمِيعًا قَدْ تَرَكَوا أَصْلِيهِمَا الْمَذْكُورَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ

(١) الصفحة 27 / ب

(٢) أبو داود : سليمان بن الأشعث الأزدي، إمام أهل الحديث في زمانه، صاحب السنن أحد الكتب المسندة، توفي سنة (202) انظر: سير أعلام النبلاء

(203/13)، الأعلام (122/3)

(٣) الحديث رواه أبو داود في سننه كتاب الطهارة باب التيمم (87/1)، والحديث رواه البخاري في كتاب التيمم باب التيمم ضربة (77/1)، ورواه مسلم في كتاب الحيض باب التيمم (280/1) برقم (368) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقول المؤلف: "تيمم ولم يرتب" هو ما فهمه من الحديث وليس هو لفظ الحديث، بل لفظه: [إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضررب بيده الأرض فنفضها ثم ضرب الشمال على يمينه، وبيمينه على شماله على الكفين، ثم مسح وجهه] .

(١) الحديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط (307/7) بلفظ: [من نسي مسح الرأس فذكر وهو يصلي، فوجد في لحيته بللا فليأخذ منه ويمسح به رأسه، فإن ذلك يجزئه، وإن لم يجد بللا فليعد الوضوء والصلاة] من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال الهيثمي "فيه نهشل بن سعيد وهو كذاب" مجمع الزوائد (240/1)، وقد جاء موقوفاً على علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند ابن شبيبة في مصنفه (28/1).

(٢) هو: في بيان سر ترك أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما أصليهما في هذه الآية من الترتيب وعدمه في أية القذف.

(٣) الصفحة 28 / أ

من وجوب الترتيب وعدمه في آية القذف<sup>(1)</sup>، حيث إن الحنفية قد ذهبوا إلى الترتيب في تلك الآية، فقالوا: لا يُردُّ شهادة القاذف إلا بعد الجلد، وأن الشافعية ذهبوا إلى عدمه، حيث قالوا: يُردُّ شهادته قبل الجلد<sup>(2)</sup>، والحال أن مذهبهم في الفاء الترتيب، ومذهبنا عدمه، فلما ثبت عدول الفريقين عن أصليهما، احتاج كلُّ منهما إلى الفرق بين الموضعين، فنقول وبالله التوفيق:

إن لنا أن نقول: إن المقصود من وضع الحدود وشرعيتها الانزجار عن ارتكاب الجرائم المرتبة عليها الحدود، فالعامة لما لم ينزجروا عن الارتكاب المذكور إلا بالضرب المؤلم قدم الضرب على الرد؛ تحصيلاً للمقصود من شرعية الحدود، وجعل الرد من تنميته، ولهم أن يقولوا: إن سياق الآية قد دلَّ على كونهم فاسقين والفاسيق يُردُّ شهادته في الحال،<sup>(3)</sup> بدون الانتظار إلى المال، ولنا أن نمنع كونهم فاسقين بمجرد القذف لجواز كونه صادقاً فيما قال؛ بل إنما يظهر فسقه بالعجز عن الإثبات بأربعة شهداء، فإذا عجز فقد وجب إقامة الحد عليه؛ بلا تراخ، ولا جواز عفو، فإذا أُقيم الحد عليه فقد وقع ردُّ الشهادة بعده ضرورة وهو المطلوب، والله تعالى أعلم بالصواب.

**وأما البحث التاسع عشر فنقول وبالله العصمة والتوفيق:** لا يظهر في الآية الشريفة ما يستدل به على وجوب النية في الوضوء، وإنما المستفاد من ظاهرها وجوب الوضوء على كل مكلف قائم إلى الصلاة؛ إلا أن القائم إليها متوضئاً قد خص منها بما نشير إليه في البحث الثاني والعشرين.

فإن قلت: ألسنتُ تُقدَّرُ الآية هكذا: إذا أردتم<sup>(4)</sup> القيام إلى الصلاة لدليل دلَّ على هذا التقدير، فيجب حينئذ الغسل مرتباً على الإرادة المذكورة جزاء للشرط المذكور، ألا ترى أنه لو لم يُرتَّب الغسل عليها؛ بل رُتَّب على القيام إليها لم يجز شرعاً، ولم يمكن عرفاً. وإذا غسل الأعضاء المذكورة ومسح عقيب الإرادة على مقتضى هذا الأمر المفيد للترتيب مريداً إيائه كان ناوياً للوضوء لا محالة؛ إذ الإرادة هي

(1) الآية هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُونَ بَأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْجِدْرُهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةٍ وَلَا

تَقْبَلُوهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة النور (4).

(2) انظر هذه المسألة مفصلة في: أحكام القرآن للكلية هراسي (301/4).

(3) الصفحة 28 / ب

(1) الصفحة 29 / أ

عَيْنُ النِّيَّةِ فَتَكُونُ<sup>(١)</sup> النِّيَّةُ ثَابِتَةٌ بِالْإِشَارَةِ وَهِيَ مِثْلُ الْعِبَارَةِ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ وَإِنْ تَرَجَّحَتِ الثَّانِيَةُ عِنْدَ التَّقَابُلِ . قُلْتُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ وَجُوبَ تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ عَلَى إِرَادَةِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ بَأَنْ يَجِبَ فِعْلُهُ مُرْتَبًا عَلَيْهَا ، بَلْ الْمُرَادُ وَجُوبُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمُرِيدِ لِلْقِيَامِ إِلَيْهَا مُحْدَثًا ، فَوْجُودُهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهَا هُوَ الْمَطْلُوبُ وَالْكَافِي لَجَوَازِهَا أَلَّا يَرَى أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ نَاقِصًا لَزَالَ الْوُضُوءُ بِإِلْزَامِ الْخَطَرِ<sup>(٢)</sup> بِبَالِهِ إِرَادَةُ الصَّلَاةِ جَازَ بِالْإِجْمَاعِ.

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ تَجِبِ النِّيَّةُ بِالْآيَةِ عِبَارَةً وَإِشَارَةً كَمَا قُلْتُ فَلْتَجِبْ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ]<sup>(٣)</sup> ، وَالْوُضُوءُ عَمَلٌ . قُلْتُ : هَذَا مَذْهَبُ صُيُوفٍ بِالْإِجْمَاعِ ، حَيْثُ خُصَّ مِنْهُ حَقَائِقُ الْأَعْمَالِ وَحُكْمُهَا الْأُخْرَى أَيْضًا فَبَقِيَ حُكْمُهَا الدُّنْيَوِيُّ مِنَ الْجَوَازِ وَالْفَسَادِ ، وَكَذَا خُصَّ مِنْهُ مَا لَيْسَ بِعِبَادَةٍ وَهَذَا مِنْ جُمْلَتِهِ بِدَلِيلِ عَدَمِ لَزُومِهِ بِالذَّرِّ فَلْيُخَصَّ هَذَا أَيْضًا .

فَإِنْ قُلْتُ : إِنْ لَمْ تَجِبِ النِّيَّةُ بِهِ أَيْضًا فَلْتَجِبْ بِالْقِيَاسِ عَلَى التَّيَمُّمِ بِجَمَاعٍ أَتَاهُمَا طَهَارَتَانِ . قُلْتُ : يَنْتَقِضُ هَذَا بِغَسْلِ التُّوبِ وَالْبَدَنِ فَإِنَّهُمَا طَهَارَتَانِ مَعَ عَدَمِ وَجُوبِ النِّيَّةِ فِيهِمَا . فَإِنْ قُلْتُ فَارْقًا بَيْنَهُمَا ثَانٍ : بَأَنَّ هَذَا تَطْهِيرٌ حُكْمِيٌّ كَالتَّيَمُّمِ حَيْثُ لَا يُعْقَلُ فِي الْمَحَلِّ نَجَاسَةٌ فِيهِمَا بخلاف غَسْلِ الْخَبَثِ فَإِنَّهُ مَعْقُولٌ . قُلْتُ : الْمَاءُ مُطَهِّرٌ بَطْنِجِهِ<sup>(١)</sup> / كَمَا أَنَّهُ مُزِيلٌ بِنَفْسِهِ ، وَالنِّيَّةُ لِلْفِعْلِ الْقَائِمِ بِالْمَاءِ لَا لِلْوَصْفِ الْقَائِمِ بِالْمَحَلِّ ، فَصَارَ مِثْلُ غَسْلِ التُّوبِ النَّجَسِ بخلاف التَّيَمُّمِ ، لِأَنَّهُ تَلْوِيتٌ فَلَا يَصِيرُ تَطْهِيرًا إِلَّا حَالَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا يَسْتَعْنَى أَيْضًا عَنِ النِّيَّةِ بِدَلِيلِ بَقَائِهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْارْتِدَادِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل : فيكون ، وما أثبت هو المناسب للسياق .

(٢) الصفحة 29 / ب

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان باب إنما الأعمال بالنية (6/1) ورواه مسلم في كتاب الإمارة باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية (1515/3) برقم (1907) من حديث عمر بن الخطاب .

(١) الصفحة 30 / أ

(٢) المؤلف سار على مذهب الحنفية القائل بعدم وجوب نية الوضوء ، قال الرازي : " قال الشافعي رحمه الله : النية شرط لصحة الوضوء والغسل . وقال أبو حنيفة رحمه الله : ليس كذلك .

وأعلم أن كل واحد منهما يستدل لذلك بظاهر هذه الآية أما الشافعي رحمه الله فإنه قال: الوضوء مأمور به، وكل مأمور به يجب أن يكون



**وَأَمَّا الْبَحْثُ الْعِشْرُونَ فنقول وبالله العصمة والتوفيق :**  
 إِنَّمَا وَرَدَ الْخَطَابُ الْعَزِيزُ بـ " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا " دُونَ " يَا أَيُّهَا النَّاسُ " لِيَخْتَصَّ الْخَطَابُ بِالْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَعْمَهُمْ وَغَيْرُهُمْ ؛ إِذْ غَيْرُهُمْ غَيْرُ مُخَاطَبِينَ بِالْفُرُوعِ بَلْ هُمْ مُخَاطَبُونَ بِالْإِيمَانِ فَحَسِبُ .  
 فَإِنْ قُلْتُ : فَكَيْفَ جَعَلَهُمُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مُخَاطَبِينَ بِهَا أَيْضًا .<sup>(1)</sup> قُلْتُ :  
 لَمْ يُرَدْ هُوَ أَيْضًا بِجَعْلِهِمْ مُخَاطَبِينَ بِهَا مُطَابِقًا لَهَا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ بِمُطَابِقَةِ شَيْءٍ غَيْرٍ مُعْتَدٍّ بِهِ إِلَّا بِشَيْءٍ آخَرَ وَالْحَالُ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ غَيْرُ مَوْجُودٍ ،

= منوباً فالوضوء يجب أن يكون منوباً، وإذا ثبت هذا وجب أن يكون شرطاً لأنه لا قائل بالفرق، وإنما قلنا : إن الوضوء مأمور به لقوله ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ( المائدة : 6 ) ولا شك أن قوله ﴿ فَاعْسِلُوا ﴾ ﴿ وَامْسَحُوا ﴾ أمر وإنما قلنا : إن كل مأمور به أن يكون منوباً لقوله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ ( البينة : 5 ) واللام في قوله ﴿ لِيَعْبُدُوا ﴾ ظاهر للتعليل، لكن تعليل أحكام الله تعالى محال، فوجب حمله على البناء لما عرف من جواز إقامة حروف الجر بعضها مقام بعض، فيصير التقدير : وما أمروا إلا بأن يعبدوا الله مخلصين له الدين/ والإخلاص عبارة عن النية الخالصة، ومتى كانت النية الخالصة معتبرة كان أصل النية معتبراً. وقد حققنا الكلام في هذا الدليل في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ فليرجع إليه في طلب زيادة الاتقان، فثبت بما ذكرنا أن كل وضوء مأمور به، وثبت أن كل مأمور به يجب أن يكون منوباً مخصوص في بعض الصور، لكننا إنما أثبتنا هذه المقدمة بعموم النص، والعام حجة في غير محل التخصيص. وأما أبو حنيفة رحمه الله فإنه احتج بهذه الآية على أن النية ليست شرطاً لصحة الوضوء، فقال : إنه تعالى أوجب غسل الأعضاء الأربعة في هذه الآية ولم يوجب النية فيها، فإيجاب النية زيادة على النص ... " . إلى آخر كلامه . تفسير الرازي (299/11) .

قلت : والقول بوجوب النية في الوضوء هو قول الجمهور خلافاً للأحناف وبعض الشافعية، وهو الأقرب لما تقدم، ولأن الوضوء عبادة كسائر العبادات فقد قر للنية، والله أعلم .

وللاستزادة انظر : لباب التأويل (16/2) .  
 ( 1 ) هذه مسألة شهيرة تبحث في كتب أصول الفقه، وتتعرض لها كتب العقائد، وهي هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أم لا؟ وقد ذكر المؤلف رأي الأحناف القائلين بعدم مخاطبتهم، ورأي الشافعية القائلين بمخاطبتهم، وناقش هذه المسألة بناء على رأي الأحناف، والذي عليه أهل التحقيق وتعضده الأدلة هو : أنهم مخاطبون بفروع الشريعة، ويعذبون عليها، وهو مذهب جمهور الأصوليين، ونقل عن الإمام مالك والشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد، وهو قول جماعة من الحنفية كالكرخي والجصاص . انظر تفصيل هذه المسألة : شرح الورقات لجلال الدين المحلي ص (129) ، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات ص (127) .

بَلْ أَرَادَ بِهِ أَنْ يَكُونُوا مُعَذِّبِينَ بَعْدَ الْأَمْتِتَالِ بِالْأَمْرِ<sup>(١)</sup>، بِالْفُرُوعِ كَمَا أَتَاهُمْ يُعَذِّبُونَ بَعْدَ الْأَمْتِتَالِ بِالْأَمْرِ بِمَا تَنْبَنِي<sup>(٢)</sup> هِيَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ الْجَوَابُ عَنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٣)</sup> فِي مُحَاطَبَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكَفَرَةِ فِي أَوَائِلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ مَسَاعِدُ لِجَعْلِهِمْ مُحَاطَبِينَ بِفُرُوعِ الْإِيمَانِ. قُلْتُ: الْجَوَابُ عَنْهُ قَدْ تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ الْآخِقُ وَهُوَ هَذَا.

فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ عَامًّا شَامِلًا لِلْكَفَّارِ أَيْضًا بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْإِيمَانِ، لِحُجُوزِ أَنْ يُؤْمَرُ شَخْصٌ بِشَيْءٍ لَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ شَيْءٍ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ أَمْرًا بِالشَّيْءِ الْمَوْقُوفِ هُوَ عَلَيْهِ، كَالْمَأْمُورِ بِصُعُودِ السَّطْحِ الْخَالِي عَنْ سُلٍّ مِ مَنصُوبٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَأْمُورًا بِنَصْبِهِ أَيْضًا وَكَمَا ذَكَرَ فِي الْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾<sup>(٤)</sup> الْآيَةَ أَنَّ الْخِطَابَ<sup>(٥)</sup>

عَامٌّ شَامِلٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرَةِ بِنُوعِيَّتِهِمْ، وَأَنَّ عِبَادَةَ الْكَفَّارِ مَشْرُوطٌ فِيهَا مَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ وَهُوَ الْإِقْرَارُ وَالتَّصَدِيقُ، كَمَا يُشْتَرَطُ عَلَى الْمَأْمُورِ بِالصَّلَاةِ شَرَايِئُهَا مِنَ الْوُضُوءِ وَالنِّيَّةِ وَغَيْرِهِمَا وَمَا لَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْهُ فَهُوَ مُنْدرَجٌ تَحْتَ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ حَيْثُ لَمْ يَنْفَعِلْ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مِنْ لَوَازِمِهِ<sup>(٦)</sup>. قُلْتُ: نَعَمْ إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّلَالَةِ الْمَطَابَقَةُ<sup>(٧)</sup>

لَا الْإِلْتِزَامُ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ وَوُجُودِ الْقَرَائِنِ بَعْدَ الْوُقُوعِ، أَمَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يُجْعَلْ دَلَالَةُ هَذَا الْكَلَامِ بِطَرِيقِ الْمَطَابَقَةِ دُونَ الْإِلْتِزَامِ فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ لِأَنَّ طَلَبَ السِّرِّ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْعُدُولِ عَنِ

(١) الصفحة 30 / أ

(٢) الكلمة في المخطوط غير واضحة، وأرجو أني قد وفقت في قراءتها القراءة الصحيحة

(٣) سورة البقرة الآية (83)

(٤) سورة البقرة الآية (21)

(٥) الصفحة 31 / أ

(٦) انظر: الكشاف للزمخشري (90/1)

(٧) قال ابن الدهان: "للفظة ثلاث دلالات: دلالة المطابقة وهي: دلالتها على ما وضعت له. ودلالة تضمين وهي دلالتها على ما يشتمل عليه مسماهها من أبعاضه. ودلالة التزام وهي دلالة أنها على ما تستتبعه من المعاني اللاحقة بالمسمى كالشاهد يدل على الضرب دلالة مطابقة، وعلى الشمع دلالة تضمين، وعلى الخلية دلالة التزام، والمستعمل في العلوم دلالة التضمين، والمطابقة". تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة (71/1).

الأصل لا عند وجوده، والله تعالى أعلم بالصواب .  
 وأما البحث الحادي والعشرون<sup>(1)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :  
 إنما طوي ذكر المكلفات واقتصر على ذكر المكلفين،<sup>(2)</sup> مع قرآن  
 ذكرهن بذكرهم في بعض المواضع ، قال تعالى : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ  
 وَالْمُسْلِمَاتِ﴾<sup>(3)</sup> ، وقال تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(4)</sup> لیسر محتمل  
 وجوهاً :<sup>(5)</sup>

- منها أن يكون إشارة إلى إخلالهن بهذه العبادة وعجزهن عن  
 إكمالها، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : [ إتهن ناقصات عقل ودين  
 ]<sup>(1)</sup> حيث فسر نقصان دينهن حين استفسر بتركهن هذه العبادة شطر  
 عمرهن .

- ومنها أن يكون إشارة إلى أتهن توابع لهم في الأحكام الشرعية وهم  
 الأصول فيها وفيما لأجله خلق الإنسان من كونه عارفاً وعباداً لمن  
 برأه وأخرجه من كتم العدم إلى حيّز الوجود ، وإليه الإشارة الإلهية  
 في الكلمات القدسية الموحى إلى سيد الكائنات والمنزل عليه وعلى آله  
 أفضل الصلوات [ كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق

(1) هو : في بيان حكمة الاق تصار في هذه الآية الشريفة على ذكر المكلفين مع  
 شمول الخطاب المكلفات أيضاً .

(2) الصفحة 31 / ب

(3) سورة الأحزاب الآية (35)

(4) سورة النور الآية (2)

(5) الأصل في خطاب القرآن والسنة عمومهما للرجال والنساء، كما في الآية، إلا  
 بدليل يدل على خصوصية أحدهما ، ولتفصيل هذه المسألة ينظر : التقرير  
 والتحرير لابن الموقت الحنفي (211/1) ، الأصل الجامع لإيضاح الدرر  
 المنظومة في سلك جمع الجوامع للسيباني (133/1).

(1) الحديث رواه البخاري في كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم (68/1) من  
 حديث أبي سعيد الخدري، ورواه مسلم في كتاب الإيمان باب بيان نقصان  
 الإيمان (86/1) برقم (79) من حديث عبد الله بن عمر ولفظه : [ يا معشر النساء،  
 تصدقن وأكثرن الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار ] فقالت امرأة منهن  
 جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير،  
 وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدي لب منكن» قالت: يا رسول الله، وما  
 نقصان العقل والدين؟ قال: " أما نقصان العقل: فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل  
 فهذا نقصان العقل وتمكث الليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان فهذا نقصان  
 الدين ]

لَا عُرْفَ<sup>(1)</sup>، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(2)</sup>،<sup>(3)</sup> ، وَالْمَعْرِفَةُ  
اللائقة بالحضرة المقدسة المنزهة عن شبه المخلوقات إنما تحصل  
بالكامل من العقل لكون الاستدلال الصحيح مبنياً عليه، وأمّا العبادة فقد  
مرّ بيان نقصانها ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : [ إِنْ أَقَلَّ سَاكِنِي  
الْجَنَّةِ النِّسَاءُ ]<sup>(4)</sup> وقال : [ إِنْ كُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ]<sup>(1)</sup>، وقال : [ يَا  
مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فِإِنِّي أُرَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ]<sup>(2)</sup>، وقال : [ كَمَلَّ  
مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ  
امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ ]<sup>(3)</sup>، وقال : [ اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ  
ضِلْعٍ وَإِنَّ أَعْوَجَ مَا فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ ]<sup>(4)</sup>، فثبت بهذا أَنَّ حَوَاءَ

(1) قال محمد الطرابلسي في كتابه : اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله  
موضوع : " قال ابن تيمية : ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف  
له سند صحيح، ولا ضعيف، وتبعه الزركشي وابن حجر " . اللؤلؤ المرصوع فيما  
لا أصل له أو بأصله موضوع (143/1)

وقال أحمد العامري : " مشهور عند الصوفية واعتمده وبنوا عليه أصولهم، وأنكره ابن  
تيمية والزركشي وابن حجر والسيوطي وغيرهم " . الجد الحديث في بيان ما ليس

بحديث (ص75)  
وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (6023) وقال : " لا أصل له "

(2) الصفحة 32 / أ

(3) سورة الذاريات الآية (56) ، والمؤلف أورد الآية بناء على أحد الأقوال  
التفسيرية في تفسير (ليعبدون) بالمعرفة، وعليه أهل التصوف، وهو قول مرجوح

(4) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب أكثر أهل  
الجنة (2097/4) برقم (2738) من حديث عمران بن حصين ؓ .

(1) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب حد المريض أن يشهد الجماعة  
(133/1) ، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له  
عذر من مرض أو سفر (313/1) برقم (418) من حديث عائشة رضي الله  
عنها .

(2) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم (1/68)  
من حديث أبي سعيد الخدري ؓ ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب نقصان  
الإيمان (86/1) برقم (79) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .

(3) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى ﴿صَرَفَ اللَّهُ

مَثَلَهُ﴾ (4/58) ، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل خديجة  
(1886/4) برقم (2431) من حديث أبي موسى الأشعري ؓ .

(4) الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب خلق آدم وذريته (133/4) ،  
وأخرجه مسلم في كتاب الرضاع باب الوصية بالنساء (1091/2) برقم (1468)

اسْتُخْرِجَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ، فَأَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ خَلْقًا فِيهِ إِعْوَاجٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَقِيمَهُ وَيُغَيِّرَهُ عَمَّا جُبِلَ عَلَيْهِ، قَالَ قَائِلٌ فِي وَصْفِهَا: <sup>(1)</sup>

هي الضلع العوجاء لست تقيمها  
ألا إن تقويم الضلوع  
انكسارها/ <sup>(2)</sup>

ولهذا لم يبعث الله منهنَّ رسولاً ولا نبياً، خلافاً لما يقوله الأشعري <sup>(3)</sup>:  
إنَّ أربعاَ منهنَّ نبياتٌ أمَّ إسحاقَ وموسى وعيسى وأمرأة فرعون <sup>(4)</sup>،  
وإلى هذا إشارة الإمام الأجلِّ سراج الدين الأوشي <sup>(1)</sup>  
في رسالة ألفها في العقيدة <sup>(2)</sup>:

وما كانت نبياً قط أنثى ولا عبداً وشخصاً ذو افتعال  
لأنَّ الرسالة من أعظم المنح الإلهية، وفيها من أعباء التكليف ما لا  
يقدِّر حملها إلا مَنْ تكمَّل من البشر وترقى وتفاوَّق على أبناء جنسه .  
وتزأيد مع كونها مقتضية للدَّعوة المفضية إلى الخُرُوج والبرُوز،  
والحال أن مَبْنَى حالهنَّ على السَّتر والخُمُول ويؤيِّده قوله تعالى في  
مقام المدح لِبَعْضِ أمهاتِ رُسُلِهِ: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ مِنْ أَلْعَامِ﴾ <sup>(3)</sup>  
حيثُ وصَّفاً بالصدق دون النبوة ؛ مع أنَّها كانت إحدى الكاملتين

= عن أبي هريرة رضي الله عنه .  
(1) البيت ذكره ابن قتيبة غير منسوب في : عيون الأخبار (77/4) ، ونسبه ابن منظور في : لسان العرب (226/8) لحاجب بن ذبيان.

(2) الصفحة 32 / ب  
(3) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري : مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المذكَّمين المجتهدين. ولد في البصرة . وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد سنة 324 .

انظر : سير أعلام النبلاء ( 15 / 85 ) ، الأعلام (263/4) .  
(4) ينظر : تفسير ابن كثير (422/4) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس لحسين بكري (266/1)

(1) هو علي بن عثمان بن محمد بن سليمان، أبو محمد، سراج الدين التيمي الأوشي الفرغاني الحنفي: ناظم قصيدة " بدء الأمالي " في العقائد، ومصنف " نصاب الأخبار لتذكُّرة الأخيار " اختصر به كتابه " غرر الأخبار ودرر الأشعار " في ألفاظ الحديث النبوي توفي بعد سنة 569 . الأعلام (310/4).

(2) الرسالة اسمها : بدء الأمالي ينظر : تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس لحسين بكري (266/1)  
(3) سورة المائدة الآية (75).

المارّ ذكرهما في الحديث، فَلَوْ كَانَتْ نَبِيَّةً لُدِّيرَتْ النَّبَوَّةَ مَقَامَ الصَّدَقِ لَكُونَهَا أَعْلَى مَرْتَبَةً<sup>(١)</sup> وَأَفْضَلَ مِنْهُ ، هَذَا وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهِنَّ تَوَابِعَ لَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَوْنُهُنَّ تَوَابِعَ لَهُمْ فِي أَصْلِ الْخُلُقَةِ كَمَا أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ ، وَفِي إِطْلَاقِ اللَّفْظِ أَيْضًا ، أَلَا يُرَى أَنَّ الشَّيْءَ يُطْلَقُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ قَبْلَ أَنْ يَتَمَيَّزَ مَعَ أَنَّهُ مُذْكَرٌ ، وَإِلَيْهِ إِشَارَةُ سَبِيئِيهِ<sup>(٢)</sup> فِي سَاقَةِ الْبَابِ الْمَتْرَجَمِ بِبَابٍ : مَجَارِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ التَّائِيثُ مِنَ التَّذْكِيرِ ؛ أَلَا يُرَى أَنَّ الشَّيْءَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعْلَمَ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى وَالشَّيْءُ مُذْكَرٌ .

- وَمِنْهَا: أَنَّ طَيَّ ذَكَرَهُنَّ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ تَعْلِيمٌ لِعِبَادِهِ تَرْكُ إِجْرَاءِ ذَكَرَهُنَّ فِي الْمَحَاوِرَاتِ لَكُونِ بِنَاءِ أَمْرَهُنَّ عَلَى السَّنَرِ ، وَأَمَّا الْقِرَانُ الْمَذْكَورُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَذْكَورَيْنِ فَلَمَكَانِ الزَّجْرِ ، لِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْأَسْمِ أَرْجَحُ لَهُنَّ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَأَبْلَغُ مِنَ الطَّيِّ لِلتَّبَعِيَّةِ ، وَكَذَا نَقُولُ فِي مَقَامِ التَّرْغِيبِ ، إِذْ هُوَ أَيْضًا فِي التَّصْرِيحِ بِالْأَسْمِ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي الطَّيِّ لِلتَّبَعِيَّةِ<sup>(١)</sup> وَأَشَدُّ تَحْرِيقًا وَأَكْثَرُ بَاعَةً لَهُنَّ عَلَى مُبَاشَرَةِ الْخِصَالِ الْمَذْكَورَةِ الْمَرَضِيَّةِ عِنْدَهُ تَعَالَى الْمُقْضِيَّةِ إِلَى الْوُصُولِ غَالِبًا إِلَى النِّعْمَةِ الْأَبَدِيَّةِ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَالْإِيمَانِ ، وَالْفُتُوتِ ، وَالْخُشُوعِ ، وَالصَّدَقِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَالصَّبْرِ ، وَالصَّوْمِ ، وَحِفْظِ الْفُرُوجِ عَنِ الْمَحَارِمِ وَالِاسْتِغَالِ بِالذِّكْرِ عَلَى التَّتَابُعِ وَالتَّوَالِي ، ذُنُ الْتَكَاسُلِ وَالتَّوَالِي ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ<sup>(٢)</sup> فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ : إِنَّ تَقْدِيرَ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ : إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنْتُمْ مُحَدِّثُونَ الْآيَةَ .

وَنَظِيرُهُ مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ

(١) الصفحة 33 / أ

(٢) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر الملقب بسبيويه ، إمام النحاة ، أول من بسط علم النحو ، ولد في شيراز ، ولزم الخليل بن أحمد ؛ ففاه ، وصنف كتابه : كتاب سبيويه في النحو ، لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، توفي سنة 180 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ( 8 / 351 ) ، الأعلام للزركلي ( 5 / 81 ) .

(٣) ينظر : الكتاب لسبيويه ( 1 / 13 ) .

(١) الصفحة 33 / ب

(٢) هو : في بيان ما يقدر في هذه الآية الشريفة من المطوي ليوافق الملفوظ المراد من الآية الشريفة .

يَا لَلَّهِ<sup>(1)</sup> ، أي إذا أَرَدْتَ قِرَاءَتَهُ، وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَقُولُ شَخْصٌ  
لَاخِر مَبَالِغٍ فِي ضَرْبِ غُلَامِهِ: إِذَا ضَرَبْتَ غُلَامَكَ فَهَوِّنْ /<sup>(2)</sup> ، أي إذا  
أَرَدْتَ ضَرْبَ غُلَامِكَ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا كَانَ مُسَبَّبًا عَنِ الْإِرَادَةِ  
أُطْلِقَ الْمُسَبَّبُ وَأُرِيدَ السَّبَبُ لِمَلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا<sup>(3)</sup> ، كَمَا أُطْلِقَ السَّبَبُ وَأُرِيدَ  
الْمُسَبَّبُ فِي رَعَيْنَا الْغَيْثَ أَيِ النَّبَاتِ الَّذِي سَبَبُهُ الْغَيْثُ فَيَكُونُ هَذَا مِنْ  
قَبِيلِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ<sup>(4)</sup> ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ بَيَانِيَّةٌ ، فَلَمَّا وُجِدَ مُجَوِّزُ الْمَجَازِ  
وَقَصِدَ الْاِخْتِصَارُ وَالْإِيْجَازُ أَلْ مَالِ الْفَصَاحَةِ الْقِرَآئِيَّةِ ، وَالبَلَاغَةِ  
الْفُرْقَانِيَّةِ، إِلَى مَا تَرَى وَتَقَرَّرَ بِهِ مِنَ الْإِيْجَازِ وَالْإِعْجَازِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ .

وَأَمَّا الْبَحْثُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ<sup>(1)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :

قَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي سَبَبِ الْوُضُوءِ<sup>(2)</sup> :

فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ بِظَاهِرِ الْآيَةِ<sup>(3)</sup> .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ الْحَدَثُ لِلدَّوْرَانِ وَجُودًا وَعَدَمًا .  
وَذَهَبَ قَوْمٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ إِلَى أَنَّهُ الصَّلَاةُ ؛ بِدَلِيلِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا حَيْثُ  
يُقَالُ : تَوَضَّأْتُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ أَمَارَةُ السَّبَبِيَّةِ<sup>(4)</sup> لِمَا عُرِفَ فِي  
الْأَصُولِ ، وَالْأَوَّلُ قَاسِدٌ لِمَا رَوَيْنَا فِي الْبَحْثِ السَّابِعِ وَهُوَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ صَلَّى خَمْسَ  
صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَكَ الْيَوْمَ تَفْعَلُ

(1) سورة النحل الآية (98)

(2) الصفحة 34 / أ

(3) انظر : الكشاف للزمخشري (609/1) حيث غالب ما ذكره المصنف هنا منقول منه  
بنصه .

(4) المجاز المرسل هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة  
ومناسبة غير المشابهة كاليد إذا استعملت في النعمة، لما جرت به العادة من  
صدورها عن الجارحة، وبواسطتها تصل إلى المقصود بها وهو ضرب من  
التوسع في أساليب اللغة، وفن من فنون الإيجاز في القول . ينظر : علوم البلاغة  
«البيان، المعاني، البديع» (ص 249)

(1) هو : في بيان أن سبب الوضوء ما هو ؟ أعني أن سببه هل هو الصلاة أو القيام  
إليها أو الحدث .

(2) يعني بعلمانهم علماء الأحناف ولتفصيل هذه المسألة ينظر : البناية شرح الهداية  
للعيبي (139/1) .

(3) والقائلون به هم الظاهرية .

(4) الصفحة 34 / ب

شيئاً لم تكن تفعله ، فقال صلى الله عليه وسلم: [عَمَدًا فَعَلْتُ يَا عُمَرُ] <sup>(1)</sup> أي بَيَانًا لِلجَّوَارِ ، وَلَأنَّ سَبَبَ الوُضُوءِ لو كَانَ نَفْسَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ لَمَا حَصَلَ الْفَرَاغُ عَنِ الوُضُوءِ إِلَى الصَّلَاةِ أَبَدًا فَوْقَ الْمَكْلَفِ فِي الْحَرَجِ الَّذِي لَا مَدْفَعَ لَهُ وَإِنَّهُ مَدْفُوعٌ شَرْعًا ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ <sup>(2)</sup>

وكذا الثاني ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّورَانَ دَلِيلُ الْعِلْيَةِ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّورَانَ وَجُودًا مَوْجُودٌ لِأَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ الْحَدَثُ وَلَا يَجِبُ الوُضُوءُ حَتَّى تَجِبَ الصَّلَاةُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ. فَإِنْ قُلْتُ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ سَبَبًا، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَكُونُ الطَّهَارَةُ مُسَبِّبَةً عَنِ الصَّلَاةِ وَشَرْطًا لَهَا وَذَلِكَ فَاسِدٌ لِتَقَدُّمِ الْمَتَأَخَّرِ وَتَأَخُّرِ <sup>(3)</sup> الْمُتَقَدِّمِ. قُلْتُ : بَلْ يَجُوزُ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ الْجَوَارِ وَالصَّلَاةُ سَبَبُ الْوُجُوبِ وَبَيْنَهُمَا مُعَايِرَةٌ.

فَإِنْ قُلْتُ : فَسَبَبُ الْوُجُوبِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُسَبَّبِ قَطْعًا كَالْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ، وَالْمَلِكُ لِلزَّكَاةِ، وَرَأْسُ يَمُودِهِ لِلصَّدَقَةِ، وَالشَّهَادَةُ لِلصَّوْمِ. قُلْتُ : كَمَا جَعَلَ أَهْلُ الْأَصُولِ السَّبَبَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمُتَقَدِّمَةَ كَذَلِكَ جَعَلُوا مَا هُوَ مُتَأَخَّرٌ أَيْضًا سَبَبًا، كَمَا نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْمُوجِبَ لِلْعُسْلِ هُوَ الصَّلَاةُ لَا الْجَنَابَةُ وَيَذَلُّ عَلَى هَذَا عَدَمُ كَوْنِ الْجُنُبِ أَثِمًا بِالتَّأَخِيرِ، وَمِثْلُ هَذَا مَا جَعَلَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ التَّأْدِيبَ سَبَبًا لِلضَّرْبِ مَعَ تَأَخُّرِهِ عَنْهُ، وَالضَّرْبُ أَيْضًا سَبَبًا لِلتَّأْدِيبِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ ذِهْنِي وَالثَّانِي خَارِجِي، وَيَجُوزُ كَوْنُ هَذَا الْكَلَامِ جَوَابًا أَيْضًا عَنِ السَّوْأْلِ الْأَوَّلِ بَأَن يُقَالَ: الطَّهَارَةُ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ فِي الْخَارِجِ وَالصَّلَاةُ سَبَبٌ لَهَا فِي الدَّهْنِ فَلَا مُنَافَاةَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

<sup>(1)</sup> وَأَمَّا الْبَحْثُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ <sup>(2)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق : أَمَّا شَرْطُ الوُضُوءِ فَهُوَ الْحَدَثُ <sup>(3)</sup> ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ أَمْرٌ بِالتَّطَهِيرِ

(1) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة ، باب : جواز الصلوات كلها بوضوء واحد (232/1) برقم (277)

(2) سورة الحج الآية (78)

(3) الصفحة 35/أ

(1) الصفحة 35/ب

(2) هو : في بيان أن شرط الوضوء ما هو ؟ وبيان أن ركن الوضوء ما هو ؟ وبيان أن حكم الوضوء ما هو ؟

(3) ما ذكره المصنف أحد الأقوال في المسألة وفي المسألة خلاف ، قال السيوطي



وَهُوَ يَقْتَضِي النَّجَاسَةَ لَا مَحَالَةَ إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، وَالأَوَّلُ مُنْتَفٍ  
بِالْإِجْمَاعِ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَأَيْضًا الْقِيَامُ الْمَذْكُورُ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ قِيَامٍ  
وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ بِلَا لِإِجْمَاعٍ فَتَعَيَّنَ أَحْصُ الْخُصُوصِ وَهُوَ الْقِيَامُ إِلَى  
الصَّلَاةِ مُحْدَثًا كَمَا مَرَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ فِي الْبَحْثِ الثَّانِي  
وَالْعَشْرِينَ .

وَأَمَّا رُكْنُهُ : فَهُوَ غَسْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ وَمَسْحُ رُبْعِ  
الرَّأْسِ أَوْ قَدْرٍ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ أَوْ النَّاصِيَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً<sup>(1)</sup> ، وَهَذَا لِأَنَّ  
الرَّكْنَ مَا لَا قِيَامَ لِلشَّيْءِ إِلَّا بِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ بِهِ  
الْمُتَابِعَةُ .

وَأَمَّا حُكْمُهُ : فَهُوَ حُلُّ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَمَّا حَلَّتْ وَصَحَّتْ بِالْوُضُوءِ  
صَارَ الْحُلُّ حُكْمًا لِلْوُضُوءِ لِكَوْنِهِ أَثَرُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .  
وَأَمَّا الْبَحْثُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ<sup>(1)</sup> فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقُ :  
(2) قِيلَ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ : التَّفَاتُ بِحَسَبِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿عَامِنُوا﴾ إِلَى الْخُطَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فُتِمَ﴾ .

وَرَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا بِأَنَّ ﴿عَامِنُوا﴾ صِلَةُ الْمَوْصُولِ وَهُوَ أَيُّ الْمَوْصُولِ  
وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ كُلُّهَا غَيْبٌ فَالضَّمِيرُ الرَّاجِعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ لَا  
يَكُونُ إِلَّا غَائِبًا ، ثُمَّ هُوَ أَيُّ الْمَوْصُولِ وَقَعَ صِلَةُ لَا يُوجِبُ اتِّصَافَهُ

= مشيراً للخلاف :

وللناس في شرط الوضوء تخالف وحرره نظمي فحذه بلا عسر  
فأولها الماء الطهور وعلمه أو الظن والتمييز والفقد للكفر"  
إلى آخر ما قال في منظومته . الأشباه والنظائر (ص 429)  
وقال ابن العربي : " وثبت شرط الوضوء بالقرآن والسنة في جميع الصلوات ،  
لقوله تعالى : ﴿إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية ، المائدة : ٦ ، وقال النبي  
ﷺ [ : لا يقبل الله صلاة بغير طهور ] . أحكام القرآن (252/4) . والحديث رواه  
مسلم في صحيحه كتاب الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة (204/1) برقم  
(224) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .  
وللاستزادة انظر : البناية شرح الهداية (141/1) .

(1) أجمع العلماء على أن أركان الوضوء ومنهم من يعبر عنها بالفروض : هي  
الأعضاء الأربعة المذكورة في الآية ، ومسح الرأس أحدها وإن اختلفوا في  
المقدار الممسوح ، واختلفوا فيما زاد عن هذه الأربعة كالنية والترتيب والمواولة .  
انظر : المبسوط (55/1) بدائع الصنائع (3/1)

(1) هو : في بيان أنه هل في الآية الشريفة التفاتٌ أي عدولٌ عن مقتضى الظاهر إلى  
غيره أم لا .

(2) الصفحة 36/أ

بما فيه الألف واللام وتفسيره به لإبهامه كما في قولك : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؛ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْخُطَابِ لِأَنَّهُ مُنَادٍ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ خُطَابًا لَا مُغَايِبَةً، فَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿ قُمْتُمْ ﴾ بِالْخُطَابِ وَاقِعًا فِي مَحَلِّهِ وَمُخْرَجًا عَلَى مُقْتَضَى ظَاهِرِهِ فَلَا يَكُونُ مِنَ الْإِلْتِقَاتِ<sup>(1)</sup> .

وَلِي فِي كَلَا قَوْلَيْهِ نَظَرٌ ؛ أَيُّ فِي قَوْلِهِ فَالضَّمِيرُ الرَّاجِعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا غَائِبًا، وَقَوْلُهُ : فَكَانَ قَوْلُهُ ﴿ قُمْتُمْ ﴾ بِالْخُطَابِ وَاقِعًا فِي مَحَلِّهِ وَمُخْرَجًا عَلَى مُقْتَضَى ظَاهِرِهِ ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ صِفَةُ الْمُنَادَى وَهُوَ مُخَاطَبٌ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ مُغَائِبًا بِحَسَبِ اللَّفْظِ /<sup>(2)</sup> فَلَهُ جِهَتَا الْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فُحُولَ النَّحَاةِ مِثْلَ سَيَبُويَهْ وَأَبَا<sup>(3)</sup> الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ<sup>(4)</sup> قَدْ ذَهَبَا إِلَى جَوَازٍ : فَعَلَ كَذَا، وَفَعَلْتَ كَذَا، بَعْدَ قَوْلِهِ : أَنْتَ، مَعَ أَنَّهُ لِلْخُطَابِ ، وَلِأَنَّهُ مُخْرَجٌ لَا عَلَى مُقْتَضَى ظَاهِرِهِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ وَأَجْرَيْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ<sup>(2)</sup> :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةً  
فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَبَيَّنَ وَجُودُ الْإِلْتِقَاتِ عَلَى مَذَهَبِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْبَلَاغَةِ فِي  
الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ، فَبَيَّنَ لِي أَيْضًا هَلْ فِيهَا التَّفَاتُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ  
الْكَشَافِ<sup>(3)</sup> وَالسَّكَائِي<sup>(4)</sup> ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ هُوَ التَّعْبِيرُ

(1) نص العيني على أن القائل بالالتفات هو : حافظ الدين النسفي في كتابه المستقصى شرح المنافع ، وأن من رد عليه هو الشيخ قوام الدين الأترواي . ينظر البناية شرح الهداية (145/1) ، عمدة القاري (230/2) .

(2) الصفحة 36 ب

(3) جاءت هكذا في المخطوط، وهي على لغة من أَلَزَمَ (أَب، أَخ، حَمُو) القصر، وهو وجهٌ صحيح، وإن كان خلاف المشهور الذي هو الإعراب بالحروف، وعليه تكون العبارة : مثل سيبويه وأبي العباس . انظر : شرح ابن عقيل (1 / 47) .

(1) هو : محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، من كتبه : الكامل، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد سنة 286 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (13 / 576) ، الأعلام للزركلي (144/7) .

(2) القائل هو : علي بن أبي طالب ؑ في غزوة خيبر، كما في صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير باب غزوة ذي قرد وغيرها (1433/3) برقم (1807) .

(3) هو الزمخشري، وللفرق بين رأي الجمهور وبين رأي السكاكي والزمخشري وتحريره ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني الشافعي (85/2)، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (110/1) ، والسكاكي ذكر رأيه في كتابه مفتاح العلوم انظر ص (203) .

(4) هو أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي -

بطريق من الطرق الثلاثة : الخطاب والغيبة والتكلم، فعُدِلَ إلى الآخر منها حيثُ جعلَ الشيخان<sup>(1)</sup> في قول امرئ القيس<sup>(2)</sup> في مطلع القصيدة: تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ<sup>(3)</sup>

التفائلاً ، وجعلَ الشيخ الأقدم<sup>(1)</sup> منهما في قوله تعالى: ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(2)</sup> التفائلاً أيضاً على تقدير انتظام الكلام في قول الله /<sup>(3)</sup> عزَّ سُلْطَانَهُ دُونَ قَوْلِ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، أي بالنظر إلى أصل الكلام لأن من حقَّ المُنَادَى لكونه مخاطباً أن يُعَبَّرَ عنه بالضمير فيقال: يَا إِيَّاكَ أَوْ يَا أَنْتَ إِنَّكَ كَرِيمٌ، حيثُ إنَّ مقتضى الحال في المخاطب أن يُعَبَّرَ عنه بضميره لكن لما كان النداء لطلب الإقبال ليُخاطَبَ بعده بالمقصود والمُنَادَى ذاهلاً عن كونه مخاطباً نُزِلَ منزلة الغائب فعُبرَ عنه بالمظهر الذي هو للغائب ليكون أفضى لحق البيان، فقيل: يَا زَيْدُ، ثُمَّ عُدِلَ عنه إلى الخطاب قبل تمام الاستحضار، فقيل: أَنْتَ كَرِيمٌ، قضاءً لمقتضى الحال فقوله: أي بمنزلة يا زَيْدُ غَيْرَ أَنَّهُ مُبْهَمٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّوْضِيحِ بِالْوَصْفِ فَوُصِفَ بِالَّذِي، وَهُوَ مَوْصُولٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِلَةٍ هِيَ إِحْدَى الْجُمْلِ الأربعة، وَعَائِدٌ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ عَلَى وَفْقِهِ فِي الْغَيْبَةِ فَجِيءَ بِضَمِيرِ

= سراج الدين. من الأئمة الأعلام في اللغة والبيان، له كتاب مشهور في البلاغة يسمّى (مفتاح العلوم) ولد بخوارزم عام 555 هـ وتوفي بها عام 626 هـ. انظر: شذرات الذهب (215/7)، الأعلام (222/8)

(1) يقصد الزمخشري والسكاكي المتقدم ذكرهما وينظر: الكشف (14/1)، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (110/1)، وكذا: تلوين الخطاب لابن كمال باشا (339/1) وما بعدها، وقد قرر أن الرأي للزمخشري، والسكاكي هو مقلد له وإنما نسب للسكاكي لاشتهاره عنه.

(2) هذه قصيدة مشهورة مختلف في نسبتها فمنهم من نسبها لامرئ القيس بن حجر الشاعر الجاهلي المشهور كما في ديوانه ص (185)، ومنهم من نسبها لامرئ القيس بن عانس كما في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (170/1) وهو شاعر جاهلي من كندة أ درك الإسلام وأسلم وهو أحد الصحابة، ومن صحح نسبتها إليه العيني كما ذكر الزركلي حينما ترجم لكلا الرجلين في كتابه الأعلام (12/2).

(3) الأثمد بفتح الهمزة، وسكون الثاء، وضم الميم، كأنه جمع ثمُد: موضع. معجم ما استعجم (108/1)، قلت: ولم تبين كتب المعاجم مكان هذا الموضع.

(1) يعني به الزمخشري، وانظر رأيه في الكشف (140/1).

(2) جزء من الآية ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْلُوبُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

سورة البقرة الآية (54)

(3) الصفحة 37/أ

الْعَائِبِ فِي ﴿ءَامَنُوا﴾ ثُمَّ لَمَّا تَمَّ النِّدَاءُ وَاسْتَحْضِرَ الْمُنَادَى أُتِيَ بِضَمِيرِ  
(1) / الْمُخَاطَبِينَ، فَيَكُونُ فِيهِ التَّفَاتُ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِ الْكَلَامِ، حَيْثُ إِنَّ  
أَصْلَهُ الْخُطَابُ فَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى الْغَيْبَةِ بِذِكْرِ الْمُنَادَى الْمَظْهَرِ ثُمَّ عُدِلَ عَنْهُ  
إِلَى الْخُطَابِ. قُلْتُ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ التَّفَاتًا بِهَذَا الْوَجْهِ، لِأَنَّ الْإِلْتِقَاتَ (2) مِنْ  
أَفْسَامِ إِخْرَاجِ الْكَلَامِ لَا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ ظَاهِرٍ لَوْ لَمْ  
يُتْلَقْ لِأَمْكَانِ إِخْرَاجِهِ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿إِنَّا كَذَبْنَاكَ﴾ (3) فَأَبَاهُ لَوْلَا الْإِلْتِقَاتُ (4) لَقِيلَ: يَا نَعْبُدُ لِقِتْضَاءِ الظَّاهِرِ  
الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا هَهُنَا فَلَيْسَ لِلْكَلامِ ظَاهِرٌ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا  
ذَكَرَ، حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ لُغَةً أَنْ يُقَالَ: يَا إِيَّاكَ أَوْ يَا أَتَيْتُ أَفْعَلَ كَذَا بِوَجْهِ مَنْ  
الْوُجُوهَ، بَلْ طَرِيقُهُ لَيْسَ إِلَّا إِبْرَادُ الْمَظْهَرِ وَبِنَاءُ الْخُطَابِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ  
تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَأَمَّا الْبَحْثُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ (1) فنقول وبالله العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ :  
يُوجَدُ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعُلَمَيْنِ الْآخَرَيْنِ أَيْضًا أَغْنِي (2) بِهِمَا  
عِلْمِي الْبَيَانَ وَالْبَدِيعَ (3) : أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْبَيَانِ : فَقَدْ أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي  
الْبَحْثِ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنَ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ.  
وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْبَدِيعِ : فَهُوَ مُرَاعَاةُ التَّظْيِيرِ وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْغَسْلِ  
وَالْمَسْحِ ثُمَّ الْجَمْعُ فِي مَثَلِ عِلْقِيهِمَا بَيْنَ جَمْعِي الْكَثْرَةِ، وَالْكَثْرَةِ، وَالْقَلَّةِ،  
وَالْقَلَّةِ حَيْثُ قِيلَ: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ فِي الْغَسْلِ، وَ ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ فِي الْمَسْحِ، ثُمَّ  
قِيلَ: ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾ فِي الْغَسْلِ، وَأَرْجُلَكُمْ فِي الْمَسْحِ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَرِّ، ثُمَّ  
الْجَمْعُ بَيْنَ التَّصَاعُدِ وَالنَّزْلِ بَيْنَ الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي وَبَيْنَ الرُّؤُوسِ

(1) الصفحة 37/ب

(2) فِي الْأَصْلِ : لِأَنَّ التَّفَاتِ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(3) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْآيَةِ (5)

(4) فِي الْأَصْلِ : لَوْلَا التَّفَاتِ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(1) هُوَ : فِي بَيَانِ أَنَّ الْآيَةَ الشَّرِيفَةَ هَلْ هِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِي الْبَيَانِ  
وَالْبَدِيعِ أَيْضًا أَمْ لَا .

(2) الْصَفْحَةُ 38/أ

(3) عُلُومُ الْبَلَاغَةِ ثَلَاثَةٌ : عِلْمُ الْمَعَانِي، وَعِلْمُ الْبَيَانِ، وَعِلْمُ الْبَدِيعِ، قَالَ الْقُرْظُونِيُّ :  
مَا يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْخَطَا هُوَ : عِلْمُ الْمَعَانِي، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ هُوَ :  
عِلْمُ الْبَيَانِ، وَمَا يَعْرِفُ بِهِ وَجُوهَ تَحْسِينِ الْكَلَامِ بَعْدَ تَطْبِيقِهِ عَلَى مُقْتَضَى الْحَالِ  
وَفَصَاحَتِهِ هُوَ : عِلْمُ الْبَدِيعِ . الْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ لِلْقُرْظُونِيِّ ( 1 / 50 ) .

والأرجل، والله تعالى أعلم بالصواب .  
**وَأَمَّا الْبَحْثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ<sup>(1)</sup> فنقول وبالله العصمة والتوفيق :**  
 إِنَّ يَا حَرْفُ نِدَاءٍ وَالْمُنَادَى وَهُوَ أَيُّ مَفْعُولٍ بِهِ لِفِعْلِ التَّزْمِ إِضْمَارُهُ ،  
 وَمَا قَالَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ : إِنَّ يَا  
 اسْمُ فِعْلٍ وَالْمُنَادَى مَفْعُولُهُ مَرْدُودٌ بَوَجْهَيْنِ : (2)

أحدهما : أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَيْسَ فِيهَا مَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ / (3) وَاحِدٍ  
 وَفِي هَذِهِ الْحُرُوفِ مَا هُوَ كَذَلِكَ أَعْنِي الْهَمْزَةُ فَإِذَا بَطُلَ كَوْنُ أَحَدِهَا اسْمًا  
 فَعَلَّ بَطْلَ الْبَاقِي لِغَدَمِ الْقَائِلِ بِالْفَصْلِ ، وَلَئِنْ جَمِيعُ حُرُوفِ النِّدَاءِ بِمَعْنَى  
 وَاحِدٍ بِالِاتِّفَاقِ ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ جَعْلُ أَحَدِهَا اسْمًا فَعَلَّ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي  
 كَذَلِكَ .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ مَرٌّ فَوْعٌ عَلَى فَاعِلِيَّتِهِ  
 كَمَسْمَاهُ وَلَمْ يُوجَدْ الْمَرْفُوعُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ .  
 فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مَضْمَرًا مِثْلَهُ فِي قَوْلِكَ : رُوِيَ  
 زَيْدًا . قُلْتَ : لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ إِضْمَارُهُ فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِغَائِبٍ أَوْ  
 لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ لِمَخَاطَبٍ ، فَلَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ لِغَدَمِ تَقْدِيمِ الذَّكْرِ ، وَلَا الثَّانِي لِأَنَّ  
 ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَأْتِ مُسْتَتِرًا فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَلَا الثَّالِثُ لِأَنَّهُ لَمْ  
 يُرَدِّ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ الْمُنَادَى هُوَ الدَّاعِي ، بَلْ أُرِيدُ كَوْنَهُ  
 هُوَ الْمَدْعُو ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مُخَاطَبًا وَالْمَخَاطَبُ مُخَاطَبًا وَقَاعِلًا  
 مَعَ كَوْنِهِ وَقَاعًا عَلَيْهِ الْفِعْلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : / (1) إِنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مَعَ الْمُنَادَى هَلْ يَسْتَقِلُّ كَلَامًا أَمْ لَا ؟  
 قُلْتَ : نَعَمْ يَسْتَقِلُّ كَلَامًا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ الْمَرْجُوحِ أَحَدُهُمَا ،  
 وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنِ يَجْعَلُ حَرْفَ النِّدَاءِ مُرَكَّبًا مَعَ الْمُنَادَى فَلَا ، لِأَنَّا قَدْ  
 عَلِمْنَا أَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى  
 الْأُخْرَى وَعَلِمْنَا أَنَّ وَضْعَ الْحَرْفِ أَنْ لَا يُسْنَدَ وَلَا يُسْنَدَ إِلَيْهِ ، عِلْمٌ  
 بِهَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ أَنَّ الْحَرْفَ وَالِاسْمَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهُمَا كَلَامٌ ، لِأَنَّ  
 الْإِنْتِظَامَ يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِمَا وَهُوَ بَاطِلٌ ، فَمَا  
 يُؤَدِّي إِلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ .  
 وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مَعَ الْمُنَادَى لَيْسَ بِجُمْلَةٍ بَلْ بَعْضُ جُمْلَةٍ

( 1 ) هو : في بيان المنادى وبيان إعرابه وبيان إعراب بقية الألفاظ في الآية الشريفة إلى آخرها .

( 2 ) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ( 2 / 33 ) .

( 3 ) الصفحة 38/ ب

( 1 ) الصفحة 39/ أ

حَيْثُ إِنَّ الْمُنَادِيَ إِنَّمَا يُنَادِي بِكَلَامٍ بَعْدَ النَّدَاءِ، فَالْكَلَامُ هُوَ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَ  
النِّدَاءِ لَا النَّدَاءُ وَإِنَّمَا النَّدَاءُ كَالْفَضَلَاتِ فِي الْجُمْلِ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لَفْظًا  
وَمَعْنَى، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ الْأِسْمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ مِنْ جِهَةِ التَّرْكِيْبِ  
وَجِهَاتِ التَّرْكِيْبِ مَحْصُورَةٌ وَلَا يَدْخُلُ<sup>(1)</sup> فِي وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ  
يَكُونَ جُزْءًا لِكَلَامٍ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ وَلَا مُضَافٍ إِلَيْهِ  
فَالْوَجْهُ مَا قَالَهُ التَّحْوِيلُونَ مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ دَالٌّ عَلَيْهِ الْحَرْفُ  
الْمُسَمَّى بِحَرْفِ النَّدَاءِ حَيْثُ كَانَ أَصْلُ يَا زَيْدُ أَدْعُو زَيْدًا أَوْ أُنَادِيهِ أَوْ مَا  
أَشَبَّهُهُمَا، وَقَوْلُ الْعَلَامَةِ فِي الْمَقْصَلِ<sup>(2)</sup>: تَقْدِيرُهُ يَا أَرِيدُ أَوْ أَعْنِي عَبْدَ  
اللهِ فَيَا فِيهِ حَرْفٌ تَنْبِيهِ لَا حَرْفٌ نِدَاءٍ، وَإِلَّا لَزِمَ اجْتِمَاعُ النَّائِبِ وَالْمُتَوَبِّحِ  
عَنْهُ فَإِذَا قَالَ: يَا، فَقَدْ نَبَّهَ فَكَانَتْهُ قَالَ: أَرِيدُ بِذَلِكَ التَّنْبِيْهِ زَيْدًا عَلَى مَعْنَى  
الْإِنشَاءِ، فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حُذِفَ الْفِعْلُ تَخْفِيفًا وَاقْتِصَارًا عَلَيْهِ فَكَانَ  
الْمُوجِبُ لِحَذْفِهِ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ وَوُجُودُ حَرْفٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ،  
وَحَذْفُ الْفِعْلِ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَيْسَ بِبَدْعٍ فِي الْكَلَامِ.  
وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الْقَائِلَ يَا زَيْدُ، قَدْ تَمَّ كَلَامُهُ، فَإِذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ:  
عَمْرُو مُنْطَلِقٌ، كَانَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً مِثْلَهَا أَفْعَلَ كَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ: يَا زَيْدُ  
وَأَيْضًا قَدْ<sup>(1)</sup> يَقُولُ الْقَائِلُ: يَا زَيْدُ، وَيَسْكُتُ لِيَعْلَمَ حُضُورَهُ أَوْ غَيْبَتَهُ لَا  
لِيُخْبِرَهُ بِشَيْءٍ، وَقَدْ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْجُمْلَةِ النَّدَائِيَّةِ جَائِزٌ  
لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ وَمَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى لَهَا تَعَلُّقٌ بِهَا  
مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَنْبِيْهَا عَلَيْهَا فِي الْمَعْنَى هَذَا فَأَيُّ كَمَا عَرَفْتَ مُنَادَى مُفْرَدٌ  
مَعْرُوفٌ مِثْلُ رَجُلٍ فِي قَوْلِكَ: يَا رَجُلُ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّمِّ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ  
النَّصْبُ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ لَطَرُوءٍ سَبَبٍ أَوْجَبَ بِنَاءَهُ وَهُوَ مُنَاسِبَةٌ مَا لَا تَمَكَّنُ  
لَهُ فِي الْإِعْرَابِ مِنْ شَبْهِهِ بِالضَّمِيرِ، أَلَا تَرَى أَدَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا زَيْدُ فَأَصْلُهُ  
فِي الْمَعْنَى أَدْعُوكَ.  
فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ طَانَقْتَ الصِّفَّةَ الْمَوْصُوفَ تَذْكِيرًا وَتَأْنِيْبًا لَا تَنْبِيْةً وَجَمْعًا.  
قُلْتَ: لِلزُّوْمِ الْأَوَّلِ وَعَرُوضِ الثَّانِي وَالْهَاءِ مَقْحَمَةٌ لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى سَبِيلِ  
الزُّرِّ وَمَ لِيَتَكُونَ دَالَّةً عَلَى خُرُوجِ الْمُنَادَى عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِضَافَةِ  
وَعَوَضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالَّذِي صِفَةٌ لَهُ مَرْفُوعَةٌ<sup>(2)</sup> الْمَحَلُّ لِكَوْنِهِ  
هُوَ الْمُنَادَى فِي الْمَعْنَى، وَمَا قَبْلَهُ وَصَلَةٌ لَهُ، فَتُجْعَلُ حَرَكَتُهُ الْمَقْدَرَةُ

(1) الصفحة 39/ب

(2) يعني الزمخشري في كتابه: المفصل في صناعة الإعراب (60/1).

(1) الصفحة 40/أ

(2) الصفحة 40/ب

حركته التي تكون له إذا بآشره حَرْفُ النِّدَاءِ تنبيهًا على أنه هُوَ الْمَنَادَى في المعنى .

وقوله ﴿ءَامَنُوا﴾ صِلَةٌ لـ ﴿الَّذِينَ﴾ ولا محلّ له من الإعراب باعتبار نفسه بل بانضمامه إلى غيره وَهُوَ مَوْصُولُهُ، و﴿إِذَا﴾ كلمة شرطية، و﴿قُمْتُمْ﴾ مجزومٌ المحلّ بها، و﴿إِلَى﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِعَوَا أي صِلَةٌ لـ ﴿قُمْتُمْ﴾، يُقَالُ : قَامَ إِلَيْهِ إِذَا قَصَدَهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكَاشِفِ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ (1).

ويجوز أن يكون مستقرًّا كما أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْبَحْثِ الْخَامِسِ عَشَرَ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مَنصُوبٌ الْمَحَلَّ عَلَى الْحَالِيَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُغْنَى وَالْمُسْتَقَرِّ مِنَ الظَّرْفِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَتَعَلَّقُ بِمَوْجُودٍ مَلْفُوظٍ وَلَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مَحَلٌّ إِنْ لَمْ يَقَعْ مَفْعُولًا بِهِ غَيْرٌ صَرِيحٌ، وَإِلَّا فَلَهُ أَيْضًا مِنَ الْإِعْرَابِ مَحَلٌّ، وَاخْتَلَفَ فِي الْوَاقِعِ مُعَرِّبًا مَحَلًّا فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ الْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ أَوِ الْمَجْرُورُ وَحْدَهُ وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِهِمَا بِالنَّصْبِ/ (1) قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بِالنَّصْبِ، وَقَالَ لَبِيدٌ (2):

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا  
وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْيُزِعْكَ  
الْعَوَازِلُ (3)

وَالْتَحْقِيقُ هُوَ أَنْ يُجْعَلَ الْمَجْرُورُ مَفْعُولًا لَا مَعَ الْجَارِ، لِأَنَّ الْجَارَ هُوَ الْمُوصِلُ لِلْفِعْلِ إِلَيْهِ كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ فِي الْفِعْلِ الْإِسْلَامُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْهَمْزَةُ وَالتَّضْعِيفُ مِنْ تَمَامِ الْفِعْلِ، وَالْجَارُ يَنْفَصِلُ عَنْهُ وَهُوَ فِي اللَّفْظِ كَجَزءِ الْمَجْرُورِ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا تَوَسَّعُوا فِي اللَّفْظِ، وَقَالُوا:

(1) ينظر الكشف (609/1)

(1) الصفحة 41/1

(2) هو : لبيد بن ربيعة، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، و يعد من الصحابة، لم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا ، توفي سنة 41 هـ . انظر : شذرات الذهب (230/1)، الأعلام للزركلي (240/5).

(3) البيت من البحر الطويل قاله لبيد في رثاء النعمان بن المنذر، انظر ديوانه ص (131)، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (68/1). ومعنى البيت : إن غاية الإنسان الموت، فينبغي له أن يتعظ بأن ينسب نفسه إلى عدنان فإن لم يجد من بينه وبينهما من الأباء فليعلم أن مصيره مصيرهم، فينبغي له أن ينزع عما هو عليه، والعوائل : حوادث الدهر . انظر : توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك (369/1) حاشية (3)

هُمَا فِي مَحَلِّ النَّصَبِ، هَذَا وَأَنَّ الْمُسْتَقَرَّ هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ عَامٍّ مُقَدَّرٍ  
مَنْ الْفِعْلُ عَلَى الْأَصَحِّ لَوْفُوْعِهِ صِلَةٌ وَوُجُوبٌ كَوْنُهَا جُمْلَةٌ أَوْ اسْمٌ  
الْفَاعِلُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَائِمِ هُوَ مَقَامُهُ الْإِفْرَادُ وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ ذَلِكَ  
الْمَتَعَلِّقُ عِنْدَ الْجُمُهورِ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ، وَسَدُّ الظَّرْفِ مَسَدَّهُ فَلَا يُقَالُ فِي :  
زَيْدٌ فِي الدَّارِ، زَيْدٌ كَانَتْ فِي الدَّارِ، وَقَوْلُ ابْنِ جَنِّي<sup>(1)</sup> فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ

/ (2): يَجُوزُ إِظْهَارُهُ مُسْتَشْهَدًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ (3) قَدْ  
رُدَّ بَأَنَّ مَعْنَاهُ سَاكِنًا غَيْرَ مُتَحَرِّكٍ وَلَيْسَ بِمَعْنَى كَانْنَا وَهُوَ أَيُّ الْمُسْتَقَرِّ  
مِنْ الظَّرْفِ يَقَعُ بِالِاسْتِقْرَاءِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ وَالصِّلَةِ  
وَالْحَالِ وَيُحْمَلُ عَلَى الْآخِرِ هَهُنَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقَرًّا .

هَذَا وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاغْسِلُوا﴾ جَزَائِيَّةٌ وَهُوَ أَيُّ اغْسِلُوا مَجْرُومٌ  
الْمَحَلِّ وَوُجُوهَ نَصَبٍ بِمَفْعُولِيَّتِهِ صَرِيحًا وَغَيْرِ الصَّرِيحِ، وَهُوَ بِالْمَاءِ  
مَحْذُوفٌ لِذِلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَهُوَ أَيُّ وَجُوهَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ  
الْخَطَابِ، فَهُوَ أَيُّ ضَمِيرِ الْخَطَابِ مَجْرُومٌ مَحَلًّا .

وَالْوَاوُ فِي ﴿وَأَيِّدِيكُمْ﴾ لِعَطْفِ الْمُفْرَدِ عَلَى مِثْلِهِ مِنَ الْأَيْدِي، وَالْوُجُوهُ  
قَائِمَةٌ مَقَامَ الْعَامِلِ، وَلِهَذَا نُصِبَ الْمَعْطُوفُ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ  
الْأَيْدِي أَيْضًا مَجْرُومٌ مَحَلًّا .

وَالِإِى ظَرْفٍ لَعُوٍّ مَتَعَلِّقٌ بِاغْسِلُوا أَوْ مُسْتَقَرٌّ مَنْصُوبٌ الْمَحَلِّ أَيُّ اغْسِلُوا  
مُؤَصِّلِينَ الْغَسْلَ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَالْمَرَافِقُ مَجْرُومٌ بِإِلَى، وَالْوَاوُ فِي  
وَأَمْسَحُوا / (1) لِعَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى مِثْلِهَا، وَالْبَاءُ صِلَةُ الْمَسْحِ، وَالتَّقْدِيرُ

كَمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْبَحْثِ الثَّالِثِ عَشَرَ وَأَمْسَحُوا أَيْدِيكُمْ بَرُؤَ وَسُكْمُ،  
وَالرُّؤُوسُ جُرَّ بِالْبَاءِ، وَالضَّمِيرُ قَدْ مَرَّ إِعْرَابُهُ، وَأَرْجُلُكُمْ إِمَّا بِالنَّصَبِ  
عَطْفًا عَلَى الْأَيْدِي، أَوْ عَلَى الْوُجُوهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مِثْلِهِ، وَإِمَّا بِالْجَرِّ

(1) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد  
بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاماً. وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن  
فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في " من نسب إلى أمه من الشعراء "  
و " شرح ديوان المتنبي " و " المبهج " في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و "  
المحتسب " في شواذ القراءات، " سر الصناعة "، توفي سنة 392 هـ. انظر :  
سير أعلام النبلاء (17/17)، الأعلام للزركلي (204/4) .

(2) الصفحة 41/ب

(3) سورة النمل الآية (40)

وانظر : سر صناعة الإعراب لابن جني (136/1) وما بعده، فقد توسع في  
المسألة .

(1) الصفحة 42/أ



عَطَفًا عَلَى الرُّؤُوسِ وَإِلَى الْكَعْبَيْنِ قَدْ مَرَّ مِثْلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.  
 تَمَّ تَعْلِيقُ الرِّسَالَةِ الْمُسَمَّاةِ بِأَسْرَارِ الْخِطَابِ وَأَنْوَارِ الْكِتَابِ فِي شَهْرِ  
 سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِ مِائَةٍ فِي دِمَشْقِ الْمَحْرُوسَةِ بِقُرْبِ الْجَامِعِ  
 الْأُمَوِيِّ الْمَعْمُورِ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى يَدِ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ .

## الخاتمة

أحمد الله عز وجل على إتمام هذا البحث، وأختمه بأهم نتائجه، وأجملها فيما يلي :

**أولاً :** جاء اسم المؤلف مجملاً على المخطوط باسم : العز الحنفي، بل وصف المخطوط في فهارس المخطوطات ضمن مخطوطات مجهولي المؤلف، وقد اجتهدت في معرفته، وتوصلت إلى أن مؤلفه هو : أحمد بن إسماعيل بن محمد بن عبدالعزيز، قاضي القضاة، نجم الدين أبو العباس، المعروف بابن أبي العز وبابن الكشك الحنفي الدمشقي .

**ثانياً :** جعل المؤلف بحثه خاصاً بتفسير آية الطهارة، وهي الآية السادسة من سورة المائدة .

**ثالثاً :** جعل المؤلف آية الطهارة آيتين ، الآية الأولى تبدأ من أولها وتنتهي بقوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ، والآية الثانية من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ إلى آخر الآية، ولم أجد أحداً وافق المؤلف من أهل العد أو كتب التفسير على هذا التقسيم ؛ بل يعدونها آية واحدة .

**رابعاً :** اختص المؤلف بحثه بتفسير الآية الأولى بحسب تقسيمه فقط، ولم يتعرض لتفسير الآية الثانية .

**خامساً :** جعل المؤلف مسائل بحثه بحسب عدد كلمات الآية، وهي سبع وعشرون كلمة، وهو يصدق على تفسير الآية من أولها إلى قوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ والتي جعلها المؤلف آية مستقلة .

**سادساً :** تبين لي أن المؤلف على عقيدة الأشاعرة أو الماتريدية، ويدل على ذلك ما قرره في البحث الرابع .

**سابعاً :** المؤلف حنفي المذهب، وقد انتصر لمذهبه في المسائل التي ذكرها .

**ثامناً :** اعتمد المؤلف طريقة الحوار والمناقشة في عرض المسائل المختلف فيها بين المذاهب، ولذا تكررت في بحثه عبارة : **فإن قلت،** ويقصد بها المخالف له، وعبارة : **قلت،** ويقصد بها نفسه .

وفي الختام أتمنى أن أكون قد وفقت في إخراج مادة علمية من تراثنا الإسلامي المخطوط، ليكون مادة مطبوعة بين يدي القراء الكرام، وخاصة من متخصصي التفسير، سائلاً المولى عز وجل التوفيق، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ؛؛؛



## المصادر والمراجع

- أحكام القرآن - المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543 هـ) - راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003م
- أحكام القرآن - المؤلف: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكنيا الهراشي الشافعي (المتوفى: 504 هـ) - المحقق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة: الثانية، 1405 هـ
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250 هـ) - المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا - قدم له: الشيخ خليل الميس والد كتور ولي الدين صالح فرفور - الناشر: دار الكتاب العربي - الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1999م
- الأشباه والنظائر - المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990م
- الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع - المؤلف: حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (المتوفى: بعد 1347 هـ) - الناشر: مطبعة النهضة، تونس - الطبعة: الأولى، 1928
- الأعلام - المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396 هـ) - الناشر: دار العلم للملايين - الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م
- إنباء الغمر بأنباء العمر، ابن حجر العسقلاني، محمد عبدالمعين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار - المؤلف: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: 558 هـ) - المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف - الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، 1419 هـ/ 1999م
- الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه - المؤلف: شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (المتوفى: 871 هـ) - المحقق: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة

- الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة: الثالثة، 1999م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761 هـ) - المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي - الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة: -
- الإيضاح في علوم البلاغة - المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: 739 هـ) - المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي - الناشر: دار الجيل - بيروت - الطبعة: الثالثة
- البحر المحيط في التفسير - أبو حيان - صدقي جميل - دار الفكر - بيروت - ط 2 1420 هـ
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986م
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد - المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595 هـ) - الناشر: دار الحديث - القاهرة - الطبعة: بدون طبعة - تاريخ النشر: 1425 هـ - 2004 م
- البرهان في أصول الفقه - المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478 هـ) - المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى 1418 هـ - 1997 م
- بغية الإيضاح لتلخيص المفاتيح في علوم البلاغة - المؤلف: عبد المتعال الصعيدي (المتوفى: 1391 هـ) - الناشر: مكتبة الآداب - الطبعة: السابعة عشر: 1426 هـ - 2005م
- البناية شرح الهداية - المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان - الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
- البيان في عدّ أي القرآن - المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444 هـ) - المحقق: غانم قدوري الحمد - الناشر: مركز المخطوطات والتراث - الكويت - الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994م
- تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، مجموعة محققين، دار الهداية

- تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس - المؤلف: حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (المتوفى: 966هـ) - الناشر: دار صادر - بيروت
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري - جمال الدين الزيلعي - عبدالله السعد - دار ابن خزيمة - الرياض - ط 1 - 1414هـ
- تفسير القرآن العظيم - المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ) - المحقق: سامي بن محمد سلامة - الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999م
- التقرير والتحرير - المؤلف: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: 879هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م
- تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة - المؤلف: محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدّهان (المتوفى: 592هـ) - المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم - الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م
- تلوين الخطاب لابن كمال باشا دراسة وتحقيق - المؤلف: أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين (المتوفى: 940هـ) - المؤلف: عبد الخالق بن مساعد الزهراني - الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة: السنة 33 - العدد (113) 1421هـ
- تهذيب اللغة - أبو منصور الأزهري، محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 2001
- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك - - أبو محمد المرادي المصري المالكي - عبدالرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن السعدي، عبدالرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ) - عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص - الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م
- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث - المؤلف: أحمد بن عبد الكريم بن سعود الغزي العامري (المتوفى: 1143هـ) - المحقق:

- بكر عبد الله أبو زيد - الناشر: دار الراية - الرياض - الطبعة: الأولى، 1412 هـ
- حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد البجيرمي، دار الفكر، 1415 هـ
- الخصائص - المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ) - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة: الرابعة
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية - المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) - المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني - الناشر: دار المعرفة - بيروت
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، محمد عبدالمعين، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند
- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون
- ديوان لبدي بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت
- الذخيرة، أبو العباس القرافي، مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت
- روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة الحنبلي، مؤسسة الريان، ط 2، 1423 هـ
- سر صناعة الإعراب - المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى 1421 هـ - 2000 م
- سنن أبي داود - المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275 هـ) - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت
- سنن الدارقطني - المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385 هـ) - حقه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم - الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م
- السنن الكبرى - المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458 هـ) - المحقق: محمد عبد القادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م

- سير أعلام النبلاء - محمد بن أحمد الذهبي - مجموعة محققين - مؤسسة الرسالة - ط 1 - 1409 هـ
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحى بن أحمد العكري، عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، 1406 هـ
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله ابن عقيل الهمداني، محمد عبدالحميد، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1410 هـ
- شرح مختصر الروضة، سليمان الطوفي، عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1407 هـ
- شَرْحُ الْوَرَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ - المؤلف: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (المتوفى: 864 هـ) - قدم له وحققه وعلق عليه: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة - الناشر: مكتبة العبيكان - الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م
- شواذ القراءة - محمد الكرمانى - تحقيق د. شمران العجلي ط مؤسسة دار لبلاغ - بيروت - لبنان .
- صحيح الجامع الصغير وزياداته - المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد نا صر الدين، بن الحاج نوح ابن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420 هـ) - الناشر: المكتب الإسلامي
- العدة في أصول الفقه، أبو يعلى محمد الفراء، أحمد المبارك، ط 2، 1410 هـ
- العقد الفريد - المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، 1404 هـ
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري - المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: 855 هـ) - الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت
- العناية شرح الهداية - المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابر تي (المتوفى: 786 هـ) - الناشر: دار الفكر - الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- عيون الأخبار - المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - تاريخ النشر: 1418 هـ



- الفتاوى الكبرى لابن تيمية - المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1987 م
- تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، محمد مفتي المالكي، مطبوع بحاشية الفروق للقرافي، دار عالم الكتب
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية - محمد اللكنوي - محمد النعساني - دار المعرفة - بيروت
- الكامل في اللغة والأدب - المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: 285 هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة: الطبعة الثالثة 1417 هـ - 1997 م
- الكتاب - المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180 هـ) - المحقق: عبد السلام محمد هارون - الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار - المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235 هـ) - المحقق: كمال يوسف الحوت - الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة: الأولى، 1409
- كشف القناع عن متن الإقناع - المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051 هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل - المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538 هـ) - الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة: الثالثة - 1407 هـ
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - أبو البقاء الكفوي الحنفي - عدنان درويش ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت
- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع - المؤلف: محمد بن خليل بن إبراهيم، أبو المحاسن القاوقجي الطرابلسي الحنفي (المتوفى: 1305 هـ) - المحقق: فواز أحمد زمرلي - الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - الطبعة: الأولى، 1415 هـ
- لباب التأويل في معاني التنزيل - المؤلف: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن

- (المتوفى: 741 هـ) - المحقق: تصحيح محمد علي شاهين - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى - 1415 هـ
- لسان العرب - المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711 هـ) - الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- المبسوط - المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483 هـ) - الناشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة: بدون طبعة - تاريخ النشر: 1414 هـ - 1993 م
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - أبو الحسن الهيثمي - حسام الدين المقدسي - مكتبة القدس - القاهرة - 1414 هـ
- مجموع الفتاوى - المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728 هـ) - المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية - عام النشر: 1416 هـ / 1995 م
- المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) - المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي (المتوفى: 676 هـ) - الناشر: دار الفكر
- مجموعة الرسائل والمسائل - المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728 هـ) - علق عليه: السيد محمد رشيد رضا - الناشر: لجنة التراث العربي
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية، عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ
- مسند أبي داود الطيالسي - المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: 204 هـ) - المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي - الناشر: دار هجر - مصر - الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م
- مَصَاعِدُ النَّظَرِ لِلْإِشْرَافِ عَلَى مَقَاصِدِ السُّورِ - وَيُسَمَّى: "المَقْصِدُ الْأَسْمَى فِي مُطَابَقَةِ اسْمِ كُلِّ سُورَةٍ لِلْمُسَمَّى" - المؤلف: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885 هـ) - دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1987 م
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص - المؤلف: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: 963 هـ) - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر: عالم الكتب -

- بيروت
- المعجم الأوسط - المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ( المتوفى: 360 هـ ) - المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني - الناشر: دار الحرمين - القاهرة
  - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - المؤلف: أبو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي ( المتوفى: 487هـ ) - الناشر: عالم الكتب، بيروت - الطبعة: الثالثة، 1403 هـ
  - مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي، نعيم الزرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1407 هـ
  - المفصل في صنعة الإعراب - المؤلف: أبو القاسم محمد ود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ( المتوفى: 538 هـ ) - المحقق: د. علي بو ملحم - الناشر: مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة: الأولى، 1993م
  - مقدمة في أصول التفسير - ابن تيمية - دار مكتبة الحياة - بيروت
  - الموطأ - مالك بن أنس - محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1406 هـ
  - موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبدالرحمن المحمود، مكتبة الرشد، ط 1، 1415 هـ
  - نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي - المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ( المتوفى: 762 هـ ) - قدم للكتاب: محمد يوسف البثوري - صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري - المحقق: محمد عوامة - الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية - الطبعة: الأولى، 1418 هـ/ 1997م
  - الهداية في شرح بداية المبتدي - المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين ( المتوفى: 593 هـ ) - المحقق: طلال يوسف- الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان
  - همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - عبدالحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر